محمد معروف

أيّام عشتها

١٩٤٩-١٩٦٩

الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

أيّام عشتها
١٩٤٩-١٩٦٩

محمد معروف

أيّام عشتها
١٩٤٩-١٩٦٩

الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية



MEMOIRS 1949 - 1969

The Secrets Of Military Coups In Syria

By Mohammad Ma'arouf

First Published in January 2003

BEIRUT- LEBANON

elrayyes@terra.net.lb . www.elrayyes-books.com
. www.elrayyesbooks.com

ISBN 97 89953 21119 0

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

المحتويات

الإهداء

إلى تكويني الأول، وإلى عشقي الأول.
إلى الحروف التي شكلت وتشكل أبجدية النصر في كل مواجهة.
إلى الجيش العربي السوري ضباطاً وضباط صف وأفراداً.
إلى وطني الحبيب سورية شعباً وقيادة.



إلى زهرات العمر الثلاث، اللواتي عطّرن أيامي بناتي
لينا وريم وسمر
وإلى شريكة حياتي التي شاركتني مر الحياة والتي وقفت
إلى جانبي كمبعد ومحكوم، وسجين فصبرت وصابرت.
والتي لولاها لعجزت عن مواجهة ما اعترضني من
مصاعب ومتاعب وأهوال.
إلى رفيقة العمر «إنعام» مع الحب والحنان
إلى هؤلاء جميعاً
أهدي خلاصة عمري الذي كان في «أيام عشتها».

محمد



تقديم

بالأمس أنهيت قراءة هذا الكتاب، ثم رحت أستعيد في ذاكرتي ما قرأت وما انكشف لي من أسرار وأحداث، وبتّ أتساءل: أتراه كتاباً يُتلى ويُنسى أم هو مجموعة أحداث يمكن أن تقع، لا بل أن تتكرر في كل ليّل فتضرب وتغلب وتقلب الدنيا على من وما فيها!

ثم إني وجدت في معركة أُغالب فيها طبعي، أنا المحامي الذي يقع على حدث يخضع لأصول المحاكمة، فتحكم فيه سنّة الثواب والعقاب، هذا والقضية كبيرة، والملف يحتضن أفعالاً وفاعلين، يصل بهم إلى نتائج تتناول حياة الملايين، في حاضرهم، وفي الآتي المجهول من أيامهم ثم ما يمكن أن يكون الحكم

في عمل جماعة أقدموا على واحد من مصيرين: إما جلوس على العرش وإما رقادٌ في النعش، وربما بلوغٌ إلى كليهما معاً!...

أخيراً، وربما تهيباً للموقف، أقنعت نفسي بأن الحكم الرهيب الحاسم، هو واجب مفروض صدوره من القارئ الحاكم لا من المحامي. فواجبي إذن، أن أقدم كتاباً لا أن أقدم حساباً...

ثم إن القارئ الحاكم، هو وحده صاحب المصلحة وصاحب السلطة والاختصاص، وعليه أن يصدر الحكم وأن يصدره باسمه ولحسابه.

وعجيبٌ أن الحدث الكبير الذي تكرر أكثر من مرة في دول عديدة، قريبة وبعيدة، لم تتوفر له التجارب الكافية للوصول إلى نتيجة تصلح أن تكون قاعدة صحيحة تعتمد أساساً لنظام حكم ثابت سليم، يضمن مصلحة الملايين إلى أطول السنين.

هذا، ولا يغيب عن بال أحد، أن تاريخنا قدم لنا قاعدة تؤكد حق الشعب في أن يكون هو سلطة الحكم على صلاح الحاكم ومحاسبته في الثواب والعقاب: منذ ألف وأربعمائة سنة وقف أحد الخلفاء الراشدين بعد البيعة، فخاطب قومه بقولته المشهورة: «أيها الناس، وُلّيتُ عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتم فيّ اعوجاجاً فقوموه»، فنهض من الجماعة واحد وقال: «لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه

بحدِّ سيوفنا» فكان جواب الخليفة «الحمد لله الذي أوجد في هذه الأمة من يقوّم الاعوجاج بسيفه».

هذه الكلمات المعدودة هي التي سنت قانون المحاسبة والمعاقبة، وشرعت قاعدته على ركنين ثابتين:
أولاً: إن حق تقويم الاعوجاج يعود إلى المحكوم وحده دون سواه.

ثانياً: إن وسيلة تقويم الاعوجاج يمكن أن تكون بالسيف أي بالقوة إذا تعذر التقويم بالشورى أو بالنصيحة أو باسترداد البيعة.

فإذا سلمنا بصوابية هذه القاعدة وبشرعية هذه الوسيلة، تبقى المسألة الأساسية:
من الذي يحكم في أمر الاعوجاج؟ أي من الذي يحق له أن يحدد طبيعة العمل، هل هو اعوجاج أم هو استقامة، هل إنه صواب وعدالة أم هو ظلم وضلالة!...

أمام هذا السؤال الأخير راح علماء الاجتماع، من مختلف البلدان، وفي مختلف الأزمان، يتبارون ويتحاورون، في اختيار الصيغة الفضلى، فانتهوا إلى ما أعلنه كبيرٌ من عظماء القرن العشرين: ونستون تشرشل في قوله: «إن الديموقراطية هي أفضل صيغة للحكم السيئ...».

وهنا نعود إلى نظرية أصحابنا أبطال هذا الكتاب، الذين يتخلون أحياناً عن كلمة تشرشل إلى كلمة الخليفة،

«أشكر الله الذي أوجد في هذه الأمة من يقوّم الاعوجاج بسيفه».

هذا، ولا ننسى أن المطلوب تقويم اعوجاجه يومذاك، هو الخليفة الراشدي، الذي يفصل بيننا وبينه ألف وأربعمائة سنة، ولا نتكلم عن فواصل وفوارق أخرى، تروى، وتخشى، ولا تحصى...

وبعد، نعود الآن إلى مهمتنا التي حملناها في مطلع كلامنا، وهي أن نتناول محاضر هذه الشهادات والحكايات والمؤامرات، ونقدمها إلى حاكم عادل هو القارئ، الذي يجمع صفة القاضي إلى صفة المدعي صاحب المصلحة.

وفي معرض تقديمنا هذا، نعلن بالتقدير والشكر، أن صاحب هذا الكتاب قد جمع إلى مزيتي الشجاعة والصدق، مزايا عديدة هي:

أولاً: إنه أقدم على عمل كبير تصدّى له مختاراً، من دون أن يكون ملزماً بواجب محاسبة أو ملاحقة أو محاكمة.

ثانياً: إنه انبرى بمحض إرادته، فاعترف بإقدامه على عمل خطير، ندران ما يصل به إلى العرش، وغالباً ما يصل به إلى النعش.

ثالثاً: بأنه دون إكراه أو عنف فتح لنا خزائن أسراره فأتاح

لنا أن نقف على ما كابده من مخاطر وتضحيات
لم يكن مكلفاً بحملها وبتوقع نتائجها المحسومة.

رابعاً: إنه اعترف بأعماله أمام «القارئ القاضي الحاكم»
من دون ان يأمل من ذلك مكافأة أو أجراً ولم
يكن مهدداً بتهمة أو عقوبة.

بقي عليك أيها القارئ القاضي الحكيم أن:
تتحرى بين المكتوب والمكتوم من الأسباب والدوافع التي
حملت هذا المجاهد على تحمل المشقات والتعرض
للمخاطر، بغية أن يطلعنا على شؤون قد نستفيد من
معرفتها، ونستغني عن تجربتها...

ثم يرجى منك أيها القارئ العادل أن تعطينا جواباً على
سؤال لم يشأ واضع الكتاب أن يجود به:
هل إن هذا الحدث الكبير الذي عايشناه وعايناه ـ ولا
نقول عانيناه ـ قد أصلح أمرنا «وقوّم اعوجاج الخليفة»
ووفر لشعوبنا ما رجوناه لها من أمن وسعادة ورخاء
عيش...
ننتظر الجواب ونتوكل على الله

نصري المعلوف



نقطة ضوء

قبل الرحلة:

لا بد من توضيح بعض النقاط وعرض بعض الملاحظات حتى لا يلتبس الأمر على القارئ العزيز، أو حتى لا يحاسبني القارئ على أمر لم يكن من غرض الكتاب منذ البداية غير ما كان غرضي منه:

١ إن الذاكرة هي المرجع الأول والأساس لهذه الأحداث المسرودة.

فأنا لا أكتب تاريخاً بالمعنى العلمي أو الأكاديمي لهذه الكلمة، وإنما أسرد أحداثاً عشتها فاعلاً ومنفعلاً ومراقباً.

ولهذا فعندما أكتب بعض الفقرات، فإنني أعتمد

في ذلك على النقل من الدفاتر الصغيرة التي كنت أدون فيها النص عند سماعه أو قراءته دون اهتمام كبير بشروط التوثيق. كما أن جميع الوثائق المهمة التي كانت في حوزتي والصور التي كانت عندي مع كبار رجالات سورية والعراق والأردن قد فُقدت من منزلي في الرملة البيضاء في بيروت.

٢ إن بعض المفردات والمصطلحات السياسية والاجتماعية والإثنية التقليدية التي تضطرني الأمانة والواقع إلى استخدامها كما كانت تتردد على الألسنة، لا تعني أنها جزء من كينونتنا الفكرية والثقافية. ولكنها تعني الأمانة والموضوعية في استخدام لغة مرحلة بعينها بكل ما فيها من الغرابة أو الخصوصية ـ أحياناً ـ وبكل ما فيها من الألوان الرمادية والفاقعة أيضاً.

٣ إن الحديث عن فترة الانقلابات الأولى في سورية هو حديث عن أغنى الفترات التي مرت بها سورية ـ بأحداثها وتشعباتها وتداخلها وتسارعها ـ ويبدو لي أن الكاتب عنها كالسائر فوق رمال متحركة يزداد انزلاقاً وغوصاً كلما أمعن في المسير. ولا يكاد القارئ يميز دافعاً رئيساً في الأحداث حتى ينقلب إلى حدث ثانوي أو العكس بتبادل وتقاطع سريعين.

٤ ولهذا كان يضطرني سرد الحدث إلى توضيح

أبعاده فأعمد إلى ترجمة مكثفة لبعض الشخصيات مرجعها الرئيس هو ما بقي في الذاكرة. ويقيني أن ما يبقى في الذاكرة بعد هذه السنين هو الجوهر لأنه الأبقى.

وبعد الشهادة الأولى المسؤولة أقول:

إنني لم أتعمد تبييض أو تسويد أو إخفاء أمر ما في لوحة الأيام هذه ولكنني قلت الحقيقة وشهدت بما علمت وما عملت أمام الضمير والتاريخ.

٥ وقد لجأت إلى ترقيم الحدث السردي بدلاً من الفصول، لأنني أرى أن تداخل الأحداث واستمراريتها لا يحتمل الفصل بمقدار ما يحتمل الترقيم. كما أن أسلوب التداعي السردي الذي اعتمدت عليه يجعل الكتاب كله حادثة واحدة عشتها بتدرجها وحبكتها وحلّها، ثم سردتها كما عشتها بعفوية وبساطة وصدق. لقد تركت نبع الذكريات يتدفق بتلقائية كبيرة ولم أشأ توجيهه أو السيطرة عليه إلاّ بمقدار ما يجب أن يكون تسلسل الأحداث...

فإذا وجد في الكتاب خلل في فنية السرد أو التصميم فإن اللوم في ذلك يقع على الأصل المعيش لا على صورته المقروءة هذه.

محمد معروف



المقدمة

ليس هناك مِن وزن لحدثٍ خارج السياق التاريخي العام للأمة، كما أنه ليست هناك بطولات منفصلة عن جهد الأمة كلها وطاقاتها. وذلك لأن الحوادث والأبطال لا يمكن أن يكونوا من صنع المصادفات أو ضربات الحظ. ومعركة الاستقلال هي معركة في حرب، وهي واحدة مِن بؤر الصراع الساخنة لكنها بؤرة واحدة لها ما قبلها وما بعدها في حياة أمة تبحث عن نفسها وعن دورها وعن مستقبلها.

وقد يتساءل البعض عن الأسباب التي تدعو ضابطاً سابقاً إلى كتابة أحداثٍ كبيرة في حياة أمة، والكتابة ليست مهنتي، وليس في مقدوري أن أكتبَ التاريخ فتلك مهمة

أكبر من طاقتي. وليس للضابط ـ وإن كان شاهداً على الحدث الذي يكتب عنه ـ أن يقدم شهادة تاريخية متكاملة، فالذين يعيشون الحدث هم في أغلب الأحيان آخر من يصلح للتأريخ، لأن معايشتهم لهذه الأحداث تعطيهم على الرغم منهم دوراً، لعلّ فيه بعض التحيّز.

وأنا ضابط عربي سوري كنت شاهداً على جميع الانقلابات التي حدثت في سورية حتى عام ١٩٦٠. وقد كان لي في وقائعها ومواقعها دورٌ ورأي. وقد أصبحت الانقلابات ظاهرة معاصرة فتعددت طبيعتها واختلفت وتطورت أهدافها كما يتطور كل شيءٍ في الحياة. وأعتقد بأن كثيرين ممن كتبوا عن تلك الحقبة قد جنحوا، فمنهم من أراد الإساءة لمصالح وأغراض معروفة ومنهم من أراد الكتابة بصدق ولكنهم كتبوا كثيراً ولم يقولوا شيئاً، كما أنهم آثروا أن يطوفوا في التخوم البعيدة حتى لا يتعثروا في الصخور. ولهذا أفاق القارئ العربي ـ وخاصة جيل الشباب ـ وقد أصيب بحيرة وبلبلة شديدتين. أما أنا فقد عمدت إلى تطوير اللحظة وتجسيد الحدث بكل ما في ذلك من حسّ إنساني ونبض صادق، والله على كل ما أقول شهيد.

إنني لا أكتب مذكرات بل ذكريات أيام عشتها، والفرق شاسع بين الكلمتين، فالمذكرات تضع صاحبها في موضع صانع الأحداث أما الذكريات فهي تسرد الوقائع الذاتية بعين الشاهد عند وقوعها وتسجلها في سياقها التاريخي. فهناك قدر مرسوم في حياة الإنسان لا يمكنه أن يحيد عنه، وقدري أن أعيش في قلب المتاعب

والمشاكل. والناس يجنون في بلدهم الورد والشوك، ويتذوقون الشهد والصّاب ولم أجنِ أنا في بلدي سوى الشوك ولم أتذوق فيه سوى الصّاب. ولعل ذلك يزيدني تعلقاً به.

عدت بذاكرتي إلى الوراء البعيد ما يقارب الستين عاماً مقلّباً صفحات حياتي[1]؛ هل كنت على خطأ أم على صواب؟ سُرّحت من الجيش وأنا في سن لا تتجاوز السابعة والعشرين. وكنت في قِمة العطاء وسجنت ما يقارب السنة وأخرجت قسراً من البلد الذي أحببته وعشت فيه وكنت وما زلت أفتديه بحياتي. والسوري إن ارتحل أو بقي في الوطن يظل يحيا مع الكرامة، والخيانة جريمة مرفوضة من كل سوري؛ وقد دارت الدائرة على مروّجيها فيما بعد.

رجعت إلى الماضي فرأيت أن نجاحي في الحياة كان أدنى كثيراً مما أردت. لقد كانت طموحاتي بلا حدود، كما كنت قادراً على القيام بأعمال عظيمة، وينتابني شعورٌ بالندم والقهر لأنني لم أصبح كما يجب أن أكون. وينتابني الإحباط عندما أتساءل لماذا لم أنفذ ما كان بإمكاني أن أقوم به؟

لماذا لم أعتقل العقداء في منزل سامي الحنّاوي كما كان مقرراً وإرسالهم إلى تدمر؟

---

(١) استباقات سوف ترد تفاصيلها في مواضعها.

- لماذا لم أعتقل سامي الحنّاوي ـ ولو مؤقتاً ـ عندما رفض تنفيذ ما اتفقنا عليه ثم أعلنْ مع رفاقي فوراً الاتحاد مع العراق؟
إن عملاً كهذا كان يحتاج إلى قائد كبير، وقد كان الرفاق متضامنين وأعتقد أنه لو حدث ذلك لتغير مجرى التاريخ في المنطقة.

- لماذا لم أجعل من الشرطة العسكرية في الوقت المناسب قوة ضاربة ملاكها لواء مزوّد بالمصفحات والدبابات؟ وقد كانت الفكرة قيد التحقيق في ذهني وعلى الأرض... ولكنها جاءت متأخرة.

- لماذا لم تنفذ المؤامرة (كما سميت) سنة ١٩٥٦ في وقتها المحدد؟ بكل بساطة لأنها تزامنت مع العدوان الثلاثي على مصر؛ وكنت أنا السبب في التأجيل. وأذكر أنني قلت في أثناء الاجتماع الأخير إنني لن أقوم بأي عمل عسكري في سورية في هذا الوقت ولو قُطِعَت أصابعي. ودمعت عينا غسان جديد وأجابني: «ستندم على ذلك!»، وكان على حق. لقد كنت أخشى حكم التاريخ، والتاريخ يصنعه الوطنيون الأبطال؛ فليتني فعلت.

إنها رحلة طويلة من الذكريات، أقتطعها من الماضي بأفراحه وأتراحه وأسهم بقدر إمكاناتي المتواضعة في تصوير فترة حرجة من تاريخنا المعاصر. إنها أحداث صنعها أناس كسواهم لا هم بملائكة ولا بقديسين.

إنني أكتب «أيام عشتها» وكلّي ثقة بأن يجد القارئ العربي الكريم في صفحاتها الفائدة والمتعة والمعلومة الدقيقة.



١

التكوين

من الصعب أن أكتب عن سيرة حياتي وأتحدّث عن العوامل التي ساهمت في تكوين شخصيتي دون الحديث عن البقعة الجغرافية التي ولدت فيها ثم ترعرعت على أرضها.

ولدت في قرية مَتْوَر في قضاء جبلة سنة ١٩٢١، وهي مركز عشيرة المتاورة والنميلاتيّة. وكانت آنذاك تقصف بعنف بالمدفعية من قبل الفرنسيين بقيادة الكولونيل نيجر. إذ إن قرية متور كانت معقلاً مهماً وكبيراً من معاقل الشيخ صالح العلي قائد الثورة في جبال العلويين، فنزحتُ على حضن والدتي إلى كرم الزيادة عند آل سعود الكرام.

وعائلتي - ولا أقولها مفاخراً أو متبجحاً - هي من العوائل العريقة

في منطقة العلويين، وأجدادي منذ أكثر من ثلاثمائة سنة مدفونون في قباب، وجدّ العائلة الشيخ خليل معروف الملقب بالنميلي يُعد حتى أيامنا هذه من الأولياء الكبار تنذر له النذور وتذبح عن روحه الذبائح وتوزع الزكاة على المشايخ والفقراء.

والشيخ خليل معروف هو الذي بنى مقامات بني هاشم في أعلى جبال العلويين، بناها من الحجر وسقفها بألواح الرصاص، فقد كان الإسمنت المسلح مجهولاً في ذلك الوقت. وفي كل سنة وفي وقت محدد من الصيف كانت جميع العشائر العلوية تقوم بزيارة هذه المقامات فتنحر الجواميس والأبقار والأغنام وتقام الأفراح، وتسوى جميع المشاكل والخلافات العشائرية. وقد درجت هذه العادة حتى سنين قليلة مضت، وقد اشتركت في بعضها. ويمكنني أن أضع تعريفاً أولياً للعلوي كما عرفته ثم: فالعلوية ليست عرقاً أو جنساً أو قومية أو ديناً ولكنها عربية إسلامية تنتمي إلى مدرسة آل البيت انتماء مطلقاً.

نشأت في بيت محافظ شديد التمسّك بالأخلاق والفضيلة. كانت المدارس نادرة في جبال العلويين، فقضاء جبلة الممتد من بانياس حتّى القرداحة ـ ضمناً ـ لم يكن فيه سوى ثلاث مدارس ابتدائية. الأولى في عين الشّرقية والثانية في القرداحة والثالثة في بستان الباشا، وفي الأخيرة كانت دراستي الأولى عند عمّتي زوجة المرحوم علي مخلوف. و«بستان الباشا» كانت ملكاً لآل مخلوف الكرام، وهي عائلة ميسورة عرف عنها الكرم وحبّ الخير. وعميد العائلة المرحوم إبراهيم مخلوف، المشهور بورعه وتقواه، هو أول من فتح فرناً لصنع الخبز، وقد كان يوزّعه على الفقراء والمحتاجين في أثناء القحط، ومنزله مفتوح للغادي والرائح.

في هذا الوقت تفتّحت عيناي على البؤس والشقاء والفقر الأسود الذي لم يكن له مثيل في العالم، وقد كانت معظم البيوت العلويّة تعيش مظاهره. كانت أحذية غالبية العلويين مصنوعة من دواليب السيارات القديمة ومخاطة بالقنّب، هذا إن لم يكن الناس حفاة. وكان اللباس موحداً صيفاً وشتاءً. قميص وشروال مصنوعان من الخام البسيط، طعامهم خبز مصنوع من الذرة البيضاء أو من الشعير المطحون على طاحونة الحجر، وفي أحسن أحوالهم يأكلون البرغل بالزّيت والتين اليابس. أما اللحم فلم يكن يطعم إلاّ في المناسبات والأعياد، وكان الناس يربون الجدايا والخراف ليذبحوها في عيد رأس السنة، وإذ ذاك يكون البرد على أشدّه فيأكلون منها أياماً عديدة، أما البيض فكانوا غالباً ما يبيعونه ليشتروا بثمنه الصابون والكاز والخيطان والإبر لإصلاح الثياب البالية.

وكل ما تملكه العائلة هو وقف لآل هاشم. وإني لأتذكر بحرقة وألم أنه قبيل رأس السنة الميلادية بخمسة أيام ـ وفيها ولد جدّنا خليل معروف وتوفي في اليوم نفسه على ما يقال ـ كان بعض الأهالي من متور والقرى المجاورة من أولاد ونساء وشيوخ يأتون في هذا البرد القارس وكل منهم يحمل جميماً من القش ووعاء فتوزع عليهم والدتي وجدّتي التين اليابس وزيت الزيتون.

وهذا لا يعني أن المشائخ والآغوات وحتى الزعماء كانوا يعيشون في بحبوحة ورغد عيش، وإذا استثنينا الطعام فقد كانت الذبائح من خراف ودجاج متوافرة بكثرة. أما النقود فقد كانت قليلة جداً وغير متوفرة حتى عند أصحاب الأراضي الواسعة.

فأنا على سبيل المثال ـ وجدّي الشيخ محمود معروف الذي كان

يكنّى بسلطان البر وأملاكنا تمتدّ من الجبل إلى الساحل ـ عندما دخلت الكليّة الوطنية في بانياس (القسم الداخلي) لم يكن بإمكاني تسديد قسط المدرسة، سنة بعد سنة حتى دخولي الكلية الحربية، إلاّ من مصاغ والدتي.

كما أن زعماء العشائر الوطنية ـ إلاّ قلة منهم ـ كانوا غارقين في الديون، فقد كانت بيوتهم مفتوحة للجميع، وكان معظمهم يصرفون من دخلهم في خدمة الناس؛ وعلى سبيل المثال فإن خالي الشيخ علي كامل كان يقتني سيّارة لقضاء حاجاته وحاجات الناس في الدوائر الحكومية، ومع هذا كان يفتقر إلى ثمن صفيحة البنزين، بينما كان يذبح يومياً ذبيحتين أو ثلاثاً لإطعام الضيوف والمحتاجين.

والمرحوم علي سليمان الأسد والد الرئيس حافظ الأسد كان يترشح للانتخابات النيابية على لائحة الوطنيين وكانت جميع أملاكه مرهونة في قرية ديفي لتغطية مصاريفه.

وكذلك كان حال الزعيم الكبير عبد الواحد هارون، رئيس الكتلة الوطنية على الساحل السوري طيلة عهد الانتداب، وكان ابنه أسعد هارون منذ أيام الاستقلال نائباً أو سفيراً أو وزيراً، وكانوا يملكون قرى بأكملها. وقد سألت يوماً الصديق المحامي نزار أسعد هارون إثر الحفلة التي أقامها بمناسبة زواج ابنه أسعد ـ وكان المدعوون ينيفون عن ألف شخص: «وأنت يا نزار، هل كان عرسك بهذه الضخامة؟»، فأجابني بمرارة: «تأكّد يا محمد أني بقيت ما يزيد عن عشر سنوات أعمل في المحاماة وأكدُّ حتى تمكّنت من سداد الديون المترتبة على والدي». لقد كان الزعماء القدامى يعطون ولا يأخذون!

في هذا الوقت الصعب وأنا في السابعة عشرة من عمري ودراستي لا تتعدى الصف الثاني الثانوي تقدمت إلى الكلية الحربية ونصيبي من النجاح ضئيل جداً، وكان اعتمادي في الدرجة الأولى على لياقتي البدنية وعلى الحظ في الدرجة الثانية.

وأنا مؤمن بمقولة نابليون لقادته عندما كان ينتدبهم إلى مهمة صعبة، فقد كان يسألهم عن حظهم في الحياة فإذا أجابوا بأنهم لا يؤمنون بالحظّ صرفهم وردّد: «كيف أضع بين يديهم حياة الناس إذا كان اللّه قد تخلى عنهم؟ وهل أنا أرحم بهم من ربّهم؟».

في عام ١٩٣٩ تقدّم إلى الكلية الحربية من جميع المحافظات ما لا يقل عن مائتي طالب وكلهم من حملة البكالوريا الأولى والثانية ومنهم من كان التحق بكلية الحقوق، وكان المطلوب خمسة عشر طالباً فقط.

كانت المادة الأولى في اليوم الأول لامتحان الكلية مادة الإنشاء باللغة الفرنسية. وقبل ذهابي إلى الفحص كنت قد فتحت كتاب «المعلم» وهو يحتوي على مواضيع شتى، قلّبت صفحاته فاستهواني موضوع «Le voyage developpe l'esprit et rabat l'amour propre»، أي أن السفر يوسّع الأفق ويقتل حب الذات؛ قرأت بإمعان وحفظت بعض أقوال الكتّاب الكبار الذين كتبوا في هذا الموضوع. ودخلنا قاعة الامتحان الكبرى لا نحمل معنا سوى قلم وأوراق بيضاء، وكان السؤال مكتوباً على اللوح بالفرنسية هكذا: «اختر أحد الموضوعين التاليين:

١ لماذا اخترت المهنة العسكرية؟
٢ السفر يوسع الأفق ويقتل حب الذات..».

ذهلت! وعندما يكون الإنسان في مقتبل العمر يكون ذهنه صافياً يستوعب الأشياء ويتذكرها بسرعة ودقة.

انتقيت الموضوع الثاني حتماً. وما كتبته كان جيداً جداً، وفي اليوم الثاني كانت المقابلة مع مدير الكلية الذي كان يدعى الكومندان Brun (بران) وكان من حقه أن يعطي ٣٠٪ من مجموع علامات الامتحان. كنت أرتدي بذلة جديدة مع قميص وربطة عنق متناسقين. وكنت قد استبدلت بحذائي القديم حذاء جديداً استعرته من الأخ توفيق مخلوف، وكان ضيفاً علينا في قرية متور. كان مظهري ولياقتي لا بأس بهما، قدمت نفسي فأخذ يتفحصني بنظرات حادة ثم سألني ماذا أعرف عن جبال البيرينيه في جنوب فرنسا وطلب مني أن أسمي بعض وديانها؛ وكما ساعدني الحظ في الإنشاء ساعدني هنا أيضاً، إذ إن جبال البيرينيه في فرنسا كانت ضمن برنامجنا في الجغرافية في الصف الثاني من كلية بانياس الوطنية. كان جوابي حسناً وأعتقد أنه كان راضياً عن الإجابة. وكنت أشعر وأنا أشرح له السؤال على الخارطة الخالية من الأسماء بأنه كان يتفحصني بدقة، وعندما انتهيت أذكر أنه قال لي: «اذهب يا بني فسيكون لك مستقبل جيد».

كنت في القرية أنتظر بفارغ الصبر نتائج الامتحان، وبعد شهر أو أكثر وصل إلى بيتنا دركي يسأل عني، وطلب مني الذهاب إلى المخفر في عين الشرقية لاستلام كتاب مضمون من الكلية الحربية. تسلمت كتاباً فحواه «أنت مقبول في الكلية الحربية وعليك الالتحاق بتاريخ...».

كانت دورتنا أصغر دورة عرفتها الكلية الحربية منذ نشأتها؛ وكان

الفرنسيون ينتقون الطلاب حسب الطائفة والمحافظات إذ يجب أن تمثّل جميع المحافظات والطوائف في كل دورة، وهو مبدأ درجت عليه فرنسا منذ أنشأت الكلية الحربية في حمص.

وما زلت أذكر أسماء من قبلوا في دورة عام ١٩٣٩/٤٠: أنطوان خوري عن الموارنة (اللاذقية)، فيليب صوايا عن الأرثوذكس (اللاذقية)، محمد معروف وحسن مهنا عن العلويين (اللاذقية)، شارل جان عن الكاثوليك، أنور تامر عن الإسماعيلية (حماه)، وعن السنّة وجيه حداد (اللاذقية)، كمال ماظ من دمشق، وسهيل برازي من حماه، وزهير الصلح عن بيروت؛ وعن الدروز مفيد غصن حلاوي (لبنان)، خطار حمزة وعبد الكريم زهر الدين (جبل العرب)؛ بَيْرَميان عن الأرمن، ونظام الدين عن الشيعة، وخالد جادا عن الشركس.

دخلنا الكلية الحربية في وقت عصيب للغاية، فقد كانت بوادر الحرب تنذر بالانفجار وطبولها بدأت تقرع. ولم تقبل ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشية أن تبقيا حبيستين ضمن حدودهما فيما تستعمر فرنسا وإنكلترا أفريقيا برمتها، وكان قسم كبير من آسيا تحت الانتداب. ورغم التهدئة والمفاوضات العقيمة التي لم تثمر عن نتيجة، فقد اندلعت الحرب واجتاحت قوات هتلر بولونيا والنمسا ومن ثم هولندا وبلجيكا ودكّ خط ماجينو الشهير وانسحبت إنكلترا من دانكرك تاركة حليفتها فرنسا لمصيرها الأسود، ودخل الألمان باريس عاصمة فرنسا فألقت فرنسا السلاح واستسلمت ووقعت الهدنة؛ انقسمت فرنسا على نفسها وشكلت دولتين:

١ الدولة المستسلمة في فيشي في وسط فرنسا برئاسة المارشال بيتان؛

٢ دولة فرنسا الحرة في إنكلترا بقيادة الجنرال ديغول الذي أعلن مواصلة الحرب مع حليفته بريطانيا.

أما الفرنسيون في أفريقيا وسورية ولبنان فقد كانوا في حيرة من أمرهم ممزقين لا يدرون لأي معسكر ينحازون.
فماذا عنّا وعن دورتنا؟ وما هي انعكاسات هذه الحرب علينا؟

أغلقت الكلية الحربية أبوابها ونقلنا إلى قلعة حلب مع مدربنا أحمد العظم وكان ضابطاً كفوءاً. وصرنا نعامل كجنود نقوم بالسخرة وننام على الأرض على فراش من القش لا نتميز عن الجنود بشيء إلاّ باللباس. كانت حياتنا جحيماً إذا ما قيست بحياة الكلية الحربية في حمص. أما التدريب فقد كان قاسياً للغاية إذ كان علينا أن نقطع حلب يومياً من الجنوب إلى الشمال أي ما يعادل ٦ إلى ٧ كيلومترات للقيام بالتدريب. نقلنا بعد أشهر إلى ثكنة «كارتييه موسيه» شمال حلب على طريق الباب، وكنا تحت أمرة آمر الفوج الثامن ـ وكان هذا ضابطاً قديماً يدعى ستاسّنيْه Stacinet فظاً وقاسياً، خاض الحرب العالمية الأولى وفقد أصابع يده اليمنى في الحرب وأمضى معظم حياته في سلك الجندية في أفريقيا ـ. كان يسلمنا الحراسة بعد منتصف ليالي الشتاء القارسة بدلاً من الجنود، وطقس حلب بارد جداً في الشتاء وحار في الصيف.

عدنا إلى الكلية الحربية بعد أكثر من سنة فاستبشرنا خيراً، لكن هذه الفرحة لم تطل إذ إن الديغوليين قاموا بهجوم على سورية ولبنان فوزعنا على القطعات كرقباء وعُينا آمري زمر للدفاع الجوي.

كان مركزي في قلعة حمص وكانت الطائرات البريطانية تغير

وتقصف مراكز التمويه؛ وفي أحد الأيام كان اليأس قد بلغ بي أشده وكنت أتساءل بيني وبين نفسي عن مصيرنا، إذ كان مستقبلنا على كف عفريت. وبينما أنا مستغرق في هذه الوساوس استدعيت لمقابلة الضابط المسؤول في القلعة، ولم يكن سوى مساعد فرنسي، فسلمني برقية مستعجلة من القيادة العامة تقول: «على التلميذ الضابط محمد معروف أن يلتحق بقيادة اللاذقية وبأقصى سرعة». أخذت أضرب أخماساً بأسداس، هل هذا لصالحي أم العكس؟ وشلت قدرتي على الاستنتاج، فماذا بإمكاني أن أقدم للفرنسيين؟ وكيف تتذكر القيادة العامة في هذا الوقت العصيب تلميذاً ضابطاً؟

تسلمت بندقية وأمر مهمة وصورة عن البرقية، ثم ودعت رفاقي وسافرت إلى اللاذقية. قدمت نفسي إلى قيادة المنطقة في اللاذقية، وكانت هذه في حالة فوضى كبيرة ولا تدري لماذا طلب مني أن ألتحق في اللاذقية، ثم طلبوا مني أن أعود إليهم في اليوم الثاني، وحين حضرت أبلغوني وجوب الالتحاق بقيادة التجمعات العلوية.

سمعت في الماضي عن التجمعات الشركسية والدرزية، أما العلوية فهذه أول مرة. كانت القيادة خلف القلعة وكان المكان أرضاً زراعية نصبت فوقها مجموعة من الخيام البالية، ومن بينها خيمة كبيرة تأكدت أنها مركز القيادة، دخلت الخيمة وكانت دهشتي كبيرة عندما لم أجد سوى مساعد واحد وهو المشرف على المعسكر ـ وأعتقد أنه كان تابعاً للاستخبارات ـ قدمت نفسي فاستقبلني أحسن استقبال وقال لي: «نحن الآن قيد تشكيل التجمعات الوطنية العلوية من جميع العشائر. الحدادون وعلى رأسهم (كنج الكنج) وعشيرة المرشد وعلى رأسها (فاتح المرشد) وأنت سوف تكون على رأس (النميلاتية والمتاورة)، ولقد وزعنا الأسلحة على هذه

التشكيلات وسنحدد مهامها في القريب العاجل وهي الدفاع عن الشواطئ».

ودعته لزيارة أهلي على أن ألتحق بعد يومين. وقبل مغادرتي قمت بجولة في المعسكر فرأيت العجب: جنود بلباس نصف عسكري ونصف مدني وطعامهم الخبز وما يسطون عليه من البندورة والخيار من المزارع القريبة؛ سلاحهم البندقية الكبيرة ٩٣/٨٦ من بنادق الحرب العالمية الأولى، وليس هناك من رقباء سوى بعض الجنود القدامى في جيش الشرق الذين سرحوا من الخدمة لسوء السلوك أو لعدم الأهلية. كما التقيت عند عودتي من القرية بقادة المجموعات وكل برتبة لواء وما فوق، لقد كانت مهزلة.

ذهبت إلى قيادة منطقة اللاذقية وشرحت لهم وضعي وطلبت من قائدة المنطقة إعفائي من هذه المهمة فرتبتي العسكرية لا تسمح لي بأن أكون برتبة لواء، وتفهم قائد المنطقة وضعي وألحقني بالفوج الثالث كمرشح ضابط. ولم يطل الوقت حتى دخلت قوات الحلفاء سورية ولبنان بعد معارك ضارية، وانتصرت قوات فرنسا الحرة.

عدنا إلى الكلية الحربية وكان متقدمونا قد وزعوا على القطعات كمرشحي ضباط؛ أما ضباط الجيش الفرنسي فكانت غالبيتهم من ضباط الاحتياط وكانت الرتب تعطى حسب المركز أي أنها كانت رتباً مؤقتة. استمرينا في الدراسة ما يقارب السنة ثم وزعنا على القطعات كمرشحي ضباط؛ وتمَّ تعييني في الفوج الثامن في دير الزور وكان آمره المقدم (بستاني) ثم المقدم (صلاح الدين خانكان). وكان من رفاق دورتي في الفوج نفسه عبد الكريم زهر الدين ووجيه حداد.

كان الجنرال كاترو، مندوب الجنرال ديغول، قد أذاع في بدء الغزو بياناً حدد فيه السياسة الفرنسية في سورية ولبنان، وقلل من دور المقاومة السورية في التصدي للقوات المهاجمة ليرفع من سمعة فرنسا الحرة. وأعلن إلغاء الانتداب واعترف بسورية ولبنان دولتين مستقلتين. وأصدرت بريطانيا في الوقت ذاته ضماناً للاستقلال. وفي ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣ كرر الجنرال (كاترو) ممثل فرنسا الحرة إعلان استقلال سورية ولبنان.

تباطأ الفرنسيون في إعادة الحكومة الدستورية حتى ربيع ١٩٤٣، فأقيمت حكومة مؤقتة وأجريت انتخابات تشريعية فازت فيها الكتلة الوطنية؛ وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية وتشكلت أول حكومة وطنية ونقلت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى الحكومة الوطنية ما عدا الجيش (جيش الشرق والجمارك).

كان للضباط العاملين في محافظتي دير الزور والحسكة بعض الامتيازات في القدم والراتب، إذ كانت سنة واحدة من الخدمة هناك تحتسب سنة ونصف السنة، كما كان الراتب يزيد بنسبة ٣٠٪؛ وبعد ستة أشهر رفعت دورتنا إلى رتبة ملازم.

في مدينة دير الزور المعروفة بوطنيتها تعرفت إلى أكثر رجالاتها الوطنيين: آل الفرحان والعليوي والفتيح وآل السيد، ومنهم الأخوان سعيد وجلال السيد[١]، وهما بحق من خبرة الرجال الوطنيين،

---

(١) انسحب جلال السيد من حزب البعث عندما اندمج هذا الحزب مع الحزب الاشتراكي العربي.

وجلال السيد هو من المؤسسين لحزب البعث وفي اعتقادي أنه من أفضل الناس وطنية وإخلاصاً ووفاء ومروءة؛ وقد كانت الأوضاع تتردى من سيىء إلى أسوأ بين رجال الحكم الوطني والفرنسيين الذين كانوا يتدخلون بكل شاردة وواردة ولا يريدون أن يتخلوا عن اليسير من نفوذهم، وكان لهم بعض المريدين في جميع المحافظات السورية. وكانت الغالبية العظمى في المدن السورية في الصف الوطني، أما الأقليات كالدروز والعلويين والإسماعيليين والمسيحيين وشيوخ العشائر، فكانوا منقسمين: بعضهم في الصف الوطني، فيما أصحاب المصالح وذوو النفوس الضعيفة مع الفرنسيين. وفي محافظة اللاذقية ـ على سبيل المثال ـ كان هناك جبهتان بين العلويين منذ دخول فرنسا: الأولى وطنية مؤلفة من الشيخ علي كامل، وعلي سليمان الأسد، وبهجت نصور وفايز إلياس ويوسف خدام في بانياس وعبد القادر شريتح وعلى رأسها عبد الواحد هارون؛ فيما كانت الجبهة الثانية موالية للفرنسيين وعلى رأسها إبراهيم الكنج وعبد الغني أسرب وصقر خير بك وغيرهم؛ وكان النجاح في الانتخابات النيابية من نصيب هذه الثانية وذلك بسبب تدخل الفرنسيين ووجود مستشاريهم العسكريين في جميع الأقضية. وكانت اللائحة الوطنية تعلم يقيناً أن حظها في النجاح في ظل فرنسا معدوم، ولكنها كانت تريد إثبات وجودها وشعبية خطها.

نقلت إلى قرية (البو كمال) وكان آمرها الملازم أحمد العظم الذي كان مدرباً لدورتنا في الكلية، وكله نبل وطيبة وقد تعلمت منه الكثير. (والبو كمال) بلدة صغيرة على حدود العراق محاطة من جميع الجهات بعشائر (العقيدات) وشيوخهم آل (الدندل) ومنهم البعثي الوطني (دحام الدندل)؛ وتجاور (حصيبا) العراقية قرية البو كمال من الشرق. كانت أوضاع البلد شبه جيدة بسبب علاقاتها

التجارية غير النظامية: فالزيت والصابون وبضائع أخرى كانت تهرب إلى العراق عبر حصيبا، كما أن الحرير والأرز والشاي والسكر والأقمشة الأجنبية كانت تهرب إلى سورية عن طريق البو كمال.

كان قائمقام البلدة رجلاً مفرطاً في الشجاعة يدعى (أمين عليوي)؛ وفي دير الزور والبو كمال تبلورت أفكاري وانقلبت نظرتي إلى الحياة رأساً على عقب وأصبحت أكره كل ما يمت للفرنسيين بصلة، وكانت السرية بغالبيتها تأتمر بأمري وكان بإمكاني أن أسيرها كما أريد، إذ إن أكثر عناصرها قد جنّدتهم من قرى جبل اللاذقية ودرّبتهم أحسن تدريب فكانوا طوع إشارتي، وكنت أتطلع دائماً إلى العراق في حال الشدة.

في تلك الأثناء وصل الكولونيل رو(Row) القائد العسكري والمندوب السامي لمحافظة دير الزور إلى (البو كمال) في زيارة خاصة، وهو ضابط أمضى حياته في المستعمرات الأفريقية، فظ الطباع متعجرف، فتوافد للسلام عليه وجهاء البلدة وعشائر المنطقة وتخلف القائمقام أمين العليوي عن الحضور، فاستشاط الكولونيل غيظاً وطلب من المستشار الفرنسي الملازم مارساك Marsak الذهاب إلى بيت القائمقام وإحضاره ولو بالقوة، فاتصلت بالقائمقام وقويت من عزيمته وقلت له: «لا تنسَ أنك ممثل لرئيس الجمهورية السورية».
كان القائمقام يسكن في الطابق الثاني من مبنى البلدية، وعندما هم المستشار بالصعود تلاسن مع القائمقام وطلب منه الذهاب إلى المندوب السامي للسلام عليه فقال القائمقام: «إنني هنا ممثل رئيس الجمهورية السورية وعلى المندوب الفرنسي أن يزورني أولاً»، وعندما هدده الملازم بالقوة أجابه: «إن صعدت الدرج سأقتلك كالكلب»، فتوقف.

كنت في ذلك الوقت منتظراً في السرية التي لا تبعد عن المستشارية أكثر من عشرين متراً، متحسباً لكل حادث أو طارئ فإن تدخلت (البريفوتية) ـ وهي القوات التابعة للمستشار ـ لجلب القائمقام بالقوة فسوف أقمع المحاولة مهما كلف الأمر. تأزم الموقف فتدخل قائد الموقع الملازم أحمد العظم لحل الخلاف وذلك بدعوتهم جميعاً إلى الغداء في قيادة الموقع غير أن القائمقام رفض ذلك؛ وكان الحل أخيراً أن دعوتهم أنا جميعاً إلى الغداء في الاستراحة التي بنيتها على شاطئ فرع من الفرات، وحلّت المشكلة.

ذهب الملازم أحمد في إجازة فاستلمت قيادة المنطقة وقيادة السرية معاً. وكانت ثكنة الدرك لا تبعد عن ثكنة الجيش سوى ثلاثين متراً فكان من المتعارف عليه أن يؤدي الدرك التحية عندما يرفع العلم الفرنسي على الثكنة، فاتخذت قراراً بأن يؤدي جنودنا التحية ـ بالمقابل ـ عند رفع العلم السوري على مبنى قيادة الدرك. وأعتقد أن عدداً من التقارير رفع بحقي، بهذا الخصوص. كان اعتمادي على قائد المنطقة في دير الزور الكولونيل شاتيل (Chetelle) كبيراً فقد كان يحترمني ولي عنده محبة وتقدير فقد خدمت معه في قيادة المنطقة، كان كبيراً في السن، وكان ـ كسائر الفرنسيين ـ شغوفاً بالنساء ولديه سكرتيرات حسناوات، لبنانيتان وفرنسية، كان يرسلهن إلى البو كمال للتبضع في (حصيبا) من الحرير والأقمشة غير الموجودة في سورية. وكنَّ يقضين أياماً في البو كمال فأقدم لهن كل التسهيلات اللازمة بواسطة المستشار الإنكليزي الكابتن (بريدبورن) مستشار (عانا) وضواحيها في العراق. وكنت والملازم أحمد العظم تربطنا به صداقة فنتبادل الزيارات وأكثرها من جانبه، وتلاحقت الأحداث.

تزوج أحد أولاد (الدندل) من عشيرة (العقيدات) ـ والاحتفال

يجري على الطريقة البدوية: يأتي العريس على رأس فرسان من العشيرة على الخيول والجمال بالطبول والأهازيج، ويمرون أمام المستشارية فيحيونهم بإطلاق رصاص غزير، ومن ثم يمرون أمام قيادة الجيش فيحيونهم بالمثل من قبل جنودنا، وشعرت بحرج القائمقام وحيرته عند مرور الموكب أمام القائمقامية، فالحكم الوطني في أوله وليس لديهم أسلحة وذخيرة لتحية الموكب أثناء مروره وهو أمر له حراجة في البدوي نفسه، فأرسلت خلسة إلى سطح القائمقامية ثلاثة رشاشات FM بدون علم القائمقام وأمرتهم أن يطلقوا الرصاص دفعة واحدة عند مرور الموكب؛ وحدث ما أردت فارتجت البلدة واستغرب القائمقام. عند انتهاء الاحتفال أتاني القائمقام والدموع في عينيه وقال لي: «إني أخاف عليك يا محمد!»، فأجبته: «لا تخف فإن اقتضى الأمر فإني سأحتل المستشارية وسأقاتل ما استطعت، وإذا ضاقت بي الحال فالحدود العراقية قريبة وسألجأ إليها والسرية طوع يدي».

أما الحادث الذي قصم ظهر البعير ـ كما يقال ـ فهو أنه أتاني من يقول إن أحد الرقباء الذين نقلوا حديثاً إلى السرية قد شتم الرئيس (القوتلي) في المقهى وعلى ملأ من الحاضرين، وبعد التحقق معه وضعته في السجن واستعملت معه بعض الشدة وكنت لا أتهاون في أمور كهذه. وعلمت بعد يومين من توقيفه أن مدير الأمن الفرنسي ـ وكان برتبة مساعد ـ قد أتى ليلاً وحقق مع الموقوف دون علمي، فأرسلت مفرزة وجلبته من مقر عمله تحت الحراسة ومشياً على الأقدام. وعند وصوله احتج على المعاملة المهينة قائلاً بتكبر إنه يمثل الأمن الفرنسي، فرددت عليه بطريقة قاسية وأخرجته من المكتب بعد أن حذرته من دخول الثكنة وأنه إذا اتصل بأي جندي بغير علمي فإني سأعامله بطريقة أشد وأقصى، وإني هنا قائد المنطقة.

في صباح اليوم التالي أتاني من يخبرني بأن قائد منطقة دير الزور الكولونيل شاتيل (Chetelle) موجود في الثكنة وينتظر حضوري. ذهبت إليه وحييته. وكان ودوداً معي كالعادة وطلب مني الجلوس وسألني مازحاً: «لماذا عاملت مدير الأمن العام هذه المعاملة أمن أجل زوجته الحسناء؟» فأجبته: «اسمح لي أن أشرح لك الموضوع. أنت تعلم أن العشائر والشعب في حالة غليان وحساسيتهم عالية بالنسبة للقضايا الوطنية، وشكري القوتلي هو رمز الوطن وضمير الشعب وعندما يشتم في مقهى عام وعلى مسمع من الحضور جميعاً فقد يسبب ذلك شرارة يصعب إطفاؤها وقد اتخذت القرار المناسب كما أظن. وعندما يأتي مدير الأمن العام إلى السجن ويحقق مع الموقوف دون علمي فهذا أمر لا أقبل به، وكان بإمكانه أن يأتيني ويسألني عن الموضوع. وكنت، حفاظاً على المصلحة العامة، سأطلعه على ملابسات الحادث». كان الكولونيل (شاتيل) يدون بعض الملاحظات في أثناء الحديث وسألني هذه المرة بجديّة: «ولماذا ضربته؟» فأنكرت ذلك وقلت «إنه عندما تبجح وقال بأنه يمثل فرنسا وبصوت مرتفع وكأنه يهددني أخرجته بعنف من المكتب». هزّ الكولونيل برأسه وقال لي: «أنت وطني أكثر من شكري القوتلي»، ثم أردف قائلاً: «أنت تعلم كم وصلني بحقك من شكاوى، كما أبلغت عن علاقتك بالقائمقام وبالشخصيات الوطنية في دير الزور، وعن استخفافك الدائم بالمستشار الفرنسي وإظهاره في المناسبات العامة وكأنه لا شيء. وكل هذا يعد خروجاً على النظام العسكري، وبسبب معرفتي بك وبروحك الشابة المتطلعة قررت الاكتفاء بنقلك إلى طرابلس في الفوج الأول». سررت لهذا القرار في داخلي ولكنني طلبت أن ينقل مدير الأمن العام قبلي، وهكذا كان.
ودعت وداعاً حاراً من جميع الأصدقاء في البو كمال ودير الزور ثم التحقت بالفوج الأول في طرابلس.

كان الفوج بقيادة المقدم (سمراني) وكان إميل البستاني وقشوع وفريفر آمري السرايا فيه، وكان آمر فئة القيادة الملازم أنطون سعد وقد عينت مساعداً له؛ وكان غالبية الضباط لبنانيين ما عدا غسان جديد وزهير الصلح(١).

كانت الأوضاع قد وصلت بين سورية وفرنسا إلى درجة الغليان: سورية تطالب بالاستقلال التام، غير أن «فرنسا الحرة» ـ التي استلمت السلطة في فرنسا بعد تحرير سورية ولبنان من حكم «فيشي» بقيادة المارشال بيتان ـ لم تفِ بوعودها ولم تنفذ تعهدات الجنرال (كاترو).

كنت في الفوج الأول موضع ثقة المقدم (سمراني) وأحب الضباط إلى نفسه فأوكل إليَّ تدريب الرقباء للحصول على شهادة آمر فئة؛ ومن حسن الحظ أن جميع الرقباء قد نجحوا بتفوق وقد أثنى المقدم في اجتماع الضباط على الجهد الذي بذلته ونوه بأفكاري التي لا تزال غضة طرية.

استدعاني المقدم (سمراني) ذات يوم وأخبرني أنه وقع اختياره عليَّ للالتحاق بدورة كوماندوس في بيروت نظراً لفتوتي ولياقتي البدنية، وقال لي: «أرجو أن تكون كما عهدتك دوماً قدوة بتبييض وجه الفوج الأول».

في الحقيقة، كان قد اعترى لياقتي البدنية بعض الخمول أثناء

---

(١) وهو ابن عم رشيد الصلح، رئيس وزراء لبنان الأسبق، وقريب الوطني الكبير رياض الصلح، وزهير هو رفيق طيب ومخلص ووطني بكل ما في الكلمة من معنى؛ وكان الأول في دورتنا في الكلية الحربية.

وجودي في (البو كمال) إذ كان وقتنا موزعاً بين السهر ليلاً والطعام الدسم في المآدب والدعوات الكثيرة نهاراً. أنهيت الدورة ولم أكن من الأوائل ولا من الأواخر؛ فلم أبيض وجه الفوج كما أراد المقدم سمراني ولم أسود وجهه أيضاً.

أثناء الدورة كنت ألتقي بالرئيس عدنان المالكي وبالملازم فتحي الأتاسي، وكلاهما من أحسن ضباط الجيش وطنية وشجاعة وإقداماً. كنا نتداول في الشأن العام وفي عودة فرنسا عن وعودها باستقلال سورية ولبنان. وكلّ من المالكي والأتاسي استشهد لاحقاً، رحمهما الله، الأول اتُّهم الحزب السوري القومي بمقتله (وسيأتي ذكر هذا الحادث بالتفصيل) «والثاني استشهد في (كعوش) في حرب سنة ١٩٤٨ حيث كان احتل مع سريته الخطوط الأمامية من المستعمرة، وكان بين المدافعين الإسرائيليين فتاة أراد أحد الرقباء السوريين قتلها فمنعه فتحي، وعندما اقترب منها فتحت عليه النار من رشاش (ستين) كان بالقرب منها فأردته قتيلاً. رحم الله فتحي الأتاسي فقد كان من الضباط السوريين الشجعان. وقد جمعتنا الأيام بعد الاستقلال في فوج واحد في اللاذقية بقيادة أديب الشيشكلي».

رفضت فرنسا التخلي للحكومة السورية عن الإشراف على الدرك والجيش والجمارك وأصرت على عقد معاهدة للحصول على بعض الامتيازات. وفي شهر أيار/ مايو سنة ١٩٤٥ اندلع القتال عندما حاول الفرنسيون فرض إرادتهم على الحكم السوري، وقصفت دمشق بالمدفعية واحتل البرلمان واستشهدت حاميته دفاعاً عنه، فتدخلت بريطانيا وطلبت من القوات الفرنسية الانسحاب والعودة إلى مراكزها.

في هذه الأثناء كانت الاتصالات جارية مع الضباط السوريين للالتحاق بالقوة الوطنية. وفي أحد الأيام أتى إلى طرابلس لهذه الغاية المرحوم أسعد هارون والمرحوم أحمد علي كامل، وكان الأول ـ كما ذكرت سابقاً ـ يعد من رجال سورية الوطنيين وهو من أكبر زعماء اللاذقية وابن الزعيم الكبير عبد الواحد هارون الذي أمضى حياته في النضال لاستقلال سورية؛ أما الثاني أحمد علي كامل، فقد مشى على خطى أبيه الشيخ علي محمد كامل الذي واكب الحركة الوطنية منذ بدايتها وتشبث بعدم الفصل بين الجبل وسورية عندما نادى البعض بدولة علوية. اتصلا ببعض الرقباء وطلبا منهم إخباري وإخبار غسان جديد وزهير الصلح رغبتهما في الاجتماع بنا. وصل الخبر إلى السلطات الفرنسية فنقل زهير الصلح إلى بيروت ووضع في إحدى الثكنات إقامة جبرية، كما نقل غسان جديد إلى الكورة وهي منطقة نائية، ونقلت أنا إلى ميناء طرابلس مع مفرزة صغيرة لا تتعدى خمسة عشر جندياً ورقيباً. وكنت شبه معتقل لا يمكنني مغادرة مركزي إلاّ بأمر من قيادة الفوج.

وصلني في أحد الأيام منشور من المقدم أسعد إسماعيل، ولا أدري كيف وصل؟ يطلب فيه من الضباط السوريين الالتحاق بالقوى الوطنية. استغربت الأمر فالمقدم أسعد إسماعيل ضابط شجاع ولكنه نظامي وفي غاية الطيبة ولا يحب المغامرة. شككت في الموضوع، فلعل المنشور مدسوس يراد به معرفة نوايا الضباط المشكوك بولائهم لفرنسا؟ فكرت كثيراً ثم قررت أن أترجم المنشور إلى الفرنسية وأرسله إلى المقدم سمراني؛ وللخروج من وضعي الاتهامي علقت عليه «لقد أقسمت على الولاء ولا يمكن أن أحنث بقسمي». في اليوم الثاني أتاني رسول من المقدم سمراني ليدعوني إلى الغداء في منزله ووصل الكولونيل (دوبوا) De bois قائد منطقة طرابلس وتناول

الغداء معنا، وقال لي الكولونيل: «إنني أشيد بروحك الانضباطية ـ ولم تكن نظرتنا في محلها ـ وسوف يخبرك المقدم سمراني بالمهمة الصعبة التي ستوكل إليك وذلك لثقتنا بك». وبعد الغداء قال لي المقدم سمراني: «أنت تعلم مدى ثقتي بك وحبي لك ولهذا اتفقت مع قائد المنطقة على تعيينك آمراً لسرية (تلكلخ)، وتلكلخ تابعة لسورية، وأوضاع السرية سيئة للغاية فاعمل على تحسينها»، وكانت فرحتي كبيرة.

استلمت السرية من الملازم سعد وأوضاعها سيئة للغاية: الماء ينقل بالصهاريج لأن بلدية تلكلخ كانت قد قطعت الماء عن الثكنة، والخضار والفاكهة وكل ما هو يومي لإطعام الجنود ينقل من طرابلس إليها. وأفراد السرية ممنوعون من النزول إلى البلدة خوفاً من الإشكالات مع الأهالي. درست الوضع واتخذت القرار التالي على مسؤوليتي: طلبت من الرقباء أن يرتدوا ثياب الخروج وذهبت برفقتهم بدون سلاح إلى المقهى عصراً حيث يجلس رئيس البلدية ووجهاء تلكلخ. استغرب من في المقهى وجودنا بعد هذا الانقطاع؛ تعرفت إلى رئيس البلدية بين الحاضرين وقدمت نفسي. إثر جلوسي معهم مباشرة قلت لرئيس البلدية: «إن هؤلاء الجنود ليسوا فرنسيين، إنهم أبناؤكم ونحن نحب وطننا كما تحبونه أنتم وسوف تثبت لكم الأيام ذلك، فأرجو إنهاء هذه القطيعة بيننا وإعادة الماء إلى الثكنة وأن تعتبروا هؤلاء الجنود مواطنين مثلكم»، فأجاب رئيس البلدية وكان رجلاً مسنّاً: «لقد سمعنا عنك وعن أقاربك وأهلك وتأكد بأنه لن يكون بعد الآن أي مشكلة بيننا»؛ وأعتقد أن الذي أوصل هذه الشهادة الطيبة فيَّ هو القائمقام آنذاك السيد جهاد الهواش. أرسلت تقريراً بما حصل فاتصل بي المقدم سمراني وهنأني على ما فعلت.

بعد تعرفي إلى الرقباء وجنود السرية بدأت أخطط للاستيلاء على السرية لجعلها نواة للجيش الوطني السوري الذي لم يكن قد أسس بعد. كانت السرية بغالبيتها العظمى من الجنود والرقباء العلويين، وأذكر منهم الرقيب (زوباري)، وكنت أعتمد عليه كثيراً. فاتحته بالأمر وطلبت منه جس نبض الرقباء والعرفاء لمعرفة مدى تعلقهم بوطنهم ومدى إخلاصهم لي إذا ما طلبت منهم أمراً عسيراً دون سابق علم منهم بما أريد، كما طلبت منه أن يعمل على تحسين نوعية الطعام وبالأخص اللحوم والفواكه. وأخبرني بعد أيام أن غالبية الجنود والرقباء متمسكون بأوضاعهم الحالية وأنه لم يتمكن من إقناع أكثر من ثلاثين من مائة وثلاثين جندياً.

(تلكلخ) موقع استراتيجي، فهي صلة الوصل بين سورية الداخل والساحل، فإذا استوليت على هذا الموقع فبإمكاني أن أتدرج نحو طرطوس واللاذقية عن طريق حمص بدعم من الداخل وبإمكاني أن أجند الكثير من المتطوعين من تلكلخ وطرطوس وقضاء جبلة. وذات يوم زارني من حمص المقدم عزيز عبد الكريم والرئيس شطرا، وكان المقدم عبد الكريم آمراً لسلاح المدفعية والرئيس شطرا في سلاح المدرعات، وكانا قد تركا الجيش الفرنسي والتحقا بالحكم الوطني، وطلبا إليَّ أن ألتحق بهم في حمص فشرحت لهما فكرتي وقلت إن ترك السرية والالتحاق بهما بمفردي أمر سهل للغاية ولكن خطتي هي الاستيلاء على السرية بكاملها مع أسلحتها وذخيرتها وجعلها نقطة ارتكاز للزحف على طرطوس واللاذقية، وإن الأجواء الشعبية مهيأة لذلك. وطلبت منهما الاتصال بالقيادة السورية وإخباري عن مدى استعدادها لدعم هذه الخطة. تركاني بعد أن شعرت أنهما استكبرا الموضوع لما فيه من مغامرة كبيرة، ولم يتصلا بي بعد ذلك.

كنت أقضي وقتي كله ليلاً ونهاراً أقلب احتمالات تنفيذ عملية الاستيلاء على السرية ورفع العلم السوري عليها وسبل تحضير الدفاع عن الثكنة من جهاتها الأربع وكيفية تفادي أي ضربة محتملة.

٢

الالتحاق بالجيش الوطني صيف ١٩٤٥

قضيت أياماً وليالي أفكر بما أنا مقدم عليه. كان الضباط القلائل الذين تركوا قطعاتهم والتحقوا بالقوة الوطنية كأنهم في إجازة. أما وضعي وتفكيري فيختلف كلياً عن هذا المطمح. كنت أفكر بالاستيلاء على الثكنة ورفع العلم السوري فوقها، كنت أفكر بالجنود الذين لا يريدون الانضمام إليَّ، وصممت على إعادتهم إلى طرابلس بلا سلاح لأجند مكانهم المتطوعين من أهالي تلكلخ أو من قرى قضاء جبلة. بدأت أشعر بالإرهاق والتعب، وأحسست بالمرض في داخلي. كانت أفكاري مشوّشة والقلق يساورني مما أنا مقدم عليه وكذلك الخوف من المستقبل الذي ينتظرني إن فشلت؛ هل ستقبل فرنسا بهذا التحدي؟ وزاد من قلقي أن المقدم عزيز عبد الكريم والرئيس شطرا لم يردّا عليَّ بأي إشارة عن موقف الحكومة السورية ولم يكن بإمكاني أن أسرّ

لأحد بما يجول في خاطري أو أن أبحث الموضوع مع أي إنسان كان.

استلقيت على السرير وكانت الساعة الثانية بعد الظهر، وربما غفوت، وإذا بعامل الهاتف يخبرني أن المقدم سمراني على الخط. قال لي بكلمات موجزة على غير عادته: «وصلت سرية بقيادة الملازم سعد، سلمه القيادة وعدْ فوراً إلى طرابلس». تطلعت غرباً فإذا برتل من السيارات يتجه صعوداً نحو تلكلخ. علمت أن أمري قد انكشف، كيف؟ لا أدري! وفي لحظات جمعت السرية وشرحت لهم فكرتي وأني سألتحق بالحكومة الوطنية في سورية. ولم يلبِّ دعوتي سوى ثلاثين جندياً مع الرقيب زوباري. عطلت جميع الأسلحة الرشاشة من نوع (هوتشكس) ووضعت الجنود في أحد المهاجع وأغلقت عليهم الباب وأمرت الرقيب زوباري أن يحمل جنودنا ما يستطيعون من الأسلحة والذخيرة؛ وحملت أنا رشاشي FM ولجأت إلى الجهة المرتفعة المقابلة للثكنة من الجنوب. فكرت بالقتال من داخل الثكنة ولكن استعداداتي لم تكن قد اكتملت وجنود السرية لم يكونوا جميعاً في صفي. كما كان بإمكان الملازم سعد مع سريته أن يطوق الثكنة من التلال المحيطة بها فيقطع علينا كل اتصال وقد يقصفها.

بدأ القتال من الثالثة بعد الظهر واستمر حتى غياب الشمس. جرح من جماعتي جنديان. طلبت من آمر فصيل الدرك ـ وكان من اللاذقية من عائلة (أبو كف) وهو كفوء وشجاع ـ أن يوقف أحد الباصات الكبيرة وينزل ركابه لكي نستقله إلى حمص، وهكذا كان. واستعرت من أحد المخافر الموجودة على الطريق علماً سورياً ورفعته على السيارة. وصلنا دار البلدية في حمص ليلاً ـ ويبدو أنهم

كانوا على علم بما جرى في تلكلخ ـ إذ كان في استقبالنا رئيس بلدية حمص المرحوم فيضي الأتاسي وبعض وجهاء حمص. ألقى الأتاسي كلمة ترحيب بنا وأشاد بوطنية الجيش، ونقل الجريحان إلى المشفى ونقل الباقون إلى ثكنة الدرك بكل تكريم وإعزاز. وكان من بين المستقبلين المقدم عزيز عبد الكريم الذي أصرَّ أن أكون ضيفاً عليه في منزله. وفي المنزل سألته لـمَ لـمْ يتصل بي ثانية؟ فأجاب: «الدنيا فوضى والحكومة لا تدري ماذا تعمل بعد والإنكليز غير واضحين في موقفهم».

لم يكن بإمكاني النوم فاستعرضت معه أوضاع الجيش في كل من تلكلخ وطرطوس واللاذقية واستمر الحديث حتى ساعة متأخرة من الليل. وفي الساعة الرابعة صباحاً قرع الباب بشدة فقمنا إلى سلاحنا وكان الرشاش FM لا يزال معي. صرخت من بالباب؟ ويدي على الزناد، فأجاب: «أنا غسان!»، وكم كانت فرحتي عظيمة عندما لاقيته إذ كان جلّ اعتقادي أنه اعتقل بعد مغادرتي تلكلخ.

كان غسان جديد من ألمع ضباط الجيش، بنية قوية، وحضور طاغ وكفاءة عسكرية عالية، وهو من أشجع ضباط الجيش وأكثرهم إقداماً. دخل وكان بحالة من التوتر والنرفزة... لأني لم أخبره بفكرتي، فقصصت عليه ما جرى معي وأني اضطررت إلى مغادرة الثكنة فجأة ولم يكن هذا ما أخطط له تماماً. وعندما هدأ روعه أخذ يسرد علينا ما جرى له، قال:

«كان أحد الرقباء المخصلين لي في إجازة في طرابلس ومرَّ على الفوج وكان هناك هرج ولغط وسمع المقدم سمراني

يصرخ: «معروف يعمل بي هكذا؟» فالتحق فوراً بالكورة وأخبرني بما سمع، عندها جهّزت سيارة عسكرية كبيرة ونقلت ما يمكن نقله من ذخيرة وأسلحة والتحق مع عشرون جندياً. ومن تبقى من جنود وضعتهم في مهجع وأقفلت عليهم الباب بإحكام وأخبرتهم أن الحراسة موجودة وأن من يتحرك فسوف تطلق النار عليه، ثم قطعت جميع الهواتف بين الكورة وطرابلس، واجتزت طرابلس ولم ألاقِ أي صعوبة. وكنت أقطع شرائط الهاتف بين طرابلس وتلكلخ عند كل مفترق طرق حتى وصلت تلكلخ واجتزتها. ومن المخفر نفسه الذي استعرت أنت العلم السوري منه استعرت أنا العلم السوري ورفعته على السيارة العسكرية التي تقلنا جميعاً».

بعد أيام وصل زهير الصلح إلى حمص وكان قد نقل إلى اللاذقية ـ وكان الفرنسيون يعتقدون أن اللاذقية من أكثر المناطق تأييداً لهم ـ وعند وصوله إلى مفترق طريق اللاذقية ـ حلب طلب من السائق السنغالي أن يشتري له علبة سجائر فنزل وبقي الرقيب المسلح بجانبه فسأله زهير: «ألست جائعاً؟» فأجاب «نعم سيدي»، نقده زهير خمس ليرات لشراء ما يريد فانصرف، وعندما أدار ظهره بضع خطوات أدار زهير محرك السيارة واتجه نحو حلب، وراح الجندي والرقيب يصرخان: «قف سيدي الملازم قف سيدي...!» وفي جسر الشغور ترك السيارة جانباً وأبدل ملابسه واستقل سيارة مدنية إلى حلب؛ ومن حلب التحق بحمص لعلمه بوجودنا غسان وأنا فيها.

بعد مدة لا أذكر طولها عدنا إلى تلكلخ وحاصرناها بالجنود الذين

التحقوا مع غسان ومعي، وكنا نحمل أسلحة جلبناها معنا، بالإضافة إلى بعض المتطوعين، فقطعت الطريق بين طرابلس وتلكلخ وكذلك قطعت المياه عن الثكنة. وتدخل الإنكليز فانسحب الجنود المحاصرون بسلام إلى طرابلس واستلمنا الثكنة وكانت خالية من كل شيء. ومن تلكلخ انتقلنا إلى طرطوس ولم يكن بها حامية ومنها انتقلنا إلى اللاذقية، وهناك أخذنا نتصل بالجنود والرقباء الذين نعرفهم من الفوج الثالث فالتحق بنا قلة منهم مع أسلحتهم.

في هذه الأثناء كان الأمير حسن الأطرش ـ أمير الجبل وزوجته أسمهان ـ قد أعدّ خطة للعصيان يتم خلالها القبض على الفرنسيين في السويداء وإلحاق الكتيبة الدرزية بكاملها بالحكومة الوطنية. وفي ليل ٢٨ ـ ٢٩ أيار/ مايو سنة ١٩٤٥ نفّذ الأمير حسن خطته واعتقل جميع الفرنسيين الموجودين في السويداء وعلى رأسهم الكولونيل (سرازان) مندوب المفوض السامي وتمّ حجزهم في منزل الأمير نفسه، ثم سلموا للجيش البريطاني؛ وفي حزيران/ يونيو سنة ١٩٤٥ ثار الجنود الهجانة على رؤسائهم. وفي قرية الضمير القريبة من دمشق قتل الفرنسيون جميعاً برصاص الهجانة؛ وفي تدمر طوّقت الثكنة وأخرج الفرنسيون بواسطة الإنكليز.

أدرك الفرنسيون أن البقاء في سورية مستحيل، وأن حياة كل فرنسي معرضة للخطر؛ وكانت سورية كلها في حالة حرب مع الفرنسيين. وكانت غالبية الجيش في الداخل قد التحقت بالحكومة الوطنية (دير الزور، حماه، حلب، حمص، دمشق) أما الجيش الذي بقي موالياً للفرنسيين فقد انسحب إلى منطقة البقاع. وضغطت إنكلترا على فرنسا لتنفيذ التزاماتها فانسحب آخر جندي فرنسي من سورية في ١٧ نيسان/ أبريل سنة ١٩٤٦.

حصلت سورية على استقلالها التام بعد ثورات وتضحيات ودماء؛ وتسلمت الحكومة السورية الجيش وتألفت أول حكومة وطنية برئاسة سعد اللّه الجابري ورئيس الجمهورية شكري القوتلي.

ترك الخيار لكل أفراد الجيش من ضباط وأفراد أن يختاروا الالتحاق بالجيش الوطني أو بفرنسا. وكان الذين التحقوا بفرنسا قلة ومنهم بعض الضباط الأرمن، ولم يكن ذلك عن خيانة أو قلة وفاء أو كره لسورية، ولكنه كان لعدم إلمامهم باللغة العربية.

وضعت الدولة منذ الاستقلال سياسة ثابتة وهي إضعاف الزعماء التقليديين في كل من جبل الدروز ومنطقة العلويين، ولا سيما من تعاون مع الفرنسيين، وتصفية من يشكل خطراً على الأمن العام في الدولة الحديثة؛ ولعل الدولة كانت على حق بشكل تام إذ إن الاستقلال كان طري العود والخوف من عودة الفرنسيين هاجس الدولة، وعبر دسّ الدسائس ونشر الفتنة وتغذية القيام بحركات عصيانية من قبل بعض من تعاون معها في الماضي، ولهذا كان من أولويات الدولة فرض الهيبة والحد من هذا الخطر.

كان العلويون يشكلون ثمانين بالمائة من عداد الجيش، خاصة في سلاح المشاة، ومرد ذلك يعود كما ذكرت سابقاً إلى الوضع الاجتماعي، ولهذا تسابق العديد منهم إلى الانخراط في جيش الشرق عندما بدأت فرنسا الإعلان عنه. وفي جبل الدروز قام الفرنسيون بتشكيل ما أسموه بالتجمعات الدرزية، ضباطهم وأفرادهم من الطائفة الدرزية. ولهذا كان على الحكومة أن تبدأ أولاً بتشكيل الجيش على أساس وطني بالدرجة الأولى تعتمد فيه على المتعلمين وتقلل من الطغيان العددي لطائفة معينة في ملاكه. فألغت

التجمع الدرزي وأعادت ضباطه وأفراده النظاميين إلى الجيش ووزعتهم على القطعات بشكل متوازن. كما أنه بوشر بتسريح عدد من الرقباء والجنود العلويين الأميين واستبدالهم بآخرين متعلمين. وللحقيقة، فإنه لم ينخرط في صفوف الجيش من أبناء المدن ـ غالباً ـ سوى الفاشلين في الدراسة والعاطلين عن العمل.

عيّنت في الفوج الثالث في اللاذقية معاوناً للمقدم صلاح النحاس، ثم معاوناً لأديب الشيشكلي كآمر فوج وبعدها معاوناً له كآمر منطقة. كان همنا ينحصر في إعادة الفوج إلى مستوى جيد من التدريب. وكلفت بالإشراف على تدريب الأغرار، ولكنني ذقت الأمرّين منهم بسبب عدم لياقتهم البدنية وغير ذلك. وعندما كنت أقسو عليهم كانوا يرفعون الشكوى إلى السيد عبد القادر شريتح وهو من الزعماء الوطنيين في اللاذقية. وكان أديب الشيشكلي لا يعير لمثل هذه الشكاوى أي اهتمام. ومن كثرة ما تلقاه منها قال لي أخيراً: «اذهب إلى هذا الأفندي الطيب واشرح له الأمر». ذهبت إلى منزل عبد القادر أفندي فاستقبلني أحسن استقبال، كان وطنياً مخلصاً للغاية، وشرحت له الوضع وقلت: «إننا نبني جيشاً وطنياً لسورية كلها وليس للزعامات المحلية»، فتفهم الأمر ولم يعد يقبل أي شكوى بعد ذلك.

إبراهيم الكنج

دعمت قيادة منطقة اللاذقية بسرية مصفحات بقيادة الرئيس عبد الرحمن شاويش، وكان يطلب منا في الكثير من الأوقات القيام بجولات في جميع أقضية المحافظة كعرض عضلات وإظهار قوة الدولة. وكان المقدم شيشكلي يلقي كلمة بالمستقبلين في كل مكان نحل فيه، وفي كل قضاء كنا نستقبل بالحفاوة والترحيب. وفي

إحدى جولاتنا كانت محطتنا الأخيرة في بيت إبراهيم الكنج في دوير الخطيب. كان الوقت عصراً، ولم أكن أعرف الرجل من قبل. وكانت نظرتي إليه شبه عدائية نظراً لخلافه الدائم طوال عهد الانتداب مع المرحوم الشيخ علي محمد كامل. استقبلنا بكثير من الحفاوة وقدمت لنا المرطبات والقهوة. وكانت المصفحات تدور حول المنزل ثم اصطفت على جانبي الطريق بين بيت إبراهيم الكنج والطريق العام. كانت الشمس قد اقتربت من المغيب لما التفت إليَّ أديب الشيشكلي قائلاً: «أما حان وقت العودة؟». اتجه إبراهيم الكنج نحوي وقال: «عمي، ضيوفك تتركهم يروحوا بلا عشا؟» فأجبت: «مثلما يأمر سيادة المقدم»، واستغربت لماذا لم يقدم الدعوة إلى المقدم أديب مباشرة؟ وكنت في قرارة نفسي أفضل عدم البقاء؛ وتشعب الحديث فكرر المقدم أديب: «لقد حان وقت الذهاب فالدنيا أصبحت ليلاً». وللمرة الثانية يخاطبني إبراهيم الكنج: «قديش حلوة بحقك تترك ضيوفك يروحوا بلا عشاء؟» واحتواني بكلامه وأنا ميّال للرفض وكررت أن الأمر لسيادة المقدم وهو صاحب القرار. وافق أديب على البقاء وطلب مني تسيير المصفحات وإبقاء الضباط فلان وفلان... إلخ، وأذكر أنه بقي معنا عشرة ضباط ومنهم توفيق الشوفي وبعض ضباط الدروز. صعدنا إلى الطابق الثاني على درج عال، فالبيت كان مبنياً على تلة. وبيت الزعيم الكبير إبراهيم الكنج كان عبارة عن غرفتين كبيرتين فقط وصالون كبير للاستقبال والطعام. وكان الطابق الأرضي مخصصاً للخيول والدواب. مدت طاولة العشاء، ولم أكن قد رأيت مثيلاً لها في حياتي من حيث الترتيب والكرم: الخواريف المحشوة والأوز المحشي وأنواع من الطعام لا حصر لها، وقدمت مع العشاء الشمبانيا المثلجة وأعتقد أن غالبيتنا لم يكونوا قد تذوّقوها من قبل. كان عددنا لا يتجاوز الخمسة عشر شخصاً وكان الطعام يكفي لخمسين أو يزيد. وبعد العشاء قدمت

صدور الكنافة والفواكه بأنواعها. والغريب في الأمر كيف تمكنوا من تحضير كل هذا الطعام بمثل هذا الوقت القصير الذي لا يتجاوز الساعتين على ما أظن. ودعنا إبراهيم آغا، وكنت أقود السيارة دائماً مع المقدم الشيشكلي، فقد كان في أكثر المناسبات يكثر من الشراب؛ بادرني قائلاً: «بيقولوا عن بيت العظم وبيت الكيلاني والبرازي وعن كرمهم، والله ما بيوصلوا لركبة إبراهيم الكنج».



٣

سليمان المرشد

كان محافظ اللاذقية عادل العظمة رجلاً قوي الشكيمة وصاحب قرار مدعوماً من الدولة ـ وكان أخوه نبيه العظمة رئيس الحزب الوطني الحاكم ووزيراً للدفاع ـ يعاونه قائد درك (شركسي) يدعى الزعيم محمد علي عزمت، وهو ضابط متمرس أوكلت إليه مطلق الصلاحيات في محافظة اللاذقية.
وفي يوم من أيام الصيف وكنت في عطلة في قرية الرويمية أتاني مراسل في سيارة جيب وطلب مني الحضور فوراً إلى اللاذقية لمقابلة المقدم أديب الشيشكلي. وصلت والفوج في حالة استنفار، دخلت مكتب الشيشكلي وإذا بجميع آمري السرايا وضابط كتيبة المصفحات مجتمعون. بادرني الشيشكلي قائلاً: «قلبنا الدنيا عليك»، فأجبته: «سيدي كنت في القرية واليوم عطلة ماذا في الأمر؟»، فقال: «وصلني أمر من القيادة بالانتقال

فوراً إلى قلعة (المهالبي) وعلينا الوصول إلى هناك قبل طلوع الفجر والتمركزَ وانتظار الأوامر».

عند خروج الضباط من مكتبه سألته عن حقيقة الأمر فأجاب بأن سليمان المرشد يحضر للقيام بثورة وعصيان في (جوبة برغال). وقد سبقنا الدرك مع مصفحاتهم إلى هناك. وأن رتلاً من الجيش سيهاجم معقل المرشد من الشرق عن طريق (شطحى)؛ فأبديت استغرابي إذ إن سليمان المرشد وقبل ثلاثة أسابيع عندما قمنا بالعرض للقوات المتمركزة في اللاذقية بقيادة العقيد صلاح الدين خانكان، كان من جملة الذين حضروا العرض بين الزعماء والوجهاء في المحافظة؟ فأجابني: «نعم وأنا أستغرب ذلك». وصلنا القلعة، ونصبنا الخيام، وانتظرنا الأوامر.

فمن هو سليمان المرشد؟ لست في مجال الدفاع عن الرجل ولكن لا بد لي من أن أشرح الموضوع كما أعرفه وكما جرى، للأمانة والتاريخ.

لم يكن سليمان المرشد من الأشخاص الذين لديهم القدرة والتخطيط الذي يجعله ينصب نفسه إلهاً كما قيل. وقد نفى ذلك مراراً في جميع مراحل حياته كما سمعت. كما أن ولديه «فاتح» و«ساجي» ـ اللذين ارتبطت معهما بصداقة متينة فيما بعد عندما صرنا جميعاً في بيروت وكانا يترددان عليَّ كثيراً في منزلي سنة ١٩٥٥، وكنت أبادلهم الزيارة في منزلهم (بالأشرفية) ـ كانا ينفيان هذه التهمة عن أبيهما. وقد طرح عليَّ مرة ولده (ساجي) مشروعاً بأن نحضّر له اجتماعاً يلتقي فيه مع كبار مشائخ العلويين لإجلاء هذه الحقيقة ونفي هذه التهمة عن أبيه. وكنا آنذاك نعد لعمل

سياسي كبير وما كانت الأمور الدينية تعنيني كثيراً في ذلك الوقت. لقد كنت أحضّر لانقلاب في سورية.

كنت أعتقد أن حاكم اللاذقية ومستشاريه الفرنسيين يحضرون لجعل المرشد أداة قمع وترهيب ترهب بها الدولة كل من تسول له نفسه الوقوف في الخط الوطني والحكومة الجديدة. وأعتقد أن المرشد ليس هو من أعطى الأوامر لإحراق بيادر ومزروعات محمد باشا جنيد ـ وكان هذا رئيس عشيرة الرشاونة ـ ولكن الفرنسيين شعروا بأن جنيد بدأ يأخذ موقفاً معادياً لهم فأعادوه إلى بيت الطاعة وألصقوا التهمة بالمرشد تأديباً للأول وتعميقاً للخلافات بين الزعماء في المنطقة. كما أن اتهامه بالاستيلاء على قرية (سطامو) ومصادرته بعض آليات الدولة وتشغيلها على الطرق كان بإيعاز من الفرنسيين وذلك لأن المستشارين الفرنسيين كان بإمكانهم أن يوقفوا أي اعتداء مهما كان أو بلغ. والذي حدث كان بعلمهم ورضاهم ولهذا حدث... فما هي هذه الثورة التي اتهموا المرشد بها؟

بعد تمركزنا طلبت من المقدم أديب الشيشكلي بأن أستطلع الوضع فذهبت مع مصفحتين ووصلت حتى مدخل القرية. لم يكن هناك أي دليل على المقاومة والعصيان. استفسرت من الأهالي عن الموضوع فأجابوا:

«كان الأفندي ـ وهم يعنون سليمان المرشد ـ قد دعا قائد الدرك ومن في معيته إلى الغداء في منزله في (جوبة برغال) وكان معه بعض المصفحات. توقفت إحداها وكان في داخلها ضابط شركسي فتجمهر الناس حولها فأخذ الضابط يطلق النار عشوائياً ـ كان يريد افتعال الحادث افتعالاً ـ

فأمرت أم فاتح، وهي زوجة المرشد، بعض أتباعها بالرد على النار. ولكن هذا الأمر أنهي فوراً بتدخل من سليمان المرشد نفسه، حتى إنه لشدة غضبه أطلق النار على أم فاتح نفسها فقتلت على الفور. وأوقف سليمان المرشد على أثر ذلك وسيق مخفوراً إلى اللاذقية».

أخبرت أديب الشيشكلي بما سمعت وقدرت... وسوف أطلع القارئ العزيز على موقع قرية (جوبة برغال) ليزداد وعياً بكل ملابسات الأمور. (جوبة برغال) معقل المرشد، والطريق المؤدية لها تمر في (قلعة الفاخورة) وهي طريق ضيقة لا تتسع في معظم الأماكن إلاّ لسيارة واحدة. ويشبه الصعود إليها الصعود بشكل عمودي، وعندما تصل إلى أعلى القمة تنحدر نحو وادٍ عميق لتصل إلى أسفل قرية المرشد. ولكي تصعد إلى معقل المرشد عليك أن تسلك طريقا لولبياً وعلى علو شاهق ـ هذا ما كانت عليه في السابق ـ وهي الطريق الوحيدة التي تصلها راكباً من الجهة الغربية والجنوبية؛ أما من الجهة الشمالية والشرقية فلا يوجد لها أي طريق معبد. وعند سلوكها يجب أن تمر بين الصخور والأشجار، فهي صعبة الاجتياز على المشاة. وهذا ما يجعلني متأكداً من أن سليمان المرشد لو أراد المقاومة والعصيان حقاً ـ كما زعموا ـ وهو رئيس عشيرتي «الدراوسة والمهالبة» وفي هذا الموقع الحصين ـ لما استطاع الجيش السوري أن يحقق انتصاراً عليه بأقل من ثلاث أشهر، ولا سيما أن عشيرة المرشد كانت تأتمر بأمره، وطوع بنانه، وبقيت موالية له ولأولاده من بعده.

زارنا الزعيم عبد اللّه عطفة قائد الجيش في قلعة الفاخورة وتفقد الجنود وطلب من المقدم الشيشكلي الانتقال والتمركز في جوبة

برغال على أن يكون قائداً عاماً لجميع القوى الموجودة من جيش ودرك وخيالة. وعيّنت معاوناً للشيشكلي ورئيساً للمخابرات. وتسلمت الشيفرة للاتصال بالقيادة عند اللزوم، وقبل وصولنا القرية كان سليمان المرشد قد نقل إلى اللاذقية.

كان للمقدم شيشكلي ثقة كبيرة بي، وكان يعتمد عليَّ في كل صغيرة وكبيرة ولم يكن هناك ما يشغل البال من الناحية الأمنية، فالأمور هادئة والشعب مستكين، ومخفر من الدرك كان بإمكانه أن يحل محل هذه القوة الكبيرة من الجيش. ولكن محافظ اللاذقية عادل العظمة، وقائد الدرك معاً كانا يضخمان الأمور للدولة في دمشق ويهيئان الشعب والحكم لمحاكمة سليمان المرشد كأنه مجرم خارج على القانون؛ وكانت غالبية عشائر العلويين تؤيد إدانة المرشد.

تمركزنا في قرية الجوبة وكان منزل سليمان المرشد قد نهب بكامله ـ مع الأسف ـ كما أن الدرك قد عاثوا فساداً في القرية وفي القرى المجاورة فنهبوا واعتدوا على كل شيء. وكان لسليمان المرشد عدة زوجات منهن من بقيت في القرية ومنهن من غادرت إلى أهلها، وكان لكل زوجة منزل خاص بها. وخوفاً من الاعتداء عليهن من قبل الدرك، فقد وضعت حرساً على كل بيت مع الأمر بإطلاق الرصاص على كل من تسول له نفسه اقتحام المنزل. وكان الدرك ـ رغم هذا ـ يقومون بأعمال شائنة وعندما كان يصلني خبر ما كنت أعاملهم بكل شدة، فكنت أحفر قبوراً لهم في العراء ينامون فيها ليلاً ونهاراً. وطلبت من الأهالي مراجعتي فوراً عندما يحصل عليهم أي اعتداء، وسيّرت دوريات في الليل والنهار لضبط الأمور. وكان أديب الشيشكلي يدعمني ويؤيد أي قرار أتخذه بهذا الخصوص.

كنت أستريح ذات يوم أثناء القيلولة في غرفة أم فاتح في الطابق الثاني من المبنى الذي كان مقراً ومكتباً لي بعد خلوه، وسمعت من يقول لأحدهم: «أنت نبي؟ إن كنت كذلك فأنا إلهك ويجب أن تعبدني»، أطللت من النافذة فرأيت رقيباً من الدرك راكباً على رقبة رجل كبير السن طويل القامة ينتف له شاربيه والرجل يبكي. لست أدري كيف هبطت الدرج، كنت مغتاظاً مما رأيت وسمعت، تناولت الرقيب من رقبته ورميته أرضاً ولا أدري ماذا صنعت به بعد ذلك ثم أمرته بأن يحفر قبراً لنفسه بيده وينام فيه.

كان لبيت المرشد دار مخصصة للماعز قريبة من البيت وكانت تضم أكثر من ألف رأس من الماعز. وكان الدركي إذا أراد أن يتعشى لحماً يدخل الدار ويسحب منها فحلاً يذبحه ليأكله مع جماعته. كان المقدم الشيشكلي غائباً في أغلب الأيام. وكان عليَّ أن أحفظ الأمن، فضربت بيد من حديد على كل مرتكبي التعديات. وفي «الحاكورة قطعة أرض قريبة من البيت» كنت تنظر فتراها ممتلئة بقبور المرتكبين ممددين على ظهورهم. وفي أحد الأيام وصل أديب الشيشكلي ظهراً على غير عادته. وأعتقد أن المحافظ أو قائد الدرك أخبره بالإجراءات القاسية التي كنت أتخذها بحق المخالفين. واتجه إلى الحاكورة فوراً وهي ممتلئة بالمخالفين وقد مددوا على ظهورهم كالموتى، فقال لي: «أليس هذا كثيراً؟» فأجبته: «إنني مستعد لترك مكاني لغيري ولو لم أتخذ هذه الإجراءات الصارمة لما تمكنت من إيقاف التعديات ضد هؤلاء الفقراء!».

رحل الشيشكلي ـ رحمه الله ـ ورغم خصومتي معه فيما بعد ورغم قيامه بانقلاب ضدنا ثم زجّي في السجن، فقد عرفته وطنياً مخلصاً يقف بشجاعة عند كل قرار يؤمن به. وقد قال لي أكثر من

مرة إن سليمان المرشد قد ظلم من حيث اتهامه بالعصيان؛ وكان يتألم لما يراه من فقر وتخلف في تلك المنطقة. كنت كثيراً ما أتجول معه في سيارة الجيب في تلك المناطق وفي أحيان كثيرة كنا نتجول سيراً على الأقدام لتعذر وصول السيارة. لم يكن في المنطقة كلها مدرسة واحدة أو مستوصف. كان الناس أميين لا يقرأون، مرضى لا يعرفون الدواء. جهل مطبق وفقر مدقع. وقد فرض على الأهالي فيما بعد في كل قرية أن يقدموا عدداً من البنادق وإذا لم تكن بحوزتهم فعليهم شراؤها وتقديمها إلى السلطة. كانوا يبيعون دوابهم وبعض ما يملكون أو كله لهذا الغرض فقد كان السجن بانتظار من يتخلف.

جرت محاكمة سليمان المرشد في مدينة اللاذقية وحكم بالإعدام شنقاً ونفّذ الحكم في دمشق. ولست هنا في موضع الدفاع عن المرشد غير أن الحكم عليه إذا كان بسبب العصيان أو التحضير لثورة أهلية فإنني أعتقد أنه كان جائراً. كما أن ترحيل عائلته وأولاده من بلدهم وفرض الإقامة الجبرية عليهم في مدينة الرقة وسجن ولده فاتح لم يكن له ما يبرره، فالقمع والسجن والتشريد لم تكن يوماً العلاج الناجع في محاربة أية فكرة أو عقيدة. فقد ازدادت عشيرتهم بهم تمسكاً والتصاقاً حتى أيامنا هذه. وقد كان من الأفضل أن تنشىء لهم الحكومة المدارس وتبني المستوصفات وتشق الطرق وتطلعهم على مجريات العصر وهم في شبه عزلة تامة، بدلاً من هذه الإجراءات الصارمة التي نفذت بحقهم.

٤

إعادة تأهيل الجيش

عادت القطعات إلى ثكناتها وعدنا إلى التدريب لتأهيل قواتنا بعد هذا الانقطاع. وبالإضافة إلى مهامي العسكرية كمعاون لأديب الشيشكلي، فقد عهد إليَّ بتدريب الصفين الأول والثاني الثانوي في مدرسة التجهيز (جول جمال) حالياً. كنت أدربهم يومين في الأسبوع، وقد رسخت في نفوسهم حب النظام والطاعة؛ وألبستهم لباساً خاصاً. وكان الشعب في بداية الاستقلال تواقاً ومتحمساً لرؤية أبنائه يسيرون في شوارع اللاذقية متنكبين السلاح يمشون بخطى رتيبة على أنغام الموسيقى العسكرية، وكنت أسير أمامهم على صهوة جواد، وكلي فخر واعتزاز. وكان الأطفال والنساء والشيوخ يرشون على الطلاب ما لديهم من زهور وعطور. لقد رسخت في نفوس هؤلاء حب الجندية، فانتسب إلى الكلية العسكرية كثيرون منهم مع حفظ الألقاب: عبد الغني إبراهيم؛

هاشم وظائفي، محمد شريف، بلال عبيد، أسعد حكيم... وغيرهم وكان وزير الدفاع السيد أحمد شرباتي قد اختار للضباط السوريين لباس ضباط المشاة الأميركيين وكان عبارة عن سترة وبنطال رمادي ومعطف توركار بيج وقبعة أميركية، وهذا اللباس لا يزال حتى أيامنا هذه لباس المشاة الأميركيين وهو لباس بمنتهى الأناقة.

لم تطل إقامتي في اللاذقية فقد تقرر إيفادي سنة ١٩٤٧ في بعثة عسكرية إلى مصر مؤلفة من خمسة عشر ضابطاً لاتباع دورة إشارة ومخابرات لدى الجيش البريطاني. استقلينا القطار إلى حيفا وقضينا فيها يومين ثم استأنفنا الرحلة مروراً بيافا ثم غزة ثم العريش ونقلنا إلى القاهرة فالمعادي ـ وكان المعسكر البريطاني فيها ـ والمعادي ضاحية من القاهرة تبعد ما يقارب العشرين كيلومتراً وهي مقر للباشوات وأفراد العائلة المالكة. كان هناك نادٍ للضباط الإنكليز فكنا نتناول الطعام ونسهر سوية معهم. لكن ما كان يحزّ في نفوسنا أن الضباط المصريين لم يكن مسموحاً لهم بارتياد هذا النادي. وقد حاول الفرنسيون عندما أنشأوا جيش الشرق في سورية أن يؤسسوا نادياً خاصاً للضباط، غير أن الضباط السوريين قاوموا الفكرة.

كنا قبيل الظهر نتلقى الدروس النظرية، وبعد الظهر كنا نتمرن على الدروس التطبيقية. وبعد ذلك ننزل إلى القاهرة ونرتاد فندق (كونتيننتال) وهو ملتقى الأدباء والفنانين والممثلين وهناك تعرفت إلى عدد كبير منهم.

في يوم من أيام الربيع عدت من القاهرة ليلاً مبكراً، وكنت أرتدي اللباس «الأميركي»، تجولت في حدائق المعادي الجميلة وقبل أن أذهب إلى المعسكر لفت نظري حديقة كبيرة تتلألأ فيها الأنوار

وتقف السيارات الفخمة قريباً منها، وثمة لافتة كتب عليها «نادي المعادي العائلي». كان الرجال والنساء في لباس السهرة الأنيق ولم أكن قد ألفت هذا البذخ في اللباس والإفراط في الأناقة. أخذت مكاناً وأنا مشدوه مما أرى، ثم جاءني النادل وخاطبني بالإنكليزية ظناً منه أنني أميركي، فأجبته بالعربية بأنني ضابط سوري. تركني وانصرف ثم جاءني بعد قليل يطلب مني مقابلة مدير النادي. استقبلني المدير بكل لطف وكان مكتبه بغاية الأناقة. وسألني عن سبب وجودي في المعادي فأخبرته بأنني ضابط سوري أتبع دورة مخابرات في المعسكر البريطاني. كانت لكنة المدير أجنبية ـ خليط بين العربية والفرنسية ـ وأعتقد أنه إيطالي الجنسية. دار الحديث بالفرنسية التي كنت أجيدها، وبعد الحوار قال لي: «أنت اليوم ضيفي على العشاء وهذا نادٍ خاص. ويجب على من يرتاده أن يكون عضواً فيه والانتساب إلى عضوية النادي باهظ وصعب». وقد أدركت فيما بعد أن هذا النادي وقْف على أصحاب الألقاب العالية من باشوات وبكوات وأفراد العائلة المالكة. ثم سألني عن مدة إقامتي، فأجبته أنها قد تمتد بين ثلاثة إلى أربعة أشهر. طلب مني أن أمرّ عليه في اليوم الثاني بعد أن أخذ اسمي. وعند حضوري قدم لي بطاقة عضوية شرف لمدة أربعة أشهر.

وأعترف أنني تعلمت كثيراً من آداب المجاملة والإتيكيت في الجيش الفرنسي، غير أنني تعلمت أكثر بارتيادي هذا النادي؛ فقد ازدادت ثقافتي الاجتماعية وتعرفت إلى أناس لم أكن أحلم بأن أكون جليسهم أو ضيفاً عليهم في بيوتهم. وبالرغم من بعض العروض والإغراءات التي عرضت عليَّ للبقاء في مصر فضلت العودة إلى بلدي سورية. وأظن أن هذه الطبقة التي كانت ترتاد نادي المعادي في مصر قد اختفت اليوم وحلّت محلها طبقة أخرى من أصحاب

النفوذ. وهكذا هي الحياة والثورات، تختفي طبقة من مسرح الحياة وتأتي مكانها طبقة أخرى من المتنفذين، ربما تكون أكثر ثراء ولكنها أقل ثقافة. لقد زرت بعض الدول الاشتراكية التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي فلم أر أكثر بذخاً من القادة ومن حولهم. كان تيتو يملك العديد من القصور في يوغوسلافيا؛ وكانت ابنة رئيس الجمهورية البلغارية تستقل طائرة خاصة لتقضي سهرة في باريس ثم تعود في الصباح إلى بلغاريا.

عدت إلى موقعي في اللاذقية آمراً لفئة القيادة ومعاوناً للمقدم الشيشكلي. كان محافظ اللاذقية، عادل العظمة، قد فرض سيطرته بعد إعدام سليمان المرشد وصار مطلق الصلاحية في المحافظة، ورغباته في دمشق لا ترد. في أحد الأيام جاءني قريب لي إلى نادي الضباط، وكنت ضابطاً مناوباً، وطلب مني أن نذهب معاً إلى النادي الأرثوذكسي وكان يوم افتتاحه (وكان يديره عبد اللّه مرقص). وصلنا النادي وكان مزدحماً بالناس، وبصعوبة وجدنا طاولة شاغرة فجلسنا، وطلبت من النادل زجاجتين من البيرة، فذهب ولم يعد، وبعد انتظار ما لا يقل عن نصف ساعة مرّ النادل بجانبي فذكرته بالطلب، ولكنه ذهب ولم يعد أيضاً. ندهته وسألته عن الطلب، فأجابني بأن مدير النادي منعه من تقديم أي شيء لنا بحجة أننا لسنا أعضاء منتسبين. وتذكرت قصة نادي المعادي ولم يكن قد مرّ عليها كثير وقت... هناك في مصر وفي نادي المعادي الفخم أدعى إلى العشاء وأقبل عضو شرف فيه وهنا في اللاذقية بلدي وفي نادٍ بسيط للغاية لا يقبل مدير النادي أن يقدم لنا زجاجتين من البيرة؟ ثار غضبي واعتبرت أن مدير النادي قد أهانني شخصياً وأهان الجيش أيضاً، فأخرجت مسدسي ووضعته على الطاولة وأمرته بإحضار ما طلبت فوراً وإلاّ فسوف أقلب النادي

رأساً على عقب. أحضر الطلب وكنت أغلي من الغضب، فقذفت إحدى زجاجات البيرة إلى مكان الرقص فحدث لها دوي كبير عندما تحطمت، ثم رميت الثانية فوق البار فتفرق الحضور وتسارعوا نحو المخرج وخرجت آخر الموجودين؛ شعرت بشيء من الراحة مع علمي الأكيد بأن العاقبة قد تكون وخيمة.

في اليوم الثاني اتصل محافظ اللاذقية عادل العظمة وطلب المقدم أديب الشيشكلي. وكنت أنا المتكلم فقلت له إنه مأذون خارج المنطقة وعرفته بنفسي إذا كان يريد شيئاً؛ فأجابني بالحرف الواحد وبصوت حازم قائلاً: «أنا سأربيك»، وكان ردي عليه قاسياً إذ قلت: «إنني غير سائل عنك ولي رؤساء يمكنهم أن يقرروا ذلك» وأغلقت الخط. بعد يومين وفي المساء طلب مني المقدم الشيشكلي ملاقاته في نادي الضباط. وبعد السلام سألني ماذا نشرب، وكان العرق شرابه المفضل. بقينا حتى منتصف الليل وحدنا، وعندها سألني ما قصة النادي الأرثوذكسي؟ فأخبرته بالتفصيل وقلت له: «إنني لم أعتبر الإهانة شخصية ولو كانت كذلك فقط لرددتها لمدير النادي الصاع صاعين؛ ولكنني أعتقد أنها إهانة لشرف البزة العسكرية وأنني قمت بما قمت به دفاعاً عن كرامة الجيش وضباطه»؛ فأخذ الهاتف وطلب فئة القيادة وطلب منها موافاته إلى نادي الضباط بسلاحها الكامل. وعندما سألته عن السبب أجاب: «سوف نذهب إلى النادي الأرثوذكسي لنحطمه ونؤدب إدارته». عملت جهدي على تهدئته ولم أتمكن من ذلك إلاّ بعد جهد جهيد ووقت طويل وبعدما أكدت له أن ما قمت به كان أكثر من اللازم. وفي الصباح استدعي أديب الشيشكلي لمقابلة المحافظ، وكان لقاء صاخباً.. المحافظ يطلب عقوبة صارمة بحقي وأديب يرد بأنه سيطلب لي وساماً على ما قمت به. لم يمر على هذه الحادثة يومان

حتى طلبني المقدم أديب إلى مكتبه والأسى والانفعال باديان على وجهه وأخبرني بأنني قد نقلت إلى قطنا وعلي مغادرة اللاذقية على الفور. أما هو فقد نقل إلى دير الزور وسيلتحق بعد الاستلام والتسليم. ودعني وكان حزيناً للغاية، أما أنا فقد كنت حزيناً ومنفعلاً. وقال لي وهو يودعني: «تأكد يا محمد بأننا سوف نجتمع في ظروف أفضل»؛ واجتمعنا حقاً بعد ذلك ولكن كان كل منا ـ للأسف ـ في معسكر وعلى طريق مغاير تماماً. كانت هذه الحادثة نقطة تحول في نفوسنا بالنسبة للقيادة المدنية والسياسية وبخاصة أديب الشيشكلي.

استلمت مدرسة الرقباء في قطنا؛ ونقلت بعدها إلى الجبهة وكنت آمراً للشعبة الثانية في اللواء الأول وكان قائده عبد الوهاب الحكيم، وبحكم عملي الجديد علمت بما يجري وما يدبر من فتن في جبل الدروز.

٥

آل الأطرش في جبل الدروز

كلّف وزير الدفاع أحمد الشرباتي والرئيس قصيباتي رئيس المكتب الثاني بتغذية الفتنة وإشعال فتيل الصراع بين آل العسلي والحركة الشعبية من جهة، وآل الأطرش من جهة ثانية. أقيل محافظ الجبل الأمير حسن الأطرش من منصبه وحلّ مكانه عارف النكدي، وكان المال والسلاح يصلان إلى الحركة الشعبية بكميات كبيرة. وفي الأول من تموز/ يوليو سنة ١٩٤٧ حضر جمهور مسلح يقدر بعشرة آلاف مقاتل إلى قرية (القرية) حيث يقطن سلطان باشا الأطرش. وفي هذا الجمع شجب الأمير حسن وسلطان باشا الأطرش تحيز الحكومة ودعمها لخصومهم بغية الفتنة. وتزايدت الصدامات بين آل الأطرش والجبهة الشعبية فتحول الجبل إلى حالة من الفوضى والبلبلة وهرب الموظفون الحكوميون من غير الدروز. عند ذلك تدخل المحافظ عارف النكدي، وهو درزي الأصل، يساعده الزعيم الدرزي

اللبناني المعروف كمال جنبلاط وأوقفا مجزرة محتمة. وتخلى آل الأطرش عن بعض مقاعد المجلس النيابي إلى الجبهة الشعبية. وتمت الانتخابات في جو من الهدوء. وكان لكمال جنبلاط دور فعال ومؤثر في تهدئة الأمور وإخماد نار الفتنة، وقد كانت تربطه أواصر القربى بأمير الجبل حسن الأطرش؛ وهو زوج أخت كمال جنبلاط.

نقلت بعد ذلك إلى «قوى البادية» التي كان يترأسها المقدم طالب داغستاني، وكانت هذه القوة موزعة على الشكل التالي:

سرية في الضمير برئاسة أحمد العظم؛
سرية في تدمر برئاسة محمود شوكت؛
سرية في حلب برئاسة علم الدين قواس؛
سرية في القامشلي برئاسة إبراهيم الحسيني.

عيّنت معاوناً لطالب الداغستاني ورئيساً للشعبة الثانية، وكان الداغستاني يهيئني كي أكون مرافقاً للرئيس شكري القوتلي. غير أنني كنت أكره هذه المناصب، فنقلني آمراً لسرية حلب بدلاً من المقدم علم الدين قواس. كان ضباط العشائر يشغلون المراكز الحساسة التي كان يحتلها الفرنسيون من قبل وكانوا يتمتعون بامتيازات كبيرة (سيارة الضابط آمر السرية كانت أفضل من سيارة رئيس أركان) وكانت قوى البادية شبه مستقلة عن قيادة الجيش إذ كانت مرتبطة معنوياً برئيس الجمهورية بحكم ارتباط قائدها طالب الداغستاني به؛ فقد كان مرافقاً لرئيس الجمهورية منذ الاستقلال ويحظى بثقته التامة. وكان ضباط العشائر يقومون مقام المحاكم المدنية؛ فللعشائر قوانينها الخاصة حسب العرف والعادة. وكان الضباط يفضّون الخلافات بين العشائر وأحياناً بين البدو والحضر.

لم تطل إقامتي في حلب سوى ستة أشهر كنت خلالها آمراً للسرية، نقلت بعدها إلى القيادة (قيادة البادية) في دمشق معاوناً لطالب الداغستاني مرة ثانية ورئيساً للمكتب الثاني، وذلك بناء على شكوى من بعض وجهاء مدينة حلب إلى الرئيس شكري القوتلي بالذات. وذلك أن قيادة السرية كانت مواجهة لمدرسة البنات الثانوية، وكانت فصيلة من السرية بلباسها الجميل تقدم السلاح كل صباح إلى آمر السرية باعتبارها قطعة مستقلة، ويبدو أن هذا المنظر اليومي كان يستهوي بعض الطالبات فيتركن صفوفهن ليتفرجن على هذا العرض. وفي بعض الأحيان كن يدخلن مكتب القيادة لشرب القهوة العربية مما أثار حفيظة بعض الأولياء فتقدموا بطلب إلى السيد الرئيس بهذا الخصوص...



٦

حرب فلسطين

في هذه الأثناء كانت الحرب في فلسطين قد اشتعلت بين الفلسطينيين واليهود. كان مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني، وبعض ضباط الجيش العربي الفيصلي القدامى يجوبون البلاد ويدعون إلى تشكيل جيش عربي لتحرير فلسطين. شكل جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، فالتحق به خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٧ عدد كبير من ضباط الجيش العربي السوري، منهم: أديب الشيشكلي ومحمد صفا وغسان جديد وإحسان كمال ماظ ومحمود الرفاعي وغيرهم؛ وكان مركز القيادة في دمشق. وكان هذا الجيش ينقصه العتاد والذخيرة التي غالباً ما كانت تشترى من البدو.

تأزمت الأمور وبدأ جيش الإنقاذ يفقد فاعليته، وسقطت مدن فلسطين الواحدة تلو الأخرى. فقررت الدول العربية دخول الحرب

في ١٦ أيار/ مايو ١٩٤٨ بعد يومين من إعلان بن غوريون قيام دولة إسرائيل. وهي أكبر محنة وأخطر امتحان واجهته البلاد ما بعد الاستقلال.

لن أتوسع كثيراً في الكتابة عن الحرب العربية ـ الإسرائيلية فقد بحث هذا الموضوع كثيراً وكتب عنه بالتفصيل؛ ولكنني أعرض ما عايشته كشاهد ومشارك فيه لا أكثر، ففلسطين هي سورية، والسوريون كانوا وما زالوا ينظرون إلى فلسطين دوماً وأبداً كأنها قطعة من سورية، وإن إنشاء دولة يهودية على أرضها كان صدمة قوية لكل سوري. وحينما وصل نبأ تقسيم فلسطين عمّت المظاهرات أنحاء سورية واقتحمت السفارة الأميركية وأحرقت وكذلك فعل بمركز الثقافة السوفياتي وقتل بعض موظفي السفارتين. وقد تمكنت السلطة من استعادة النظام بعد جهد كبير في مدينة حلب عندما أراد المتظاهرون الاعتداء على اليهود في (الجميلة) وفي بعض المراكز الدينية لهم هناك.

حددت القوات المشتركة ـ كل حسب إمكاناته ـ وعند البحث عن قيادة عامة لهذه الجيوش أصرّ الملك عبد الله على استلام القيادة العامة وإلاّ فلن يشارك جيشه في المعركة. وبالرغم من الاعتراض الشديد على هذا المطلب من بعض الدول العربية ومنها سورية تشكلت القيادة على النحو التالي:

١ الملك عبد الله قائداً أعلى؛

٢ الفريق نور الدين محمود من الجيش العراقي والفريق كلوب باشا ويعملان معاً تحت إمرة الملك عبد الله.

وقد عيّنت هذه القيادة الجهات ونقاط العبور. ومن مهماتها استعادة

ما استولى عليه الصهاينة وعودة المهجرين إلى ديارهم. طلب من قيادة قوى البادية تجميع لوائها المنتشر في الضمير والقامشلي وتدمر وحلب على أن ينقل بعدها إلى (تبنين)، على الحدود الجنوبية في لبنان عن طريق حاصبيا ويتمركز هناك منتظراً الأوامر. ولم يطل المقام في تبنين، فقد صدرت الأوامر لمهاجمة مخيم المالكية وقرية المالكية.

كان الجيش اللبناني عن يسارنا باتجاه قرية النبي يوشع بقيادة الكولونيل شهاب قائد الجيش اللبناني. وقعت معركة ضارية بين قوى البادية واليهود المتمركزين في مخيم المالكية وقرية المالكية. والبدو متمرسون بالقتال بشكل طبيعي لكن على طريقتهم. فعندما اقتربوا من الهدف رموا الخوذات واستلوا خناجرهم، وفي وثبة واحدة كانوا في خنادق العدو. ودار القتال بالسلاح الأبيض وقد ذبحوا من اليهود أعداداً كبيرة نساءً ورجالاً، وقد أطلق اليهود على لواء البادية ـ إثر ذلك ـ اسم «الفرقة البربرية» في إذاعتهم. وفقدنا بالمقابل عدداً لا يستهان به من جنودنا وجرح الرئيس شوكت قائد إحدى السرايا ونقل إلى المشفى وسقطت قرية المالكية في أيدينا دون قتال.

تمركزت بعد المعركة في قرية المالكية للإشراف على طعام الجنود ليلاً، وقد تأخر إطعامهم بعد الوقت. كنت حزيناً بسبب خسائرنا من الجنود والرقباء الذين قاتلوا بكل بسالة، وحدث معي ما أرى من الضروري ذكره مفصلاً، وهو الآتي:

بعد إطعام الجنود استرحت في سيارة بيك آب وفيها راديو للاتصال وفراش للنوم؛ تمددت وأنا في حالة من التعب والإرهاق. رنّ هاتف

القيادة من مخيم المالكية يطلب مني الحضور لتناول العشاء فاعتذرت شاكراً وقلت إنني غير جائع ولن أحضر. بعد دقائق اتصل بي المقدم طالب داغستاني قائد قوى البادية شخصياً وقال لي: «يجب حضورك فوراً وهذا أمر، ولن نتناول الطعام قبل حضورك». استقليت الجيب واتجهت صعوداً باتجاه (المخيم) وهو يبعد حوالى ٧ كم عن قرية المالكية والطريق غير معبّد. في منتصف الطريق سمعت دوياً وتبعه آخر، وعند وصولي كان جميع الضباط بانتظاري خارج باب القيادة؛ وعندما ترجلت من الجيب وشاهدوني كان الانفعال بادياً على وجوههم وراحوا يعانقونني ويهنئونني بالسلامة؛ استغربت الأمر فقال لي المقدم داغستاني: «لو تأخرت قليلاً لفقدناك، إن إحدى القنابل التي سقطت على القرية نزلت على السيارة التي كنت فيها مباشرة فدمرت تدميراً كاملاً، وقد أصيب طباخان كانا ينامان في خندق بجوار السيارة فاستشهدا».

وفي هذا الوقت كانت الجيوش العربية قد سيطرت على الموقف واحتلت الأجزاء المحددة للعرب حسب قرار التقسيم، بل تجاوزتها كثيراً. فالجيش العراقي أصبح على بعد ١٢كم من تل أبيب؛ والجيش الأردني احتلّ الضفة الغربية بكاملها بما في ذلك القدس القديمة؛ وفرق الجيش المقدسي بقيادة عبد القادر الحسيني قد حاصرت القدس الجديدة من كل الجهات وقطعت عنها التموين والماء وراح سكانها المدافعون عنها يستنجدون وإلاّ اضطروا للاستسلام. كما أن الجيش المصري واصل تقدمه حتى وصل جبهة أشدود الفالوجا؛ أما الجيش اللبناني مع قوى البادية السورية فقد احتلّ الجليل الغربي حتى الناصرة، وكان الجيش السوري قد سيطر كلياً على مشروع (الحمة) وجنوب بحيرة طبريا ومنها قرية السمرا،

بالإضافة إلى شريط شمالي بحيرة طبريا بعرض ٢ - ٣كم حتى منطقة (كعوش) ومزرعة الخوري. وكذلك كان تل العزيزيات غربي بانياس وحتى الحدود اللبنانية بعرض ٣كم تحت سيطرة الجيش السوري.

تدخلت أميركا والدول الغربية بقوة لتخليص إسرائيل من الطوق المضروب حولها وكان لها ما أرادت، وطلبت هدنة لمدة أربعة أسابيع تبدأ في ١٩٤٨/٦/١١، وهذا ما حدث:

قبل يوم واحد من توقيع الهدنة وصل القائد فوزي القاوقجي إلى معسكر المالكية، وأخبرنا بأن الهدنة ستكون في اليوم التالي وطلب من قيادة قوى البادية احتلال الهراوي والنبي يوشع فتكون الحولة بكاملها تحت سيطرة السوريين. كان آمر القوة غائباً في دمشق والضابط الأقدم هو أحمد العظم، وعندما طرحت عليه الفكرة اعتذر عن تنفيذها بدون أمر من القيادة.

اقترحت إرسال برقية بالشيفرة إلى دمشق وبقينا ننتظر حتى الظهر، وصل جواب البرقية وحللتها فإذا بها تقول: «لو طلب القاوقجي منكم رصاصة واحدة فلا تعطوه إياها». واستغربت الأمر فتجاهلت البرقية واتفقت مع أحمد العظم على تلبية رغبة القاوقجي فهو على حق وخطته كانت مدروسة ومتقنة. أعطيت الأوامر للرئيس إبراهيم الحسيني لمهاجمة الهراوي والنبي يوشع، وسبق ذلك قصف مدفعي مركز ومكثف من قبل كتيبة المدفعية بإمرة الملازم عفيف البزري، فاحتلت قرية الهراوي وكان الليل قد حلَّ فلم يتمكن الحسيني من متابعة هجومه على النبي يوشع. واستشهد الملازم محمد آني في تلك المعركة وهو من مدينة اللاذقية، رحمه الله.

انتهت الهدنة الأولى وأصبح الجيش الإسرائيلي أقوى عدة وعتاداً: طائرات حديثة ومدفعية ثقيلة ومصفحات ودبابات. وكان الفنيون يتدفقون على إسرائيل من كل حدب وصوب، وفي الولايات المتحدة سمح للمتطوعين بالجيش الإسرائيلي الاحتفاظ بجنسيتهم الأميركية وحقوقهم كلها تشجيعاً لهم.

قبيل الهدنة الثانية في ١٩٤٧/٧/١٨ جرت معارك طاحنة عدة، فسقط تل العزيزيات بيد الإسرائيليين ولكنه استرد بعد معركة ضارية اشتركت فيها سرية من قوات البادية وفوج مشاة بقيادة العقيد سامي الحناوي. وفي منطقة (سمخ) جنوب بحيرة طبريا هاجم الفوج الثالث مدعماً بكتيبة دبابات. أصيبت القوات السورية بخسائر فادحة، وعلى أثرها عيّن الزعيم حسني الزعيم بدلاً من الزعيم عبد الله عطفة قائداً للجيش السوري، ونقلت قوات البادية من المالكية إلى الجبهة السورية. واستلمت قيادة القطاع الجنوبي، وانتشرت من قرية فيق إلى الحمة واستولت على المرتفع ٩٨ مقابل (دغانيا أ).و(دغانيا ب).

وقعت الهدنة الثانية (في ١٩٤٨/٧/١٨) وكان الإسرائيليون يزدادون قوة يوماً بعد يوم، وجميع الجيوش العربية في تقهقر مستمر، والأسلحة تتدفق على إسرائيل وتحظر على العرب. وبدأ الخلاف بين القادة العرب يؤثر بشكل قوي وسلبي على وضع الجيوش العربية في القتال. ثم انسحب الجيش الأردني من اللد والرملة؛ وتوقف الجيش المصري في الفالوجة وقطعت خطوط مواصلاته، مما اضطر الحكومة إلى توقيع هدنة دائمة مع إسرائيل؛ كما أن الجيش العراقي لم يكن مستعداً للقيام بأي تحرك وجمد في مكانه.

نقلت إلى الفوج الثامن كآمر سرية وكان الفوج بقيادة المقدم (مورا) المتمركز في (العليقة) وهي قرية على طريق جسر بنات يعقوب؛ وقد نقلت بسبب مشادة كلامية مع المقدم داغستاني قائد لواء البادية؛ كما نقل غيري من الضباط ومنهم إبراهيم الحسيني ومحمود شطرا للسبب نفسه.

كان جميل مردم بيك قد شكل الوزارة واحتفظ بوزارة الدفاع لنفسه بدلاً من أحمد الشرباتي. فزار مزرعة عزّ الدين ـ مركز قيادة قوى البادية ـ وكلفت بتقديم السلاح له فاصطف جميع آمري السرايا ومعاونوهم من الضباط ومر الوزير من أمامنا ولم يصافح أحداً منا سوى طبيب اللواء الدمشقي (سعيد الكاتب) وكان أصغرنا رتبة. كثرت انتقادات الضباط، وقلت كلمة عابرة آنذاك لم ترق للمقدم «يظهر أن جميل بيك إيدو مدوحسة» (أي مصابة بمرض (أبو داحس) يمنعه من السلام على أحد).

في مركز العليقة تعرفت إلى حسني الزعيم الذي كان يتردد على جسر بنات يعقوب كثيراً. وبنينا له ملجأ محصناً في العليقة وهي الخط الثاني للجبهة. كلفني حسني الزعيم شخصياً بتجنيد سرية مختلطة من (الأكراد والعلويين) وأن أقوم بتدريبهم بنفسي، وهكذا كان. ثم أصبحت هذه السرية فيما بعد من أفضل سرايا المشاة في الجيش السوري حتى إنه وقع الاختيار عليها للذهاب إلى (الفالوجة) والمساعدة في فك الحصار عن الجيش المصري، ثم ألغي الأمر في اللحظة الأخيرة بسبب توقيع الهدنة بين مصر وإسرائيل. نقل الفوج الثامن إلى (واسط) مركز عشيرة الفضل ـ وزعيمها الأمير الفاعور الذي يعود بنسبه كما يقال إلى العباسيين ـ وكان مركز قيادة الفوج في المنزل المنفصل عن مسكن الأمير؛ ولم نلاحظ من الأمير وجماعته إلاّ كل مودة واحترام.

كانت جميع سرايا الفوج موزعة على الحدود السورية المشرفة على (الحولة) ما عدا سريتي التي كانت تعسكر تحت الخيام في المرج قرب منزل الأمير فاعور. وكان أديب الشيشكلي في كثير من الأوقات يزورني في واسط فنذهب ليلاً إلى بيروت ونسهر حتى الصباح. وكانت مجمل أحاديثنا في الطريق تدور حول سوء الحكم وعما حدث لنا في اللاذقية. ولم يكن الشيشكلي من المعجبين أو المحبين لحسني الزعيم كما أنه لم يكن من المتحاملين على الرئيس شكري القوتلي. وكنت وإياه على اتفاق تام بأن الوضع غير صحيح. وفي إحدى الليالي الباردة حوالى الساعة الرابعة بعد منتصف الليل سمعت صوتاً يسأل الحارس «أين الرئيس معروف؟». كان المقدم عدنان المالكي والرئيس بكري قوطرش يضربان عليَّ الخيمة ويدخلان؛ وهما بحق من أفضل ضباط الجيش وتربطني بهما صداقة وحب متبادلان، سألني عدنان: «شو عندك مشروب؟» فأمرت الجندي بإحضار الشراب وبعض (البسطرما) ـ وكان يزودني بها المقدم مورا عند عودته من حلب ـ واستهل عدنان الحديث عن أوضاع الجيش المتردية بسبب الإهمال من الحكومة... وأردف (بكري): «أعتقد أنه بلغك ما جرى في جلسة مجلس النواب وكيف تهجم فيصل العسلي على الجيش وقائد الجيش. لقد أصبحت الحالة لا تطاق ويجب تغيير الوضع». وسألت: «ما هو المطلوب مني؟» فأجاب عدنان: «يجب أن تشارك معنا لتغيير هذا الحكم عن طريق انقلاب عسكري». فأجبتهما بالموافقة وقلت لهما: «أنا معكما قلباً وقالباً وبما أنني معاون لآمر الفوج وآمر سرية فإن بإمكاني أن أسيّر قسماً من الفوج غير المنتشر على الحدود كيفما أريد». ولكنني سألت: «ومن سيحل محل الرئيس القوتلي في قيادة البلاد؟» فأجابني عدنان بعفويته المعروفة: «حسني الزعيم»؛ استعظمت الأمر وقلت له: «أهذا المأفون المتهم بالرذيلة والشذوذ

الجنسي يحل مكان شكري القوتلي الرجل الوطني وبطل الاستقلال؟ أعوذ بالله»؛ فتدخل بكري مراوغاً: «كل شيء قابل للدراسة وليس هناك من شيء مقرر تماماً»؛ ثم تركاني وانصرفا ولم يتصلا بي ولم أرهما بعد ذلك إلاّ بعد أن تمَّ الانقلاب.



٧

الانقلابات في سورية

الأحزاب: لا بد أن نلقي نظرة سريعة على الأحزاب الرئيسة التي تشكلت في سورية قبل الاستقلال وبعده، وهي:

١ الكتلة الوطنية:

كانت تحالفاً بين ساسة فرديين، غالبيتهم من الطبقات التقليدية من زعماء عشائر وأصحاب أراض وكبار التجار. وكانت هذه الكتلة عبارة عن حركة وطنية موحدة خلال حقبة النضال من أجل الاستقلال. وقد صرف هؤلاء الزعماء القسم الأكبر من حياتهم وهم يعارضون الحكم الأجنبي ويتصدون له. وكان على رأس هذه الكتلة شكري القوتلي ولطفي الحفار وسعد الله الجابري ورشدي الكيخيا وناظم القدسي وغيرهم. وبعد أن تحقق هدفها بدأت تتفكك، وكما قيل «عندما تنتهي القضايا الكبيرة تبدأ الأحزاب

الصغرى». وهكذا انفصل عن هذه الكتلة مجموعة من العائلات المرموقة في حلب وألفوا حزباً مستقلاً هو حزب الشعب.

٢ حزب الشعب:

كان على رأس هذا الحزب رجل كبير عفّ اللسان واليد هو رشدي الكيخيا، وكان معه في القيادة رشاد برمدا وناظم القدسي وفاتح مرعشلي، وكان هذا الأخير معبود شباب حلب وكان من رفاق هنانو في حربه مع الفرنسيين. وكان لهذا الحزب أنصار ومؤيدون في جميع المحافظات.

٣ حزب البعث:

كان هذا الحزب في البداية عبارة عن كتل سياسية: ففي دمشق كانت «كتلة الإخاء العربي» برئاسة ميشيل عفلق وصلاح البيطار المدرسين في تجهيز دمشق؛ وفي دير الزور كان «المنتدى القومي» برئاسة جلال السيد؛ وفي أنطاكية كان «البعث» برئاسة زكي الأرسوزي وهو من أطلق التسمية ونادى بالوحدة والحرية وهو من كبار المناضلين في سبيل عروبة (سنجق) إسكندرون. وقد لاقى الأرسوزي الكثير من التعذيب والسجن والإبعاد في سبيل مبادئه.

تأسس الحزب في ٧ نيسان/ أبريل برئاسة ميشيل عفلق وشاركه في القيادة صلاح البيطار وجلال السيد ووهيب الغانم. والغريب أن الأرسوزي لم يكن في القيادة، وكان في آخر أيامه مداوماً في مقهى الهافانا في دمشق وهناك تعرفت إليه. وكان يصرح بأن عفلق والبيطار قد سرقا أفكاره، وعندما يغضب كان يتهمهما وغيرهما بالعمالة والخيانة. وكان للشباب الذين أبعدوا عن سنجق إسكندرون من رفاق الأرسوزي الفضل الأكبر في نشر مبادئ الحزب في

محافظة اللاذقية والعراق كتلامذة ومدرسين. وقد أضاف ميشيل عفلق إلى شعار الحزب كلمة «اشتراكية» فأصبح شعاره: وحدة حرية اشتراكية؛ وما أجمل ما قاله سليمان العيسى في هوية مناضلي هذا الحزب:

أنـــا وحــــدة يــــا ســــيــــدي
عــربــيــة تــأبــى الــنــفــصــالا
فــــي الــــفــــقــــر عــــشــــنــــاهــــا
وفــوق الــشــوك أعــوامــاً طــوالا
وعلى الحصير حصير آبائي تعلمت النضالا

٤ الحزب السوري القومي:

أسّسه أنطون سعادة وهو مسيحي من لبنان. بدأ الحزب على شكل جمعية سرية سنة ١٩٣٢ ومن مبادئه: الأمة السورية، الوطن السوري الممتد من جبال طوروس حتى قناة السويس ويشمل سورية ولبنان وفلسطين والأردن وفيما بعد العراق. ومن مبادئه أيضاً فصل الدين عن الدولة، وقد تركز تنظيم الحزب في إعطاء جميع الصلاحيات إلى الزعيم أنطون سعادة. فالأوامر التي تصدر عنه تنفذ دون اعتراض، وقد لاقى هذا الحزب استجابة سريعة من المثقفين الشباب فنما بسرعة في كل من سورية ولبنان. وتعرض إلى نكسات عدة فأعدم زعيمه أنطون سعادة في لبنان سنة ١٩٤٩ وقمع في سورية بعد مقتل عدنان المالكي كما شتت قادته بعد فشل انقلابه في لبنان سنة ١٩٦١، وزجّ بغالبيتهم في السجون سنين طويلة. ولكنه بعد كل هذه النكسات والمآسي التي لحقت به خرج أكثر قوة وأشد التزاماً بمبادئ زعيمه أنطون سعادة. وكان من أكثر الحركات التحررية المناوئة للانتداب الفرنسي وللصهيونية فيما بعد.

٥ أحزاب أخرى:

وكانت هناك أحزاب أخرى ولكن انتشارها لم يكن واسعاً. كالحزب الشيوعي برئاسة خالد بكداش؛ والحزب العربي الاشتراكي برئاسة أكرم حوراني، وقد كان في بدايته مقتصراً على مدينة حماه وريفها أي منشأ رئيسه؛ وكذلك الأخوان المسلمون الذين تأثروا بأفكار حسن البنا وسيد قطب في مصر.

أ ـ أسباب الانقلابات:

الأسباب الخارجية:

١ كانت سورية محط طموحات العديد من جيرانها العرب يسعون إلى احتوائها، فالملك عبد الله كان يسعى لتحقيق سورية الكبرى؛ والهاشميون ومعهم نوري السعيد في العراق كانوا يحلمون بوحدة الهلال الخصيب الذي يضم سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن مع العراق. غير أن مصر ـ الشقيقة الكبرى ـ تبنت شعارات مغايرة ومنافسة لكل من فكرة الهلال الخصيب وسورية الكبرى، تساندها في ذلك المملكة العربية السعودية التي كانت تقف ضد كل تقارب بين العراق وجيرانه. وكان الهاشميون ـ إن لم يكن مجاهرة ففي السر ـ يفكرون بإعادة الحجاز إلى فلكهم، كما أن فكرة تنصيب الأمير فيصل بن عبد العزيز ملكاً على سورية قد ظهرت في وقت ما. أما الملك فاروق فقد استشار محسن البرازي رئيس وزراء سورية في عهد حسني الزعيم لإقامة اتحاد بين مصر وسورية يكون ملكاً عليه[١].

---

(١) هذه الفكرة مدوّنة في مذكرات محسن البرازي بخط يده، وتتناول الفترة منذ انقلاب الزعيم حتى إعدامه في وثيقة خاصة اطلعت عليها، وهي موجودة عندي.

وقعت سورية تحت رحمة أشقائها العرب فإلى أي معسكر تنحاز؟ وكان لكل من هذه المعسكرات مريدون ومؤيدون في سورية، وصارت كأنها سلعة تباع وتشترى ولا بد لها أن تدور في فلك أحد المعسكرات.

٢ كانت سورية دوماً وأبداً تعتبر فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوطن السوري وقد وقفت ضد إنشاء دولة يهودية فيها، كما وقفت من قبل ضد موجة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فقد كانت تستشعر الخطر، وجميع الحكومات السورية التي تعاقبت على الحكم تبنت خطاً متشدداً ومناهضاً للصهيونية؛ فكانت حرب فلسطين، وواجه الجيش السوري ضباطاً وأفراداً الموت بشجاعة منقطعة النظير؛ لقد كان القتال استشهاداً في سبيل فلسطين. ثم بدأ تساؤل هذا الجيش عن الأسباب التي أدت إلى عجزه عن تحقيق النصر، فالهزيمة العسكرية، وهي أصعب ما يتعرض له المقاتل، تكون أقسى عندما يكتشف الجيش أنه كان ضحية قيادته السياسية، فقد عجزت هذه القيادة عن تأمين الإمكانات المادية القتالية لتحقيق النصر. بل عجزت عن توفير ما يوفر له كرامته ويصون شرفه العسكري. لقد كانت الهزيمة العسكرية في فلسطين سبباً رئيساً للانقلاب الأول.

٣ هيمنت بريطانيا على الوضع في الشرق الأوسط بعد خروج فرنسا، وكانت مصالحها الرئيسة تتمثل في حماية طرق مواصلاتها في آسيا وتموين مستعمراتها بالنفط. غير أن هذا لم يدم طويلاً من جرّاء ضعفها الاقتصادي ونشوء الحركات الوطنية المحلية المطالبة بالاستقلال التام عن كل

نفوذ أجنبي. وهكذا تضعضع المركز البريطاني لتبرز الولايات المتحدة التي زادت اهتمامها بالمنطقة لظهور النفوذ الشيوعي فيها. وتبنت وزارة الخارجية الأميركية هذا التوجه في المنطقة كما يلي:

«لقد أولينا الآن اهتماماً كاملاً بهذه المنطقة الهامة جداً، الواقعة بين الشرق والغرب من حيث امتلاكها للثروات المعدنية الضخمة، كما أننا تحققنا من النتائج الخطيرة التي تنشأ فيما إذا تحولت الحركات الوطنية المتصاعدة من شعوب الشرق الأوسط إلى اتخاذ موقف عدائي ضد الغرب، ولذلك فإن هدفنا الرئيسي هو منع طموحات القوى العظمى والمنافسات والعداءات والقلاقل المحلية والاضطرابات من أن تتحول إلى نزاع كبير بحيث يمكن في النهاية أن يؤدي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة[1].

كما أن مصدر التوتر الآخر يكمن في الوصول إلى منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط وأسواقه الكبرى. وأصبحت السيطرة على مصادر النفط أكثر أهمية في أواخر الأربعينيات لأن نفط الشرق الأوسط يشكل العامل الحيوي الأقوى في الاقتصاد الغربي والأميركي.

٤ لقد أصبحت سورية عاملاً مهماً في العلاقات السورية ـ الأميركية، والسورية ـ السوفياتية والسورية ـ البريطانية. وأصبح لكل علاقة مؤيدون فاعلون وأصبح تأثير هذه العلاقات جدياً على صعيد السياسة السورية الداخلية.

---

(١) انظر: باتريك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**.

الأسباب الداخلية للانقلابات:

١ في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أُمر حسني الزعيم ـ رئيس الأركان ـ أن يتدخل ويضع حداً للاضطرابات الواسعة التي شملت سورية. ففُرضت الأحكام العرفية وأُغلقت المدارس وأُخضعت الصحف لرقابة عسكرية تامة. وبدأ حسني الزعيم جولة في المحافظات، وقد أدت هذه الإجراءات إلى عودة النظام بدلاً من الفوضى، وكان لهذا النجاح الذي صنعه الجيش في ضبط الأمن أثرٌ كبير في تهميش السياسة المدنية وقيام الانقلاب.

٢ من طبيعة البشر أنهم لا يتفقون بقدر ما يختلفون، والحال في سورية أكثر تعقيداً لأن جلّ شعبها من النوع الذي يهتم بالسياسة، فهو مجبول على الرفض والاختلاف وفيه كم كبير يفترضون في أنفسهم القدرة على القيادة والزعامة. لقد قال شكري القوتلي لعبد الناصر أثناء تنازله عن رئاسة الجمهورية في الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة: «إنني أسلمك قيادة بلد عدد سكانه ثمانية ملايين وكل فرد منهم يعتقد في نفسه أنه صالح لرئاسة الجمهورية»؛ وكان على رأس هذه الملايين ـ الطيب الذكر ـ أكرم حوراني.
ولم تبتل سورية طوال حياتها السياسية بزعيم كان وبالاً على الشعب وسبباً لتمزيقه كما ابتليت بأكرم الحوراني الذي أرسى طريق الفرقة والتباعد؛ وكان يرى في كل من يقف في وجه مصالحه خائناً ومارقاً وكانت فاعليته وسمومه مركزة بصورة خاصة في صفوف الضباط، وأنا واحد منهم.
وقد صدق المرحوم كامل مروة حين قال فيه في جريدة «الحياة»: «إن أكرم الحوراني في كل انقلاب ومع كل انقلاب

وضد كل انقلاب». لقد كان الحوراني في انقلاب حسني الزعيم ومعه ثم وقف ضده؛ وكان في انقلاب سامي الحنّاوي وعُيّن وزيراً ثم نجح نائباً بالتزوير ـ وأنا مع الأسف هو من قام بذلك الفعل ـ ثم وقف ضده؛ وكان في انقلاب الشيشكلي ومعه ثم انقلب عليه؛ وكان من أنصار الوحدة وعبد الناصر ثم انقلب عليهما معاً؛ ثم كان مع الانفصال ولو طال الزمن قليلاً لفكر بالانقلاب عليه؛ وأخيراً كان مع صدام حسين، ولا أدري إذا كان قد أُبعد أم اختار الابتعاد؟ لقد كان هذا الرجل أحد أسباب الانقلابات في سورية.

٣ اجتمع المجلس النيابي وعرض قانون الجيش والموازنة للتصديق، وتكلم النواب وعندما جاء دور فيصل العسلي رفض المصادقة على المخصصات المطلوبة لقائد الجيش، ثم راح يحمل عليه (أي على حسني الزعيم) طاعناً في شخصه وسلوكه الأخلاقي متهماً إياه بأبشع التهم وأرذل الصفات. ورغم التهدئة التي طالب بها رئيس الوزراء آنذاك خالد العظم، راجياً بأن يبقى موضوع الجيش بعيداً عن المهاترات والمناقشة، فقد وقف صبري العسلي (رئيس وزراء سابق) واتهم الشرطة العسكرية ـ وبالذات اثنين من راكبي الدراجات فيها ـ بأنهما كانا يرميان قنابل يدوية قرب منزله. كما أن رشدي الكيخيا ألقى اللوم على الحكومة لزجها بالجيش في السياسة.

٤ كانت الأخبار تصل مضخمة ومغالى بها، وكانت النفوس مهيأة لتقبل هذه الأخبار، فقد أنذرت أوساط الجيش بالخطر أثناء مناقشة الموازنة، إذ إن الحكومة كانت ترمي إلى تقليص

النفقات العسكرية وذلك بتخفيض علاوات الضباط وتسريح عدد كبير من الضباط والجنود.

٥ كان وزير الدفاع جميل مردم بك، وعند زيارته الجبهة اجتمع بالضباط عند جسر بنات يعقوب بحضور قائد الجبهة عبد الوهاب حكيم. وعندما أتى الوزير على بعض مظاهر التقصير في الجيش حاول العقيد توفيق بشور معاون قائد الجبهة التدخل في الحديث والدفاع عن الجيش، مما أثار حفيظة الوزير مردم فصفعه على وجهه وأسقط العمرة عن رأسه. وقد أثار هذا الحادث الغريب ألماً كبيراً في نفوس الضباط وخاصة الشباب منهم. كما أن ضابطين من الجبهة وأحدهما (حاجو آغا) كانا قد حصلا على إجازة فنزلا إلى دمشق وسهرا في أحد الملاهي، وجلست معهما إحدى العاملات في الملهى. ويبدو أن هذه الفتاة كانت صديقة (مصطفى الشرباتي) شقيق أحمد الشرباتي وزير الدفاع السابق، وعند دخوله الملهى تلاسن مع الضابطين ثم طلب الشرطة المدنية فتدخلت وساقت الضابطين إلى المخفر حيث أُهينا وقضيا الليل فيه.

٦ كان خالد العظم، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، استدعى قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم لمقابلته، وبعد ساعتين من الانتظار لم يقابله وطلب منه الانصراف. كانت هذه النظرة الفوقية والمتعالية للسياسيين تجاه الضباط تثير في نفوسهم الألم وحتى الحقد على الفئة الحاكمة، وكان الضباط في غالبيتهم العظمى على استعداد للقيام بحركة إصلاحية تعيد للجيش اعتباره على أن يعود الجيش بعد ذلك إلى الثكنات.

٧ كان لحسني الزعيم أسبابه الخاصة بحركته. فقد كانت ثقة الرئيس القوتلي به قد تزعزعت. ومن المؤكد أن تسريحه من الجيش كان وارداً في كل لحظة، ويقال إن محسن البرازي قد نبّهه إلى ذلك واستدعاه لمقابلة الرئيس. وأثناء المقابلة انكبَّ حسني الزعيم على يدي الرئيس وأقسم على القرآن أن جميع الشائعات كاذبة، وأنه سيبقى خادمه الأمين ولن ينسى أبداً الثقة التي أولاه إيّاها سيدُ البلاد.

٨ كما كان لحادثة السمنة المغشوشة أثر بالغ على سمعة الجيش بصورة عامة وعلى سمعة الزعيم بصورة خاصة، وقد وقعت الحادثة كما يلي: قام الرئيس شكري القوتلي ورئيس الوزراء بجولة على المراكز الأمامية للجيش، وأثناء تفحصه مراكز التموين والمطابخ اشتم رائحة كريهة تنبعث من المطبخ فاستفهم عن الأمر وأجيب بأنها رائحة السمنة، وبعد إجراء الفحص المخبري تبين أنها مخلوطة ببقايا نخاع عظام الحيوانات. فأمر الرئيس بتوقيف العقيد أنطوان بستاني المسؤول عن تموين الجيش وزجّه في السجن وإحالته إلى المحاكمة بتهمة الغش والإثراء على حساب الجيش، ولكن العقيد بستاني الذي أُوقف أرسل من السجن من يقول لقائد الجيش حسني الزعيم: «إن كان هناك محاكمة فسوف أقول كل شيء».

٩ السخط الشامل على نظام الحكم القائم، والتجديد للرئيس القوتلي وتزوير انتخابات ١٩٤٧، وإلباس بعض سرايا الجيش لباس الدرك وإنزالهم إلى دمشق لحفظ الأمن والمشاركة بتزوير الانتخابات. وكان أفراد وضباط المكتب الثاني يجوبون مراكز الاقتراع ويحضّون المنتخبين ولو بالقوة على انتخاب رجال

الحكم والكتلة الوطنية. الوحيد الذي نجح منهم في الدورة الأولى هو لطفي الحفار. وأعتقد جازماً أن صبري العسلي ووزير الدفاع أحمد الشرباتي وغيرهما من رجال الحكم ما كانوا لينجحوا لولا تدخل الأجهزة الأمنية.

٨

الانقلاب الأول

في الصباح الباكر من يوم الثلاثين من آذار/ مارس سنة ١٩٤٩، وكان البرد قارساً في قرية واسط مركز الفوج الثامن، ضرب المقدم (مورا) بعصاه على الخيمة التي أنام فيها قائلاً: «انهض يا محمد فرفاقك قاموا بانقلاب». جلسنا نستمع إلى البيانات العسكرية وكانت كلها باسم القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وتأكدت أن ما قاله عدنان المالكي عندما زارني مع بكري قوطرش قبل عشرة أيام كان حقيقة وقراراً وليس تخميناً وأن صاحب الانقلاب هو حسني الزعيم.

طلب إليّ المقدم مورا أن أنزل إلى دمشق لأستطلع الأمر وأزور الرفاق المشاركين وأهنىء بالانقلاب فرفضت. وانقطعت كلياً عن النزول إلى دمشق، فاتصل بي المقدم أديب الشيشكلي وكان قد

تسلم مديرية الأمن العام وقال لي: «ليش ما عم نشوفك؟ شو مأضرب عن النزول لدمشق؟» كما اتصل بي العديد من الرفاق...

وصلت إلى دمشق وكانوا جميعاً مجتمعين في مديرية الأمن العام باللباس الرسمي (المقدم محمد ناصر، المقدم الشيشكلي، عدنان المالكي، وجميع الضباط المشاركين في الانقلاب)، وهم على موعد للنزول إلى السرايا الكبير لاستقبال الزعيم قائد الانقلاب للسلام والتهنئة. طلب مني الشيشكلي والمقدم ناصر معاً أن أكون معهم في الاستقبال فرفضت. وعندها وجّه إليَّ المرحوم عدنان المالكي القول: لماذا لا تشارك معنا بالسلام على (هالمأفون)؟ ـ مذكّراً إياي بالكلام الذي قلته أثناء زيارتهم لي في واسط قبل الانقلاب ـ شعرت بالحرج أو التهديد فقلت له بانفعال ظاهر: «إن كان كلامك تحدياً فأنا أقول عنه نعم هو... كذا وكذا...» واستغرب الجميع الأمر وقام عدنان، رحمه الله، فضمني وقال: «هل جننت؟ والله العظيم إنني لم أقل ذلك إلاّ من باب النكتة»؛ وأصرَّ الشيشكلي وناصر وقوطرش على أن أكون معهم في الاستقبال فقبلت.

دخل حسني الزعيم بأبهى حلّة واضعاً المونوكل على عينيه، والنياشين تتدلى على صدره، ومن ورائه المقدم إبراهيم الحسيني وفصيل من الشرطة العسكرية، فصافح الضباط فرداً فرداً، وعندما وصل إليَّ خاطبني قائلاً: «كيفك معروف؟ هل أنت مبسوط؟» فأجبته: «جداً سيدي»، ثم قال لي: «بدنا نجيبك لعندنا»، وكان المقدم عدنان المالكي ينظر إليَّ ويبتسم. وعندما خرجنا من الاستقبال وضع عدنان يده على كتفي وقال ضاحكاً: «هالكذا... يريد أن يجلبك لعنده...»؛ وبالحقيقة، اتصل بي المقدم إحسان شرذم،

وطلب إليَّ مراراً أن أكون مرافقاً لحسني الزعيم ـ وكان هو قريباً منه ـ فرفضت لأنني غير مؤهل لذلك...

كيف حدث الانقلاب؟

إن ما أكتبه الآن هو ما أكده لي كل من العقيد محمد صفا والعقيد طالب داغستاني والمقدم إبراهيم الحسيني:

كان لحسني الزعيم قيادة متقدمة في مدينة القنيطرة، وفي ليل ١٣ ـ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩ استدعى حسني الزعيم جميع آمري الألوية والقطعات المسلّحة لاجتماع عاجل. فحضر الزعيم سامي الحناوي والعقداء أديب الشيشكلي، طالب داغستاني، وبهيج كلاس ومحمد صفا، ومحمد ناصر، وعزيز عبد الكريم، وعمر خانتمر، ومحمود بنيان، والرئيس إبراهيم الحسيني، ومعاونه الملازم عبد الإله رسلان. كان أول المتكلمين إبراهيم الحسيني وبلهجة حادة قال:

«يجب أن نغسل الإهانة التي لحقت بالجيش وقائد الجيش فوراً وذلك بالاستيلاء على الحكم والإطاحة بالنظام القائم حكومة ومجلساً نيابياً».

صمت الحاضرون جميعاً، ولم ينبس واحد منهم ببنت شفة. قطع الزعيم الصمت ووجه سؤالاً إلى العقيد محمد صفا ـ الذي كان يشك بتعاونه معه وكان هذا آمراً للواء الثاني في منطقة بانياس الحدودية ـ قائلاً:

«ما رأيك يا صفا؟».

وأجاب صفا:

«إن تصرف فيصل العسلي تصرف شخصي صرف ولا

مسؤولية للحكومة ومجلس النواب ورئاسة الجمهورية فيه بشيء. وكيف نجيز لأنفسنا بأن نفرغ الجبهة من القوات المقاتلة لنتوجه بها إلى العاصمة للاستيلاء على السلطة ونحن في حالة حرب مع إسرائيل؟».

فسأله حسني الزعيم:
«ما الذي تقترحه إذاً؟».

فقال صفا:
«فلنكتب عريضة احتجاج نرفعها إلى رئيس الجمهورية بعد أن نوقّع عليها جميعاً، فتكون تعبيراً عن عظيم استيائنا عما صدر من النائب فيصل العسلي في المجلس».

كتبت العريضة ووقّع عليها الحاضرون جميعاً، ثم سلمت إلى حسني الزعيم ليرفعها إلى رئيس الجمهورية. ولكن حسني الزعيم ما إن انفض الاجتماع وبقي مع إبراهيم الحسيني وحدهما حتى تناول العريضة ومزقها حتى لا تكون دليلاً على حصول الاجتماع. وقد أخبرني العقيد إبراهيم الحسيني شخصياً بذلك. ولكن محمد صفا ـ وفور عودته إلى مركز قيادته في بانياس ـ اجتمع بالرئيس جمال فيصل ـ الذي أصبح فيما بعد قائداً للجيش الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة ـ وحمله تقريراً عما جرى في القنيطرة ليرفعه إلى المسؤولين في دمشق. فقابل هذا كلاً من العقيد محمود الهندي، مدير الأمن العام، ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع خالد العظم وأطلعهما على الأمر. واطلع رئيس الجمهورية على فحوى رسالة العقيد محمد صفا ولكنه لم يهتم بالأمر.

كان الدكتور محسن برازي خير مدافع عن حسني الزعيم عند

الرئيس قوتلي. وكان يشغل مركز رئيس الديوان في القصر الجمهوري، وكان موضع ثقة شكري القوتلي. وقد أقنعه أن هذا التقرير ما هو إلاّ افتراء ودسّ من قبل محمد صفا وبدافع الغيرة والحسد من الزعيم. ثم استدعى محسن البرازي حسني الزعيم إلى القصر الجمهوري لمقابلة الرئيس وإثبات براءته وحسن نواياه. وعند وصول الزعيم انكبَّ على يدي رئيس الجمهورية وبيده القرآن الكريم يقسم عليه مؤكداً إخلاصه وتفانيه في سبيل الرئيس وانتهى الأمر.

كان حسني الزعيم يشيع بين الوقت والآخر بواسطة معاونيه إحسان شرذم وإبراهيم الحسيني وغيرهما، وفي كل قطعة عسكرية يزورونها بأن الحكومة عازمة على تسريح عدد كبير من الجنود الشركس والدروز وجنود البدو والعلويين بغية تقليص الميزانية والحد من النفقات. وأن السلطة المدنية لا تعير الجيش أدنى اهتمام. وقد جاءني يوماً إحسان شرذم إلى واسط وأخبرني بأن حسني الزعيم يفكر في أن أكون مرافقاً له، وأخذ يعزف على الوتر نفسه (تسريح عناصر من الجيش، والسلاح عتيق والذخيرة مفقودة، وطلبات قائد الجيش لا تلقى آذاناً صاغية جملة وتفصيلاً). وهكذا أثاروا معظم الأجيال الفتية ضد الحكم ـ في الجيش والشعب معاً ـ والمؤسف أن السلطة المدنية كانت مفككة ورموزها عاجزة عن اتخاذ أي قرار حازم.

في نهار ١٩٤٩/٣/٢٩ اتصل حسني الزعيم بقادة الألوية وقادة الأسلحة لموافاته إلى مركز قيادته المتقدم في القنيطرة، وفيهم طالب الداغستاني آمر لواء البادية ومحمد صفا آمر اللواء الثاني، وذلك لإبداء الرأي في قانون الجيش الذي يجري إعداده ومناقشته، وللاطلاع على أمور أخرى هامة. عند وصول محمد صفا استقبله

إبراهيم الحسيني وأدخله إلى غرفة الانتظار ثم خرج زاعماً أنه سيخبر حسني الزعيم بوصوله. وبعد دقائق دخل الحسيني ومعه أفراد من الشرطة العسكرية وصوّب مسدسه إلى رأس صفا قائلاً: «لقد أمرني الزعيم باعتقالك»، ثم وضع القيد في يديه وأدخل إلى الحمام حيث كان العقيد طالب داغستاني مقرفصاً ومقيد اليدين أيضاً. وفي الليلة نفسها وضع (صفا والداغستاني) في سيارة شحن عسكرية ملأى بأفراد من الشرطة العسكرية وتحركت على طريق القنيطرة ـ دمشق، ثم توقفت مفسحة الطريق لقوافل عسكرية متجهة إلى دمشق. وقد أخبرني المقدم إبراهيم الحسيني في بداية الانقلاب الثاني بأن حسني الزعيم كان قد أعطاه الأوامر بتصفيتهما وإلقاء جثتيهما بين الصخور، لكن الحسيني تردد وخاف وأحجم عن ارتكاب هذه الفعلة.

انتظر الحسيني على الطريق مع الشاحنة التي تقلّهم إلى أن ظهرت سيارة قائد قوات الانقلاب المرحوم سامي الحناوي فأوقفها واستشاره بخصوص أوامر الزعيم بتصفية (صفا والداغستاني)، فاستفظع الحناوي الأمر وحذّر الحسيني من مغبة تنفيذه ونصحه بالتخلي عنه وسوقهما بدلاً من ذلك إلى سجن المزّة، وهذا ما حدث (أكدّ لي هذه الأحداث إبراهيم الحسيني بنفسه عندما اعتقل في أثناء الانقلاب الثاني).

اعتقل شكري القوتلي رئيس الجمهورية وخالد العظم رئيس الوزراء وفيصل العسلي، واعتقل من العسكريين سهيل العشي وتوفيق شاتيلا وحسن العابد ووصفي التل. وقد أصبح هذا الأخير رئيساً لمجلس الوزراء الأردني فيما بعد، وكان ضابطاً في جيش الإنقاذ وكانت فلول هذا الجيش قد جمعت في لواء ألحق بالجيش السوري. وكان

حسني الزعيم قد سمع على لسان وصفي التل هذا كثيراً من الانتقادات.

فمن هو حسني الزعيم؟

ولد في مدينة حلب سنة ١٨٨٩ ثم التحق بالجيش التركي وتلقى علومه العسكرية في معاهد تركيا. تخرج برتبة ملازم، وعندما جلا الأتراك عن سورية التحق بقطعات الشرق الخاصة. واتبع دورة تأهيل في الكلية العسكرية في دمشق؛ وفي سنة ١٩٤١ عندما كان برتبة مقدم عهدت إليه القيادة الفرنسية لقوات فيشي الدفاع عن دمشق في حرب العصابات. ودفع له مبلغ من المال يقدر بنصف مليون ليرة ـ وهو مبلغ ضخم في ذلك الوقت ـ كما أنه استلم الأسلحة والتجهيزات اللازمين. وعندما دخلت قوات فرنسا الحرة مدعومة بقوة من الجيش البريطاني توارى عن الأنظار مع المال وباع قسماً من السلاح. فلما استتب الأمر لفرنسا الحرة ألقي القبض عليه وحوكم بجرم الخيانة وحكم عليه بتجريده من رتبه العسكرية وسجنه وإعادة الأموال إلى فرنسا.

لم يكن لحسني الزعيم أي عقيدة سياسية أو هدف قومي من أي نوع خارج مصلحته الشخصية. ولم يكن يدين بأي قيم أخلاقية أو دينية. ضعيف وذليل أمام القوي، وقوي جداً بل متغطرس أمام الضعيف. وهذه نظرة الغالبية العظمى من الضباط الذين عرفوه عن قرب. لقد صب حسني الزعيم جام غضبه على فيصل العسلي؛ وعندما نعرف فضل العسلي عليه سنكتشف أي رجل هو هذا، وأنا أروي القصة كما سمعتها مستفيضة:

جمع العسلي حوله طائفة من الشباب الدمشقي من عائلات معروفة

على شكل حزب أطلق عليه اسم ـ الحزب التعاوني الاشتراكي ـ وكان مرهوباً ومسموع الكلمة حتى من رئيس البلاد. وفي أثناء ذلك كان حسني الزعيم مطروداً من الجيش الفرنسي وقد أخرج من السجن بعد ذهاب الفرنسيين والحصول على الاستقلال. فأقام في دمشق وهمّه الوحيد العودة إلى الجيش فرأى في فيصل العسلي المحبوب والمرهوب من رئيس البلاد شكري القوتلي خير وساطة تمكنه من تحقيق حلمه. فلازمه والتصق به كتابع له يماشيه ويرافقه كظله. كما أن حسني الزعيم كان يتعامل مع جميل مردم بك رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالأسلوب نفسه وللدوافع نفسها، إذ يحضر صباحاً ومساءً ليأخذ مكاناً متواضعاً في بهو استقبال دولته، مدللاً على إخلاصه ووفائه في خدمة صاحب الدار؛ وقد نجحت هذه السياسة. وبوساطة من العسلي ومردم بك وبوجود محسن البرازي أميناً عاماً في رئاسة الجمهورية، أعيد حسني الزعيم إلى الجيش برتبة عقيد أسوة برفاقه وأعيدت له جميع حقوقه. وتدرج في الرتب حتى وصل إلى رتبة زعيم، وأسندت إليه مديرية الأمن العام، ولكن توجهه كان نحو الجيش بإيحاء ومساندة من محسن البرازي. وقد خطط لذلك بالأسلوب الذي يتناسب مع شخصيته: كان حسني الزعيم يتوجه بسيارته الرسمية صباح كل يوم عند تمام الثامنة إلى بيت رئيس الجمهورية في محلة الروضة، فيوقف سيارته عند الباب الخارجي للبيت خلف سيارة الرئاسة مباشرة، ويظل قابعاً فيها حتى ظهور الرئيس، فيهرع راكضاً وينقض على يد الرئيس بكلتا يديه ثم يفتح باب سيارة الرئاسة ويغلقه بعد أن يتربع الرئيس في المقعد الخلفي. وبهذا كان يأخذ مكان الضابط المرافق. (وقد أكد لي هذه الرواية العقيد طالب داغستاني المرافق الدائم للرئيس شكري القوتلي قبل أن يعين قائداً لقوى البادية). ثم تتحرك السيارتان سيارة الرئاسة وسيارة الزعيم باتجاه المهاجرين

وعند الوصول إلى الباب الخارجي لمقر الرئاسة يكون (الزعيم) أسرع النازلين من السيارة ليسير خلف الرئيس حتى الباب الداخلي وهو يسأله البركة والرضى والدعوات، ثم يقفل راجعاً إلى مكتبه في مديرية الأمن العام. وكانت هذه العملية روتينية تتكرر في كل يوم صباحاً ومساءً.

لقد نجح حسني الزعيم في خداع الرئيس القوتلي والحصول على عطفه وثقته، يساعد في كل ذلك محسن البرازي الذي كانت تربطه بالزعيم روابط متينة ـ ولعل الرابطة الكردية كانت إحدى هذه الروابط ـ فكلاهما كان كردياً. وعندما وقعت نكسة الجيش عام ١٩٤٨ في سمخ عند بحيرة طبريا تسلّم حسني الزعيم رئاسة الأركان بدلاً من الزعيم عبد الله عطفة الذي أحيل إلى التقاعد.

بعد أن أصبح الزعيم رئيساً للأركان تنكر للنائب فيصل العسلي وأدار له ظهره ولم يعترف به كزعيم ولا حتى كقرين. وتوترت العلاقات بين الرجلين، وللعسلي على الزعيم ـ كما ذكرنا ـ أيادٍ بيضاء كثيرة. وفي جلسة مجلس النواب في ١٣ شباط/ فبراير سنة ١٩٤٩، وكانت مخصصة لدراسة قانون الجيش، حمل النائب العسلي على حسني الزعيم مبيناً حقيقته فاتهمه بالرذيلة وعدم الأمانة والشذوذ الجنسي.

خطة تنفيذ الانقلاب:

في ساعة متأخرة من ليل الثلاثين من آذار/ مارس سنة ١٩٤٩ نفذ الانقلاب. وعند الصباح قامت إحدى الطائرات العسكرية بإلقاء منشورات، ثم أذاعت إذاعة دمشق في الصباح الباكر نص البلاغ رقم واحد. كانت جميع البلاغات من بنات أفكار أكرم الحوراني،

الذي اتخذ مكتباً له بالقرب من مكتب حسني الزعيم وكان مستشاره الأول. وكان نص البيان رقم واحد كما يلي:

«مدفوعين بغيرتنا الوطنية من جراء اقترافات وتعسف ممن يدّعون أنهم حكّامنا المخلصون، لجأنا مضطرين إلى تسلم زمام الحكم مؤقتاً في البلاد التي نحرص على استقلالها كل الحرص، وسنقوم بكل ما يترتب علينا نحو وطننا العزيز، غير طامحين إلى استلام الحكم، بل القصد من عملنا تهيئة حكم ديموقراطي صحيح يحل محل الحكم الحالي المزيف وإننا لنرجو من الشعب الكريم أن يلجأ إلى الهدوء والسكينة مقدماً لنا كل العون والمساعدة للسماح لنا بإتمام مهمتنا التحررية.

وإن كل محاولة تخلّ بالأمن، والتي يمكن أن تظهر من بعض العناصر الهدامة ستقمع فوراً دون شفقة أو رحمة.

التوقيع:
القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة»

وتلا ذلك بيانات عدة منها بيان منع التجول من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحاً؛ ومنها بيان لحاملي الأسلحة منذراً إياهم بالإعدام فوراً؛ ومنها بيان يحذر أصحاب الأفران وتجار الأغذية من التلاعب بالأسعار والغش. وكانت البيانات كلها موقعة باسم القائد العام للجيش والقوات المسلحة.

دخلت القوات الانقلابية دمشق فجراً واحتلت الأماكن المخصصة لها ومنها دار الإذاعة ودار الحكومة والبرلمان ومديرية الشرطة والأمن العام وقيادة الدرك. واعتقلت كلاً من الرئيسين شكري القوتلي

رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء خالد العظم. كما اعتقلت محمود الهندي مدير الشرطة والأمن العام، ووزير المالية حسن جبارة، وأحمد اللحام الأمين العام لوزارة الدفاع، وفيصل العسلي، ووجيه الحفار مدير جريدة «الإنشاء».

في اليوم الثاني من الانقلاب وجّه حسني الزعيم الدعوة إلى عدد من النواب للتباحث معهم في تشكيل حكومة مؤقتة فحضر كل من ناظم القدسي ومعروف الدواليبي وأكرم الحوراني وسامي كبارة وغيرهم. كان حسني الزعيم في بداية الانقلاب يسعى لتشكيل حكومة مؤقتة يرأسها زعيم سياسي، وكان متردداً ومتخوفاً من عواقب الانقلاب ولا يدري كيف الخروج منه. ولكن موقف النواب وعلى رأسهم فارس خوري كان مخيباً للآمال، لقد كان السياسيون مترددين أيضاً وميّالين للتهدئة؛ وكان يتوجب عليهم شجب الانقلاب بكل صلابة، ولم يقف هذا الموقف الواضح والحازم سوى لطفي الحفار الذي شجب الانقلاب وطالب بإحالة قائده حسني الزعيم إلى المحاكمة.

شعر حسني الزعيم بتردد النواب وإحجامهم عن زج أنفسهم في أي نوع من أنواع المواجهة، فاستدعى الأمناء العامين للوزارات إلى مبنى القيادة وطلب منهم تسيير شؤون وزاراتهم.

زار فارس الخوري المشفى العسكري وقابل القوتلي وخالد العظم ووضعهما في صورة ما حدث، وأن الانقلاب لاقى ترحيباً من كافة المواطنين. ومن المؤسف أن يعلن رجل كبير كفارس الخوري رئيس المجلس النيابي للشعب:

«إن الانقلاب قد كفل للرجال الخيرين عصراً من

الاستقرار الدائم، طالما تاقوا إليه. يقوم على مبادئ العدالة والعمل الطيّب. والأمل يملأ قلبي أن الزعيم يستعد بحزم لإقامة حياة دستورية وحكم جمهوري يتفق وإرادة الأمة».

لم يكن فارس الخوري العالم الكبير والوطني المخلص والرجل السياسي المحنك على معرفة بشخصية حسني الزعيم.

حلَّ الزعيم المجلس النيابي رسمياً في الثالث من نيسان/ أبريل بنصيحة من أكرم الحوراني وشكّلت لجنة دستورية لوضع مشروع دستور جديد ومشروع قانون انتخاب آخر، وفي السابع من نيسان/ أبريل استقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعرضت استقالتهما بخط يدهما، قال القوتلي في استقالته:

«أقدم إلى الشعب السوري استقالتي من رئاسة الجمهورية راجياً له كل قوة ومجد».

وهكذا بدأت الخطوة الأولى لحكم ديكتاتوري فردي. ولقد تفاوت تعاطف الأحزاب السياسية مع الحكم الجديد، فالحزب الوطني انقسم على نفسه فمنهم من أيّد الانقلاب ـ كإحسان الجابري، أحد زعماء حلب، وصبري العسلي ومخايل اليان من الحزب الوطني في دمشق. وقرر هؤلاء التعاون مع الزعيم باتفاق سري بينهم وبين محسن البرازي الذي عيّن رئيساً لمجلس الوزراء. وكان من نتيجة هذا التعيين والتقريب لمحسن البرازي أن أبعد الحوراني بصورة مزرية فانقلب إلى أكبر الخصوم وألد الأعداء لحسني الزعيم ونظامه، ولكن سراً...

ومن المعارضين للنظام من صفوف الحزب الوطني، المرحوم نجيب

الريّس الوطني الكبير صاحب «جريدة القبس»، وقد ارتبطت معه بروابط صادقة وقوية بعد تنفيذ الانقلاب الثاني.

كما أن حزب البعث بقيادة عفلق والبيطار قد أشاد في البداية بانقلاب الزعيم وطالب بمحاكمة المسؤولين عن فضائح الحكم الماضي، وبتشكيل حكومة مؤقتة توقف الرشوة وتسرح الموظفين غير الأكفياء المحسوبين على العهد الماضي. ثم فلسفة الانقلاب ووصفه بأنه «عصر جديد» وأن حسني الزعيم سيحتل مكاناً بارزاً في التاريخ إذا قدّر للعرب بواسطته أن يتمتعوا ثانية بالسيادة والمجد، ولكن هذا الغرام فلم يدم طويلاً.

أما حزب الشعب فقد ترك الأمر إلى أعضاء الحزب، يقرره كل فرد بنفسه ولكنهم قرروا جميعاً في النهاية تأييد النظام بل مدحه...

الموقف الخارجي من الانقلاب:

وقفت مصر والسعودية في بداية الانقلاب موقفاً متشدداً ضده. ووصف الملك عبد العزيز آل سعود الانقلاب بأنه كارثة على العرب. وكانت مصر والسعودية تساندان شكري القوتلي، فقد كان حليفهما الدائم ضد مشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب، وقد عمل كل من الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود بكل ثقلهما مع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة لضمان حماية شكري القوتلي من حسني الزعيم خشية إعدامه؛ وقد سرت شائعات كثيرة بأنه كان ينوي ذلك. وكانت جميع الاعتبارات تميل في البداية لتعاون الزعيم مع العراق، لأن سورية كانت بحاجة إلى مساعدات عسكرية، كما أن الوضع الاقتصادي السوري كان بحاجة إلى دعم، وكانت أسواق العراق مفتوحة أمام البضائع السورية.

وهكذا اقترح العراق على الزعيم إقامة اتحاد على أساس الاستقلال الذاتي لكلا البلدين، فردّ الزعيم باقتراح توقيع اتفاقية عسكرية دفاعية بدلاً من ذلك. وهنا عرضت مصر والسعودية، بواسطة عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية، اعترافاً رسمياً بالنظام القائم في سورية مع إعانة مالية. فقدمت السعودية قرضاً بستة ملايين دولار يخصص معظمه للإنفاق العسكري، فأدار الزعيم ظهره للعراق، بل اتهم العراق بحشد قواته على الحدود وإثارة القبائل والعشائر السورية المتواجدة هناك؛ وبالرغم من نفي العراق لذلك فقد حرك حسني الزعيم قوات سورية إلى الحدود.

نظام حسني الزعيم:
لن أستفيض كثيراً بالحديث عما قام به حسني الزعيم أثناء توليه قيادة البلاد وهي فترة قصيرة، ولكنني أذكر الأبرز والأهم:

١ حل المجلس النيابي؛ وفي السابع عشر من نيسان/ أبريل ألّف حكومة تولى هو رئاستها وأسند لنفسه وزارتي الدفاع والداخلية. وعيّن الأمير عادل أرسلان نائباً له ووزيراً للخارجية.

٢ حلّ الأحزاب السياسية وخاصة الحزب الشيوعي، ومنع الطلاب والموظفين من الاشتغال بالسياسة، وألغيت امتيازات غالبية الصحف والمجلات.

٣ وفي ١٥ حزيران/ يونيو أعلن الزعيم أن الدستور سيطرح للتصديق عليه من الشعب وأن رئيس الجمهورية سينتخب مباشرة من الشعب. وبالفعل انتخب حسني الزعيم رئيساً

للجمهورية وحصل على نسبة ١٠٠٪ من أصوات الناخبين!!
وفور انتخابه كلّف محسن البرازي بتشكيل الوزارة فشكلت
على الشكل التالي:
محسن البرازي: رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والداخلية؛
الزعيم عبد الله عطفة: وزيراً للدفاع؛
خليل مردم بك: وزيراً للمعارف والصحة؛
الأمير مصطفى الشهابي: وزيراً للعدل؛
نوري الأبش: وزيراً للزراعة؛
حسن جبارة: وزيراً للاقتصاد والمالية؛
فتح اللّه الصقال: وزيراً للأشغال العامة.

وقد استفاد محسن البرازي من غرور الزعيم وزهوه ـ فقد وزن نفسه بأتاتورك ونابليون ـ لتسيير دفة الحكم كما يشاء فأخذ يقرب من يريد ويبعد من يريد والزعيم عن ذلك كله لاهٍ بذاته. وقد وصف أكرم الحوراني محسن البرازي هذا قائلاً بأنه «روح الزعيم الشريرة».

٤ تسليم أنطون سعادة:

هذا ما رواه لي المقدم غسان جديد، وسعيد تقي الدين، والمقدم إبراهيم الحسيني ـ عندما كان الأخير معتقلاً ـ ولا بد لي من القول إنني لم أكن حزبياً قط، ولا انتميت إلى أي حزب سياسي في سورية. كنت أؤمن أن الأحزاب في العالم الثالث تفرق ولا تجمع، لا سيما إذا كانت مؤسسة على حقد طبقي أو شهوة إلى السلطة؛ ولهذا ابتعدت عن الأحزاب.

عاد أنطون سعادة إلى لبنان سنة ١٩٤٧ بعد أن كان قد أخرج

منفياً من قبل الفرنسيين، فأعاد فرض سيطرته على الحزب وأبعد العناصر المعتدلة وألقى كلمة في حشود المستقبلين من أنصاره في المطار، وكان مما قال: «**إنني أعود إلى ميدان الكفاح والنضال**». وقد أصدرت الحكومة اللبنانية مذكرة بتوقيفه ولكنها لم تنفذ.

كان سعادة قد انتقد بشارة الخوري رئيس الجمهورية لأنه عدل الدستور كي يتمكن من تجديد رئاسته سنة ١٩٤٩ ووقف في صف شمعون وجنبلاط، وكانت انتقاداته تنصب على الحكومة التي يرأسها رياض الصلح. وصل الاعتقاد بأنطون سعادة إلى الإيمان بأن رياض الصلح وبشارة الخوري يسعيان إلى تحطيم حزبه، وقد توصلا لإيجاد تحالف ضده بين حزب الكتائب الماروني برئاسة بيار الجميل وحزب النجادة المسلم السني بقيادة عدنان الحكيم. وهكذا رأى أنه من المستحيل التعايش مع هذا الحكم في لبنان، وقال كلمته المشهورة: «إما نحن وإما هم»، مجسداً بها نهاية التحدي.

كانت العلاقات بين حسني الزعيم والحكم في لبنان سيئة للغاية، فرياض الصلح وبشارة الخوري كانا على ود ووفاق مع شكري القوتلي والحكم في سورية، إذ جمعهما النضال المشترك في سبيل الاستقلال وإنهاء الانتداب الفرنسي. وكان رياض الصلح مقتنعاً بأن حسني الزعيم خطر ومجنون (وهذا ما كان يردده)، كما كان حسني الزعيم يشك بالصلح ويتهمه بتدبير المكائد ضده. وهكذا وجد أنطون سعادة وحسني الزعيم نفسيهما أمام عدو مشترك؛ وقاعدة: عدو عدوي صديقي، تصح في السياسة أيضاً.

في شهر أيار/ مايو استقبل حسني الزعيم أنطون سعادة في دمشق وقد حمل سعادة على الصلح وبشارة الخوري وأكد إمكانية

الإطاحة بهما. فوعده حسني الزعيم بالتعاون معه في هذا السبيل بلا حدود، وأنه سيقدم له السلاح والذخيرة وثلاثة آلاف جندي في زي الحزب القومي، وقدم له مسدسه الخاص كتعهد شرف. وأصبح الحكم في لبنان قلقاً من التقارب والتعاون بين سعادة والزعيم، فقامت الحكومة اللبنانية بحل الحزب وباعتقال العديد من أفراده. ورداً على ذلك قام سعادة بما يشبه الانتفاضة ضد الحكومة اللبنانية لإجبارها على وقف مضايقاتها للحزب. وفي الثالث من تموز/ يوليو جرى تسليم أسلحة خفيفة وذخائر من سورية لأعضاء الحزب على الحدود اللبنانية وتمَّ تهريبها إلى الداخل... ويقال أن الخطة التي وضعها الحزب للقيام بحركته كانت قد وصلت بتفاصيلها إلى الحكومة اللبنانية، ولهذا وقع المشتركون بالحركة في كمائن نصبتها لهم قيادة الشرطة والجيش. والمجموعة الوحيدة التي قاتلت بعنف كانت بقيادة الضابط عساف كرم ودامت المعركة يوماً كاملاً. وقتل قائد المجموعة (كرم) نفسه في المعركة وألقي القبض على الناجين منها. وقد أكّد لي غسان جديد أن الأسلحة والذخيرة التي قدمت للحزب كانت فاسدة. وتمكن أنطون سعادة من الإفلات والعودة إلى سورية، ولكن الزعيم نكث بوعوده وسلمه إلى السلطة اللبنانية.

فلماذا نكث الزعيم بوعوده؟

١ كان الحزب السوري القومي معارضاً لاتفاقية الهدنة التي وقعت بين العرب وإسرائيل، كما أن أميركا وبريطانيا كانتا تدعمان الحكم في لبنان وهما تعارضان القيام بزعزعة حكومة صديقة ولهذا نصحتا الزعيم بالتخلي عن مساعدة الحزب ودعمه له.

٢ كان الرئيس بشارة الخوري قد طلب شخصياً من الملك

فاروق بذل ما له من نفوذ لإقناع صديقه الزعيم بالتخلي عن سعادة، كما أن محسن البرازي، القريب جداً من رياض الصلح ـ كلاهما متزوج من عائلة الجابري ـ والمقرب من الزعيم، استغل دهاءه السياسي وبساطة الزعيم فأقنعه بتسليم سعادة إلى لبنان.

طلب حسني الزعيم من قائد الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني إحضار أنطون سعادة إلى القصر، وهناك كان بانتظاره مدير الأمن العام اللبناني الأمير فريد شهاب وقائد الدرك العميد نور الدين رفاعي وبعض العناصر العسكرية فتم تسليمه إليهم. وقد أكّد لي إبراهيم الحسيني فيما بعد أن حسني الزعيم شدد على المستلمين بأن عليهم تصفية سعادة قبل وصوله إلى لبنان ولكن الأمير شهاب استكبر هذا الأمر، واتصل برياض الصلح واستوضحه الأمر فنهاه أن يفعل ما أمره به الزعيم.

وفي الثامن من تموز/ يوليو سنة ١٩٤٩ جرت محاكمة سعادة وأعدم فوراً بعد يوم من محاكمته. وكان رد الفعل في سورية شعوراً من التقزز والاستهجان مما فعله حسني الزعيم، ليس من الحزب السوري القومي فقط بل من كافة أبناء الشعب وخاصة الضباط، إذ استهجنوا هذا العمل الدنيء وعدّوه خرقاً لتقاليد الضيافة العربية والعهود المقطوعة، فليس من حاكم يحترم نفسه ويحترم بلده يقبل لاجئاً سياسياً يؤمنه على حياته بل يدعمه في كل خططه ثم يخونه ويسلمه بكل بساطة كما فعل الزعيم!!

اعتقال ميشيل عفلق:

كان حزب البعث قد فلسف انقلاب الزعيم في بدايته ناعتاً إياه بأنه

عصر جديد وبأن قائده سوف يحتل مكاناً بارزاً في التاريخ... ولكن العرس بين البعث والزعيم لم يدم طويلاً. فقد أصدر حزب البعث منشوراً انتقد فيه سياسة حسني الزعيم وتسلّطه، فأوقف ميشيل عفلق وزجّ به في السجن ويقال إنه عذّب وأهين، وقيل إنه أدخل في برميل القاذورات. ولم يطل به المقام في السجن فأرسل كتاب اعتذار وتوبة إلى حسني الزعيم عما صدر منه وأنه لن يعمل في السياسة بعد الآن. ولم يكن هذا الموقف الرخو يليق برئيس حزب.

التحضير للانقلاب الثاني:

نقل الفوج الثامن من واسط إلى قطنا، وكنت كما ذكرت معاوناً لآمر الفوج وآمر السرية الأولى فيه. وقد أسند إليَّ في قطنا أمر الإشراف على تدريب دورة الشباب الفلسطينيين وتأهيلهم لرتبة مرشح ضابط، وكان هؤلاء الشباب شعلة من الوطنية مقبلين على الانخراط في الجندية بشكل منقطع النظير، وكان عددهم حوالى خمسين طالباً. وقد عملت جهدي لدى قيادة الأركان من أجل إدخالهم إلى الكلية الحربية في حمص أثناء الانقلاب الثاني بعد ذلك.

لقد أعطيتهم جلّ وقتي وذلك كي يكونوا نواة الجيش الفلسطيني في المستقبل. وكنت قد أصبحت قريباً من دمشق وحين بدأت الشائعات تتردد وتصلنا عن مساوئ العهد وعن حسني الزعيم وبطانته. وقد كان لديَّ شخصياً الاستعداد النفسي لتقبل ذلك، وكان من أكبر مروّجي الشائعات أكرم الحوراني وكانت تربطني به وعصام مريود، صداقة حميمة. كنت على اتصال دائم بالرئيس الطيار عصام مريود، وهو ابن أخ المجاهد أحمد مريود الذي أطلق

الرصاص على الجنرال غورو، فقتل السائق وجرح الجنرال. ثم نزح أحمد مريود مع عائلته إلى العراق خوفاً من انتقام الفرنسيين.

في بغداد نشأ عصام ودخل الكلية الحربية، ثم التحق بسلاح الطيران وتخرج برتبة ضابط. وعندما حصلت سورية على استقلالها عادت عائلة مريود إلى قريتهم (جباتا الخشب). ونظراً إلى ماضي العائلة المشرف وافق الرئيس القوتلي على انتسابه إلى سلاح الطيران السوري، وكان من أوائل الطيارين في الجيش السوري.

كان عصام مريود ضابطاً شجاعاً لدرجة التهور، مخلصاً وفياً لأصحابه. تعرفت إليه في جوبة برغال، قرية سليمان المرشد، وكان يحمل لأديب الشيشكلي ولي رسائل من أكرم الحوراني يطلب منا أن نكون رفقاء بهؤلاء الناس وأن نعامل هؤلاء المساكين من جماعة المرشد بالحسنى وليس لهم من ذنب سوى أنهم كانوا مطية وينفذون عن جهل ما يؤمرون به من قبل فرنسا الحاكمة الغاشمة. وقد تأثرت شخصياً بهذه البادرة الكريمة من قبل الحوراني واعتبرتها فيما بعد إحدى مآثره الطيبة والنادرة.

كنت أتفق مع عصام بأن عهد حسني الزعيم يجب أن يزول، وكان اتفاقنا على ذلك تاماً. وفي يوم دعاني عصام إلى العشاء في مقهى يدعى «الطاحونة الحمراء» على ضفاف بردى. دخلت متأخراً بعض الوقت وكان معه على الطاولة أكرم الحوراني. وكان الحوراني يستهوي جليسه بأسلوبه اللبق وحجته القوية؛ وكانت نقمته تنصب بالدرجة الأولى وبصورة قوية على حسني الزعيم ومحسن البرازي الذي كان يعده روح الزعيم الشريرة ـ كما ذكرت سابقاً. ذكر الحوراني أن الزعيم بدأ يسرح الضباط كأديب الشيشكلي وسعيد

حي والحبل على الجرار، ولست في مجال تذكر كل ما قاله الرجل غير أنني أذكر ولن أنسى، أنه في نهاية الاجتماع وبعد أن شرب (أبو رشيد) وشربنا معه الكثير من العرق، دمعت عيناه وقال: «لن يترك حسني الزعيم لا شرف ولا مال إلاّ وسوف يستبيحه».

لم أكن أنا وعصام بهذا العمق والتفكير والمعرفة لسبر غور هذا السياسي المحنك فرددنا عليه بصوت واحد «لعينيك يا أبا رشيد»؛ وتتابعت بعد ذلك الاتصالات بيننا وبينه. بعد أيام اتصل بي عصام مريود وقال إنه سيأتي مساء مع أحد أصدقائه إلى منزلي في قطنا القريب من المعسكر، وكنت قد استأجرته ليكون بعيداً عن الأعين. وبالفعل أتى وبصحبته الرئيس محمود الرفاعي وكان مهندساً في سلاح الطيران. ومحمود الرفاعي عمل ضابطاً في الجيش الألماني وحصل على أعلى وسام فيه (الصليب المعكوف)، وخاض المعارك في روسيا وفي الجبهة الإيطالية. وهناك وقع أسيراً ولم يفرج عنه إلاّ بعد انتهاء الحرب الثانية فعاد إلى سورية. كان محمود متزوجاً من سيدة ألمانية وله منها طفلة لم يرها قط، وفقد أثرهما. وعندما عاد إلى سورية بدأ اتصالاته من جديد وقد أثمرت هذه المرة، فعادت إليه زوجته مع طفلتها زبيدة بعد فراق دام سنوات.

كان ضابطاً متمرساً بالقتال، وعندما شكل جيش الإنقاذ عمل معاوناً للقائد فوزي القاوقجي. تعرفت إليه في قطنا وكان، رحمه الله، من أكثر الأصدقاء شجاعة ومحبة ووفاء. اتفقنا نحن الثلاثة، عصام ومحمود وأنا على العمل سوية لضرب عهد حسني الزعيم. بعد أيام اتصل بي خالد جادا ـ وهو شركسي ومن رفاق دورتي في الكلية الحربية ـ وزارني في مكتبي في قطنا. ولثقته بي، وبدون مقدمات راح يحمل على حسني الزعيم وعلى تصرفاته وقال إنه

على صلة وثيقة بحرس الزعيم من الشراكس وأكّد لي أنه على اتفاق مع الملازم عبدو حجت والملازم أحمد عيسى وهما قادة فصيل حرس المشير وإنهما سيأتمران بأمره عند حدوث أي حركة انقلابية، وسوف يقفون هم ومن معهم في سبيل أي شيء. كانت فرحتي بهذا الخبر كبيرة، واستنتجت أنه على اتصال بأكرم الحوراني بواسطة أخي زوجته، بدر الدين علوش، القاضي النزيه والشريف والمثقف، وهو من مدينة حماه ومن أصدقاء الحوراني الخلّص.

طلبت إليه أن يكون حذراً وذلك لشدة اندفاعه وشجاعته لدرجة التهور، وقلت له: «أرجو أن لا تبحث هذا الموضوع مع أحد إلاّ بالتشاور معي»؛ كما أخبرته بأنني سأعرفه إلى بعض الرفاق بعد استئذانهم. وفي المساء اتصلت بعصام وطلبت منه أن يوافيني إلى منزل محمود الرفاعي. وهناك أخبرتهم بما أفضى به إليَّ خالد جادا عن إمكانية تحييد الحرس الجمهوري فكان سرورهم عظيماً.

وهكذا بدأت نواة الانقلاب تكبر بشكل ما؛ غير أنها لم تكن كافية للقيام بحركة. فقد كانت جميع قواتنا تتركز في الفوج الثامن الذي كان بإمكاني أن أحركه بصفتي معاوناً لآمر الفوج . فالمقدم (مورا) ضابط كبير السن وكان يهمه الذهاب إلى حلب وقضاء أكبر وقت ممكن هناك مع عائلته وأولاده.

ذات يوم وفيما أنا أدرب التلاميذ الضباط الفلسطينيين ـ وقد كنت أعطيهم الكثير من وقتي واهتمامي ـ لفت نظري أحد المدربين بأن الزعيم سامي الحناوي يتجه نحونا. وسامي الحناوي هو قائد اللواء الأول الموجود في قطنا وهو في الوقت نفسه قائد المعسكر. والفوج الثامن الذي أنتمي إليه هو من ضمن اللواء وبقيادته. قدمت له

الدورة فتفقدهم وألقى فيهم كلمة مقتضبة. وعند الانتهاء طلب إليَّ أن ألاقيه في مكتبه في القيادة وحدد الساعة. توجست خيفة، فالزعيم سامي الحناوي هو من أكثر الضباط قرباً من حسني الزعيم، وهو من الذين يثق فيهم ويعتمد عليهم. وخلال عام واحد ترفع من رتبة مقدم إلى رتبة عقيد ثم زعيم. وهو من المدينة نفسها التي ينتمي إليها حسني الزعيم أي (حلب). وصلت إلى المكتب في الوقت المحدد، فطلب من الحاجب تقديم القهوة وعدم السماح لأحد بالدخول علينا. سألني: «ما رأيك بالوضع الحاضر؟» فتجاهلت السؤال وسألته: «أي وضع سيدي؟». فأجاب: «حسني الزعيم وأعماله، وتصرفاته الطائشة؟». أجبت: «سيدي إن جل وقتي منصرف إلى تدريب الفوج الثامن، وفي الوقت نفسه أشرف على تدريب تلاميذ الضباط الفلسطينيين، وليس لدي الوقت الكافي للتفكير في هذه الأمور».

لم يتريث بل فوجئت باندفاعه ينتقد الزعيم بالذات وكيف أنه يبدد أموال الدولة على الجواسيس والمحاسيب وأنه يعرض استقلال البلاد للخطر، وعلينا جميعاً إنقاذ البلد من هذا الطاغية. ويشهد الله أنني فكرت في بداية الأمر أنه يستدرجني بالكلام ليعلم ما في باطني. وكان جوابي من هذا المنطلق: «أنتم يا سيدي من قام بالانقلاب وعليكم يقع التصحيح إذا كان هناك من خلل!». وعاد من جديد يفضح أعمال الزعيم التي يقوم بها وذكر تسريحه للضباط المعروفين بإخلاصهم ووطنيتهم أمثال الشيشكلي وسعيد جي. ثم أخذ مصحفاً معلقاً بسلسلة في عنقه وأقسم عليه بأنه ليس له من دافع سوى حسّه الوطني وإعادة البلاد إلى حكم يكون أحرار البلاد من الوطنيين المخلصين على رأسه، ولهذا فإنه يريد الاستعانة ببعض الضباط الأكفياء المخلصين أمثالي لإخراج البلاد من المأزق الذي وصلت إليه.

اقتنعت تماماً بكلامه، لا سيما أنه معروف على صعيد الجيش بطيبته وصدقه وشجاعته، وسامي الحناوي من أبطال الحرب في فلسطين وهو الذي قاد الهجوم لاستعادة تل العزيزيات من اليهود في معركة ضارية استعمل فيها السلاح الأبيض. وقفت وحييته وأقسمت له بأنني سأكون رهن إشارته في أي أمر يريده. قام عن مكتبه وعانقني بحرارة قائلاً: «أرجو أن يكون الفرج على أيدينا»؛ وقبل خروجي من المكتب أخبرته بأنني سأقدم له بعض الضباط الذين يؤيدون هذه الفكرة وهم ضباط معروفون بصدقهم وشجاعتهم ووطنيتهم وهم رفاق لي.

اتصلت بالرفاق عصام مريود ومحمود الرفاعي وخالد جادا، وأخبرتهم بما جرى معي فكانت فرحتهم لا توصف فسامي الحناوي هو من قاد الانقلاب الأول وله سمعة عطرة لا يعتريها شائبة، وهو في الوقت نفسه آمر اللواء الأول المتمركز في قطنا وجوارها. التقينا جميعاً وقدمت له الرفاق فكان شديد الاغتباط، خاصة عندما علم من خالد جادا أن حرس الزعيم لن يقدم على أي مقاومة عند قيام الحركة. وطلب إلينا أن نوافيه إلى مكتبه في المعسكر ليعرفنا إلى بقية الضباط الذين سيشتركون معنا في العملية الانقلابية.

تمَّ الاجتماع في الساعة التاسعة من مساء ٩ نيسان/ أبريل وحضره: الزعيم سامي الحناوي، والعقيد علم الدين قواس، والمقدم أمين أبو عساف، والرؤساء: عصام مريود، محمود الرفاعي، خالد جادا، محمد دياب، محمد معروف؛ والملازمون: حسين الحكيم، مصطفى المالكي. أقسمنا اليمين جميعاً على القرآن الكريم بالكتمان والتعاون وأنه لا يفرقنا سوى الموت.

في أحد الاجتماعات اقترح الزعيم سامي الحناوي فكرة تصفية

حسني الزعيم بواسطة كمين مؤلف من فصيل مصفحات ينتظره عند عودته ليلاً من حفلة في بلودان، واقترح بأن أكون أنا وعصام مريود من يقوم بهذه المهمة. غير أن المقدم أبو عساف عارض الفكرة بشدة وكذلك فعل محمود الرفاعي بحجة أن موكب الزعيم سيكون محاطاً بالدراجات النارية وقد يكون معه الكثير من المسؤولين المحليين والأجانب، ما قد يؤدي لوقوع ضحايا كثيرين لا ذنب لهم. كما أن النتائج غير مضمونة بقتله وإذا فشلت هذه المحاولة فسيفشل الانقلاب. فطوي الموضوع من أساسه. وجرت الحفلة في بلودان ووضع قلم حبر المشير في المزاد ووصل ثمنه إلى ستين ألف ليرة سورية ورسا المزاد على مندوب شركة التابلاين.

في ١٩٤٩/٨/١٢ طلبني الزعيم الحناوي مع العقيد أبو عساف لموافاته في مكتبه وطلب منا الإسراع في عملية الانقلاب خوفاً من أن تكون مخابرات الزعيم قد اكتشفت بعض الخيوط. وأخبرنا أن حسني الزعيم قد سأل عنه مراراً (أي الحناوي) في قيادة اللواء وطلب إليهم هناك أن يخبروه بضرورة زيارة الزعيم في منزله. وأبدى تخوفه وتردده من الذهاب إليه، فأجابه أبو عساف: «لو كان يشك في أمرك أو وصلته بعض المعلومات عن الانقلاب لكان طلب من الشرطة العسكرية توقيفك. كما أنه لو كان يكن لك الغدر لما طلب منك موافاته إلى منزله»؛ وأضفت أنا: «سيدي، اذهب إليه وطمئنه عن الوضع، فإن عدت فأنت قائد الانقلاب وإذا لا سمح الله أوقفك فإننا نعاهدك بأن الانقلاب سينفذ في الوقت المحدد له (وكان قد حدد في ١٩٤٩/٨/١٤) وأنت تعلم بأن القوة المنفذة هي بالدرجة الأولى الفوج المدرع بقيادة أبو عساف والثانية هي الفوج الثامن مشاة بقيادتي وإننا نعاهدك بأننا لن نتأخر عن تنفيذ ما أقسمنا عليه وفي الوقت المحدد».

مقابلة الزعيم والمشير:

يوم الجمعة في ١٣ آب/ أغسطس استقبل المشير حسني الزعيم سامي الحناوي في منزله وكان ودوداً معه للغاية. سأله عن أوضاع اللواء فأجابه بأنها «جيدة جداً، وضباط اللواء على أحسن حال وهم مؤيدون لكم فلا ينشغلن بالكم بأي شيء. وإني على اتصال دائم بهم»، ثم سأله عن المقدم أبو عساف فأجابه بأنه ضابط انضباطي للغاية ويقوم بمهمته على أحسن وجه، فقال له: «يجب أن ينقل هذا الضابط من الفوج بأسرع وقت ممكن، كما يجب استبدال العناصر الدرزية الموجودة في هذا الفوج بغيرهم، وتوزيعهم على القطعات». كما قال له إنه سيستبدل حرسه من الشراكس باليوغوسلاف المسلمين (وكان الكثير من اليوغوسلاف المسلمين قد تركوا يوغوسلافيا بعد أن سيطر تيتو والحزب الشيوعي على الحكم هناك)، وكان هؤلاء شاركوا في حرب فلسطين وأبلوا بلاء حسناً. كما أن المشير سوف يعزز حرسه الخاص بقطعات أجنبية (فرنسية) في أقرب وقت. هذا ما أخبرنا به الزعيم الحناوي وكنا جميعاً ننتظر عودته. طلب منا وضع الخطة النهائية للانقلاب، على أن يكون التنفيذ في الموعد المحدد، وأن يكلف المقدم أبو عساف والرئيس محمود الرفاعي ومحمد معروف بصياغتها؛ فوضعت الخطة على الشكل التالي:

خطة الانقلاب

١ عدم إراقة الدماء، وعدم استعمال النار إلاّ في حالة الدفاع عن النفس. ويشترك في الانقلاب ضباط فوج المدرعات الأول مع وحداتهم، وبعض تلامذة الضباط الفلسطينيين على أن يبقى في قطنا، كاحتياط، الفوج الثامن مع سرية دبابات من الفوج المدرعات الأول ويكونون تحت تصرف القائد العام. ويوزع

تلامذة الضباط الفلسطينيون على بيوت الضباط الكبار الذين يمنعون من مغادرة منازلهم، ويقطع كل اتصال مع المعسكرات بعد التحرك.

٢ توزيع المهام:
منزل حسني الزعيم: يتواجد الرئيس خالد جادا مع قادة ضباط حرس حسني الزعيم محمود عيسى وعبدو حجت في مركز حراسة القصر. يكلف الملازم الأول فضل الله أبو منصور والملازمان مصطفى الدواليبي وحسين الحكيم بإلقاء القبض على حسني الزعيم وسوقه إلى الأركان؛ وكانت القوة المخصصة ست مصفحات وثلاثين جندياً.

٣ رئيس مجلس الوزراء (محسن البرازي): يكلف الرئيس عصام مريود باعتقاله وإحضاره إلى الأركان، والقوة المخصصة مصفحتان وعشرة جنود.

٤ المقدم إبراهيم الحسيني: يكلف الرئيس محمود الرفاعي باعتقاله وسوقه إلى الأركان؛ والقوة المخصصة مصفحتان وعشرة جنود.

٥ الأركان العامة: يكلف الرئيس محمد معروف باحتلال الأركان والسيطرة على سرية الحراسة ومفرزة الشرطة العسكرية وتعطيل الهاتف قبل وصول قائد الانقلاب الزعيم سامي الحناوي وأركانه العقيد أمين أبو عساف والعقيد علم الدين قواس؛ والقوة المخصصة لذلك ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً. بالإضافة إلى بعض التلامذة الضباط الفلسطينيين

وأذكر منهم التلميذ الضابط (طهبوب) الذي أنقذ حياتي عندما فتحت الشرطة العسكرية النار علينا بعد أن أمرتها بالاستسلام.

٦ الشرطة العسكرية: يكلف الرئيس محمد دياب والملازم نور الدين كنج بالاستيلاء على مقر الشرطة وتحييدها ومنعها من التحرك؛ والقوة المخصصة لذلك مصفحتان وثلاثون جندياً.

٧ مدير الأمن العام: يكلف الملازم حسين حدة بإلقاء القبض على مدير الأمن العام واقتياده إلى مقر الأركان. والقوة المخصصة لذلك هي مصفحة واحدة وعشرة جنود.

٨ الإذاعة: يكلف الملازم غالب شقفة باحتلالها وتطويقها على أن تكون تحت تصرف قيادة الانقلاب وجاهزة لإذاعة البيانات العسكرية؛ والقوة المخصصة هي ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً.

٩ كان الزعيم سامي الحناوي على اتصال وثيق مع العقيد الدكتور عزت الطباع ومع آمر سلاح الإشارة أكرم عكر، اللذين كانا على اطلاع على حركة الانقلاب. وطلب من العقيد الطباع مراقبة المشير ورصد تحركاته منذ مساء الجمعة بشكل متواصل حتى مساء السبت الساعة ٢٤. وعليه أن يطلع قائد الانقلاب على مكان وجوده حتى نتمكن من إلقاء القبض عليه، وذلك خوفاً من لجوئه إلى إحدى الثكنات العسكرية أو المواقع الموالية له أو إلى إحدى السفارات. كما طلب من آمر سلاح الإشارة أن يقطع جميع الاتصالات

الهاتفية واللاسلكية، المدنية والعسكرية، ابتداءً من منتصف ليل الجمعة ـ السبت وحتى إشعار آخر. ووضع مقسم المعسكرات تحت المراقبة ابتداء من الساعة عشرين من ليل الجمعة لمنع أي اتصال داخلي أو خارجي، وأن يتمّ وقفه تماماً بعد منتصف الليل.

١٠ يمنع الدخول والخروج من وإلى معسكرات قطنا ابتداء من الساعة عشرين من يوم الجمعة، ويحتجز كل من أراد الدخول أو الخروج ويمنع عليه الاتصال مع أي كان. ويكلف بهذه المهمة تلامذة الضباط الفلسطينيون.

كما تلقت مفارز قطع الطرق التعليمات التالية:

يقطع طريق بيروت ـ دمشق بجوار الديماس ابتداء من الساعة ٢٤؛

كما تقطع طريق القنيطرة ـ دمشق على مدخل المزّة ابتداء من الساعة الواحدة من صباح ١٩٤٩/٨/١٤ وحتى إشعار آخر.

تنفيذ الانقلاب:

في الساعة ٢٤ من ليل السبت ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩ شكلت المفارز وسلمت القيادة إلى الضباط المعنيين على أن يكون السير حسب تسلسل المهمات وأهميتها. كانت المفرزة الأولى المكلفة باحتلال الأركان بقيادتي، تليها مفرزة قيادة الانقلاب. وصلنا دمشق في الساعة الثانية صباحاً، وسيرت المفارز لتنفيذ مهامها. وصلت إلى الأركان بمصفحتين بدلاً من ثلاث إذ إن إحداها تاهت عن الطريق وتعطلت. أخذت الباب الغربي واتجهت أولاً نحو سرية الحراسة. جردت الحراس من أسلحتهم ودخلت المخدع وأقفلت على السلاح وطلبت من الجنود التزام السكينة والهدوء، وكل من يخالف

سيطلق عليه النار. وضعت حرساً على المهاجع ثم اتجهت نحو الباب الشرقي وطلبت بصوت عالٍ من أفراد الشرطة العسكرية النزول وتسليم أسلحتهم، وعندها لم أشعر إلاّ وأنا منبطح على الأرض والتلميذ الضابط (طهبوب) فوقي والرصاص يلعلع فوق رأسينا. تسللت إلى إحدى المصفحتين وأمرت المصفحة بإطلاق قذيفتين على باب الأركان فارتج البناء. وكررت ندائي إلى الشرطة بالاستسلام وإلاّ فإني سأهدم المكان فوق رؤوسهم فاستسلموا. جردتهم من أسلحتهم ووضعتهم في غرفة ووضعت عليهم حرساً. احتُلت جميع مكاتب الأركان ووصل الزعيم سامي الحناوي واحتل مكتب رئيس الأركان، كما وصل معه المقدم أمين أبو عساف والعقيد علم الدين قواس. بدأت طلائع المعتقلين تصل: إبراهيم الحسيني، عبد اللاه رسلان، نذير فنصة... إلخ، ثم وصل عصام مريود مع محسن البرازي.

إعدام البرازي والزعيم:

اعتقل الرئيس عصام مريود محسن البرازي في منزله كما كان مقرراً، وبدلاً من أن يأتي به مباشرة إلى مركز الأركان كما هو متفق عليه، عرّج به على منزل أكرم الحوراني الذي كانت تربطنا به أنا وعصام مودة قوية. وكان الحوراني كما ذكرت سابقاً ناقماً على محسن البرازي لأنه أبعده بصورة مذلة عن حسني الزعيم. وثمة روايتان: الأولى تقول إن أكرم الحوراني صفع البرازي وركله برجله وطلب من عصام قتله؛ والثانية تقول بأن عصام دخل على أكرم في منزله وأعلمه بتنفيذ الانقلاب وأن محسن البرازي معتقل معه في الخارج فطلب منه تصفيته.

وصل عصام إلى الأركان ومعه رجل شبه منهار في ملابس النوم،

وكان أحد الضباط الكبار موجوداً هناك ورأى البرازي وعرفه، فتوجه نحوه وصفعه صفعة قوية؛ ركض البرازي على أثرها نحوي وارتمى على فخذي اليسرى، فسألته: من أنت؟ فأجابني بصوت منخفض: «أنا محسن البرازي، إنهم يريدون قتلي». كانت حالته تدعو إلى الشفقة، أخذت بيده وأوقفته وقلت له: «لا تخف، لا أحد يريد قتلك ولن يصيبك أذى». كان عصام من أفضل الضباط وأشجعهم ولكنه كان قد أسرف في الشراب قبل القيام بالحركة الانقلابية، كما أنه كان يعتقد أن كلام الحوراني منزّل ويجب تصفية البرازي كما أمر. طلب إليَّ تسليم البرازي فرفضت ووصل بيننا الحال أن شهرنا المسدسات على بعضنا، وفي هذا الوقت بالذات وصل ضابط إلى الساحة وطلب مني مقابلة الزعيم الحناوي فوراً إذ كان الفوج المدرع في القابون بقيادة المقدم بديع بشور في طريقه إلى دمشق لصد الهجوم. ولم يكن هذا الخبر صحيحاً إذ إن المقدم بشور كان قد اعتقل عند خروجه من منزله، ولكنه أثير للبلبلة.

سلمت محسن البرازي إلى الملازم عبد الغني دهمان أحد الضباط البارزين في حركة الانفصال فيما بعد، وكان يجلس داخل سيارته الجيب فهو لم يشترك في الانقلاب. وطلبت منه أن يحافظ على محسن البرازي وأن لا يسلمه إلى أحد حتى أعود. فاغتنم عصام، سامحه الله، غيابي وانتزع البرازي عنوة من الملازم دهمان ثم اقتاده معه. وعلى أبواب دمشق الغربية التقى بالمفرزة التي اعتقلت حسني الزعيم وعلى طريق المزة بالقرب من مقبرة الفرنسيين تمَّ إنزالهما، وأراد الزعيم التأثير على الجنود فبادره الضباط بإطلاق الرصاص عليه، كما أطلق الرصاص على محسن البرازي ودفنا هناك في مقبرة الشراطيط.

اعتقال مصطفى الزين:

في طريقي إلى مكتب رئيس الأركان في الطابق الثاني، وقبل وصولي إلى مكتب سامي الحناوي، رأيت في إحدى الغرف رجلاً مقرفصاً في ثياب مدنية ومن حوله ثلة من الجنود بكامل السلاح. حدقت به ملياً فعرفته: إنه الأستاذ مصطفى الزين[١] مدير المعارف وأستاذي في مدرسة التجهيز (جول جمال) حالياً. اقتربت منه ورفعته عن الأرض وسألته: «ألست الأستاذ مصطفى الزين؟» فأجابني بهزة من رأسه، وأعتقد أنه كان لا يقوى على الكلام من شدة الخوف. صرخت بالرقيب «اجلب له كرسياً» وأمرت الجنود بالانصراف. وسألته ثانية: «ألا تعرفني؟ أنا فلان أحد طلابك في مدرسة التجهيز باللاذقية فلا تخف»؛ وسألته عن سبب وجوده هنا، فأجابني بأن حسني الزعيم رفيق دراسته في إسطنبول دعاه إلى هنا وسلمه مديرية الأمن العام ولم يكن هو راغباً في هذا التعيين ولا راضياً عنه. ومن غرائب المصادفات أنه في هذا الوقت بالذات دخلت ثلة من الجنود ومعها ضابط بثيابه العسكرية كان قد أوقف عند خروجه من أحد الملاهي الليلية وهو المقدم أحمد العظم، رئيس دورتي ومدربها في الكلية الحربية. سألته «ما رأيك في أن تكون مديراً للأمن العام؟» فأجاب: «بكل سرور»؛ أخذت قصاصة ورق من إحدى الجرائد وكتبت عليها بقلم رصاص: «يعين المقدم أحمد العظم مديراً للأمن العام خلفاً للسيد مصطفى الزين الذي يعود إلى وظيفته السابقة مديراً للمعارف في محافظة اللاذقية ويجري الاستلام والتسليم فوراً ـ بتوقيع قائد الجيش والقوات المسلحة الزعيم

---

(١) مصطفى الزين ينتمي إلى عائلة كريمة من اللاذقية والتي لم تعمل في السياسة ولكنها انصرفت للعلم والتجارة، ومنها موظفون وتجار كبار.

سامي الحناوي»، وكان هذا هو أول تعيين جرى بعد الانقلاب. أرسلتهما بسيارة عسكرية إلى مديرية الأمن العام وطلبت من المقدم أحمد إرسال السيد مصطفى الزين إلى اللاذقية بكل احترام وفي سيارة مدير الأمن العام.

وصلت أخبار إعدام الزعيم وحسني البرازي وكان وقعها سيئاً ـ خاصة إعدام البرازي. وعندما أخبرت الزعيم سامي الحناوي بالإعدام كان تأثره كبيراً وغضب غضباً شديداً، وقال لي: «ألم تكن الأوامر خطية وصريحة بعدم سفك الدماء؟ فكيف أعدموا بدون أمر مني؟».

شكل المجلس الحربي الأعلى من الضباط الذين قاموا بالانقلاب ببلاغ على الشكل الآتي:

الزعيم سامي الحناوي رئيساً للأركان وقائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة؛

الأعضاء: العقيد علم الدين قواص، المقدم أمين أبو عساف، والرؤساء محمد معروف، عصام مريود، خالد جادا، محمود رفاعي، محمد دياب، والملازم حسين الحكيم.

وأصدر المجلس الحربي بيانات عدة أولها:

إن حسني الزعيم اتهم بتبديد ثروة البلاد وانتهاك حرمة قوانينها وحرية أبنائها، وإن حكمه تميز بالجمع بين الفوضى والتعسف.

وإن المجلس الحربي الأعلى وبعد محاكمة عادلة ثبت له أن الزعيم مجرم، فنفذ فيه وبرئيس وزرائه حكم الإعدام.

وأن الجيش الذي أنقذ البلاد والشعب من الطاغية سيعود إلى ثكناته.
وقد طلب من المواطنين الكرام لزوم الهدوء والسكينة..
وبناء على تدخل من الضباط الذين اشتركوا في الانقلاب الأول جرى تصحيح بأن الانقلاب الثاني كان تصحيحاً للأول وأن الزعيم لم يعدم لتنفيذه الانقلاب الأول، بل لخيانته ذلك الانقلاب.

كانت جميع البلاغات التي تصدر عن المجلس الحربي الأعلى من صياغة أكرم الحوراني والدكتور أسعد طلس عديل سامي الحناوي. وكان أول مرسوم صدر بتوقيع القائد العام للجيش والقوات المسلحة هو التالي:

مرسوم رقم ١:
يتولى المجلس الحربي الأعلى كافة الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والتنظيمية ريثما تتألف الحكومة الدستورية.
ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم.
دمشق في ١٩٤٩/٨/١٤
القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة الزعيم سامي الحناوي.

مرسوم رقم ٢:
إن القائد العام للجيش والقوات المسلحة بناء على المرسوم الاشتراعي رقم واحد وعلى قرار المجلس الحربي الأعلى يرسم ما يلي:
يتولى شؤون مديرية المطبوعات العامة والإذاعة والنشر الأستاذ عبد الوهاب الأبيض.

ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم.

دمشق في ١٤/٨/١٩٤٩

القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة الزعيم سامي الحناوي.

مرسوم رقم ٣:

إن القائد العام للجيش والقوات المسلحة بناء على المرسوم الاشتراعي رقم واحد وعلى قرار المجلس الحربي الأعلى يرسم ما يلي:

يعاد الدكتور أسعد طلس إلى ملاك وزارة الخارجية ويتولى الأمانة العامة لوزارة الخارجية.

ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم.

دمشق في ١٤/٨/١٩٤٩

القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة الزعيم سامي الحناوي.

وقد صدر في ١٤/٨/١٩٤٩ الكثير من البلاغات والمراسيم وكلها بقلم أسعد طلس وأكرم الحوراني.

كما صدر عن الزعيم سامي الحناوي البلاغ التالي:

«إنني ولكي تمنح سورية فرصة الحياة بلداً حراً مستقلاً، أعهد بالحكم إلى زعماء البلاد».

فشكلت لجنة لوضع التوصيات للعودة إلى الحكم الشرعي وكانت هذه اللجنة برئاسة هاشم الأتاسي وفارس الخوري ورشدي الكيخيا والدكتور ناظم القدسي وأكرم الحوراني. فأوصت اللجنة من أجل تشكيل حكومة مؤقتة تعيد للبلاد الحياة الدستورية ولتقرر ما تشاء كي تعيد الحكم الدستوري إلى مجراه الطبيعي في البلاد.

وفي ١٥ آب/ أغسطس كلّف فخامة الرئيس هاشم الأتاسي بتأليف الوزارة فشكلت على النحو الآتي:

هاشم الأتاسي للرئاسة؛
خالد العظم للمالية؛
رشدي الكيخيا للداخلية؛
ناظم القدسي للخارجية؛
اللواء عبد الله عطفة للدفاع؛
عادل العظمة وزير دولة؛
فيضي الأتاسي للاقتصاد الوطني؛
فتح الله أسيون وزير دولة؛
مجد الدين جابري للأشغال العامة والمواصلات؛
سامي كبارة للصحة والعدلية؛
ميشيل عفلق للمعارف؛
أكرم الحوراني للزراعة.

كان أكرم الحوراني من دعاة الحكومة العسكرية، ولا أدري السبب؟

تسلمت الحكومة الجديدة السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية، كما قام رئيس الوزراء بمهام رئيس الدولة ريثما تعود الحياة الدستورية كاملة إلى البلاد. كما تقرر انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور دائم للبلاد.

وقد ألقى الزعيم سامي الحناوي بحضور أعضاء المجلس الحربي وأمام فخامة الرئيس الأتاسي وأعضاء الحكومة الكلمة التالية:

سيدي فخامة الرئيس

لقد قمت بواجبي المقدس نحو بلدي. وإني ورفاقي

ضباط الجيش على استعداد دوماً للتضحية بأغلى ما عندنا وهو آخر نقطة من دمنا في سبيل الوطن.
وإنني قمت بهذا الواجب وإخوتي الضباط ولا قصد لنا سوى المصلحة العامة. وبعد أن توصلتم فخامتكم إلى تأليف حكومة قومية تقوم بأعباء الحكم، نرجو لفخامتكم التوفيق بالسير بهذا الوطن إلى الرقي والسعادة تكلؤكم رعاية الله وإننا نترك لكم مقدرات الحكم والبلاد معلنين استعدادنا للخدمة بتجرد وإخلاص مهما كانت الظروف، وحسب ما تقتضيه مصلحة البلاد.

وأجاب الرئيس الأتاسي بالكلمة التالية:
باسمي وباسم إخواني الوزراء، وباسم هذا الوطن أشكر لكم ما قمتم به. وإنه دليل على صدق نواياكم وسلامة مقاصدكم، إذ حرصتم كل الحرص على تسليم الأمور إلى حكم مدني يطمئن له الشعب ويمهد عاجلاً للحياة الدستورية في البلاد. وإني إذ أطري إخلاصكم ووطنيتكم فإني على يقين بأن البلاد ستجد في جيشها الباسل ما يحمي دوماً وأبداً ذمارها ويصون كرامتها. والله أسأل أن يوفقنا لخيرها وإعلاء شأنها.

وأنا أعتبر أن هذه الكلمة الموجهة إلينا هي أكبر وسام يحصل عليه مواطن.

وأذاعت الحكومة بيانها الموجّه إلى الشعب كما يلي:
علم الشعب الكريم ما كان من أمر الانقلاب الذي تمَّ في ٣٠ آذار/ مارس الماضي وكيف أن الأمة علقت عليه

الآمال ثم ما لبثت أن أخلف ظنها وخيّب آمالها وانحرف عن السبيل السوي حتى انتهى إلى أوضاع أدت إلى الحركة الانقلابية الأخيرة.

لقد جاءت الحركة الأخيرة سالمة من كل غرض شخصي مريب، إذ إن الذين قاموا بها أول ما انصرف إليه اهتمامهم هو أن يتصلوا على وجه السرعة بطائفة من رجالات البلاد ليبحثوا معهم أسرع الطرق لتسليم الأمور إلى حكومة مدنية يثق بها الشعب.

وفي اجتماعين اثنين عقدا يوم ١٤ الجاري كشفت القيادة العسكرية عن نواياها السلمية وأعلنت عن أمنيتها العاجلة الملحة أن تتخلى عن مقاليد السلطة إلى وزارة قومية يجد فيها الشعب الضمانات الكافية لخدمة مصالحه ورعاية شأنه بتجرد وإخلاص.

وعلى هذا وبعد أن اطمأن الجميع إلى سلامة نوايا الذين قاموا بالحركة الأخيرة، نجد أن داعي الوطنية يستدعي قبول المهمة فأسفر الاجتماعان عن تأليف هذه الوزارة. وهي إذ تتقدم إلى الأمة مزوّدة بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التنفيذية والتشريعية لتعلن أنها حكومة مؤقتة مهمتها أن تعد العدة لإقامة أوضاع دستورية مشروعة في البلاد وذلك في أقرب وقت ممكن. وأن تتعهد في غضون هذه الفترة الانتقالية بتصريف شؤون الدولة ومصالح الشعب مع تحكيم القانون في جميع الأمور دون الوساوس والأهواء في سبيل إقامة الأوضاع الدستورية المنشودة.

ولسوف تعمد هذه الحكومة إلى دعوة الأمة إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد في جو

من الحريات العامة يكفل إخراج البلاد من المشكلات الأساسية، لما فيه خيرها وازدهارها مع السلامة من أخطاء الماضي وزلاته.

وفي غضون هذه الفترة الانتقالية سوف تجعل الحكومة نصب عينيها وجوب إحكام أسباب المودة وأواصر القربى في علاقات الدول العربية مع بعضها ورفع شأن الجامعة العربية على وجه يكفل خير البلاد العربية ويدرأ الشرور عنها.

أما سياسة الحكومة الخارجية فهي تهدف إلى الإبقاء على صلات المجاملة والصداقة مع الدول الأجنبية ضمن نطاق الصالح القومي وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة مع رعاية الشرع الدولي وذلك ما تقطع الحكومة عهداً به على نفسها ملتمسة العون من المولى القدير ومن تأييد الشعب الكريم.

حصل الانقلاب على تأييد واسع في البلاد، وكان هناك ارتياح لإزالة غمامة القمع السوداء التي عمت سورية منذ انقلاب الزعيم. وتحولت الصحافة السورية من التملق والإشادة رغماً عنها إلى الهجوم على الزعيم بعنف. وفي الصباح صدرت الصحف السورية كلها تمجد بالانقلاب وتندد بالديكتاتور حسني الزعيم. وتحضرني افتتاحية جريدة «القبس» بقلم فارس الصحافة الأستاذ نجيب الريّس:

بسم اللّه الرحمن الرحيم، قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممن تشاء، وتعزّ من تشاء وتذلّ من تشاء، بيدك الخير إنك على كل شيء قدير. صدق الله العلي العظيم. ومنها:

إن زعيم الانقلاب الأول قد أعلن بأن الجيش لا يريد أن يحكم وإن الذين قاموا بحركتهم الأولى غير طامعين بمراكز يتبوأونها في الرئاسات والوزارات. ولكن سرعان ما اتضح للناس أن أصحاب ذلك الانقلاب كانوا غير صادقين، فقد جرفتهم شهوة الحكم فغرقوا بها واستباحوا في سبيلها كل شيء... وإن الزعيم سامي الحناوي قد أقسم أمام اللّه والشعب أنه ما قام بحركته إلاّ لمصلحة البلاد وإنقاذها مما رزحت تحته من ظلم واستبداد. وأنه سيدعو في اليوم التالي أحرار البلاد لتسلم دفة الحكم على الشكل الذي يريدونه. وأنه مع رجال الجيش سينزوون في مراكزهم لحماية الحدود وحفظ عزة البلاد بعيدين عن التدخل في السياسة.

لقد ارتبطت مع نجيب الريّس، الوطني الكبير، فما بعد بصداقة متينة، وكان يتردد عليَّ كثيراً في مركز الشرطة العسكرية فنتداول في كثير من الأمور. وكنت أكبر فيه الصدق والإستقامة والشهامة وعدم السكوت عن أي مساس بالمقدسات. وقد جرت لي معه حادثة سأسردها لاحقاً.

ذهبت إلى الشرطة العسكرية لاستلامها بعد الاطمئنان على الوضع ونجاح الانقلاب بشكل تام، اصطبحت معي إلى مركز الشرطة نجل محسن البرازي ويدعى خالد. ولست أدري لماذا أوقف فقد كان شاباً صغيراً لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره، كان خائفاً وفي حالة رعب. عملت ما باستطاعتي لتهدئة روعه فسألته ماذا يريد؟ قال: «أريد الذهاب إلى حماه عند عمومتي». اتصلت مرات عديدة ولكن أحداً من جميع من أعطاني أرقامهم لم يرد على الهاتف.

ويظهر أن حالة من الرعب قد انتشرت عندهم بعد إعدام محسن البرازي. فسألته: «ما رأيك إذا أرسلتك بسيارة عسكرية إلى حماه؟» فوافق. ثم طلبت من الرقيب المرافق له وبحضوره أن ينفذ جميع طلبات خالد وأن يوصله إلى باب المنزل الذي يريده. ودّعته وكنت حزيناً على هذا الفتى الذي كان يرتعد خوفاً، وطلبت منه أن يتصل بي عند وصوله للاطمئنان عليه، ولكنه لم يفعل ولم أره بعد ذلك.

وفي حماه أديب الشيشكلي ثانياً:

كانت تربطني بالعقيد أديب الشيشكلي صداقة متينة. ومنذ اليوم الأول للانقلاب أرسلت مفرزة من الشرطة العسكرية إلى حماه وأخرى إلى حمانا للتفتيش عنه ودعوته للعودة إلى دمشق فوراً. كان في قريته الشويحة قرب حماه تحت الإقامة الجبرية بعد تسريحه من الجيش في عهد الزعيم. وصل إلى دمشق واستقبلته في مركز الشرطة العسكرية وذهبنا معاً إلى القيادة للسلام على قائد الانقلاب، وكان المقدم أمين أبو عساف في مكتب سامي الحناوي. بعد التهنئة والسلام سأله الحناوي: «لماذا أنت في ثيابك المدنية؟ اذهب وارتدِ ثيابك العسكرية».

أعيد الشيشكلي إلى الخدمة وعيّن آمراً للواء الأول مكان الزعيم سامي الحناوي الذي استلم قائداً عاماً للجيش، فكانت هذه غلطتنا الكبرى.

تعرفت إلى ضباط الشرطة العسكرية وأجريت بعض المناقلات فوراً. ووافاني ذات اليوم الرئيس محمود الرفاعي إلى مركز الشرطة العسكرية وطلب مني أن أرافقه إلى سجن المزّة، وكان على عجلة من أمره إذ إن أخاه فايز الرفاعي (كان لهذا الأخ الضابط دور كبير

في الانفصال فيما بعد) وعشرة من رفاقه ـ وكان يطلق عليهم اسم المحاليق ـ قد أوقفوا بتهمة تفجير الكنيس اليهودي في دمشق. اتصلت بآمر السجن وأمرته بأن يسهل مهمة الرئيس رفاعي. فذهب إلى السجن وأطلق سراح أخيه فايز ورفاقه، كما أنه أطلق سراح العقيدين الموقوفين محمد صفا وطالب الداغستاني بعد أن أخبرني بذلك.

عندما انتهيت من التعرف إلى ملاك الشرطة وضباطها، ذهبت إلى سجن المزّة وكان مدير السجن المساعد أول عزت حسن، ويقال إنه اختصاصي بالتعذيب وإنه كان ينفذ الأوامر التي يتلقاها من المقدم إبراهيم الحسيني بمنتهى الصرامة. طلبت منه أن يقدم لي سجل الموقوفين وأسباب توقيفهم. كانوا بالمئات ولم يكن هناك ما يعرف عن سبب توقيفهم. كانت على السجل كلمة واحدة فقط: «على ذمة الزعيم أو إبراهيم الحسيني». اتصلت بالزعيم سامي الحناوي وأطلعته على الوضع في السجن فقال لي بالحرف الواحد «تصرف مثلما تراه مناسباً». دخلت السجن وسألت المساعد أول عن المقدم حسن الخير فأجابني أنه في الزنزانة رقم واحد ـ ويطلق عليها اسم «أبو ريحة» ـ وحسن الخير من أصدقائي وكنت قد التقيت به قبل الانقلاب بثلاثة أيام وكان قائداً لدرك محافظة حلب؛ وأوقف هو ومحافظ حلب بتهمة ما لعلاقته بحسني البرازي. كان حسن الخير قد طلب مني أن أرافقه إلى مكتب إبراهيم الحسيني فذهبنا ولم نجده في مكتبه، فودعته وعند وصوله النادي العسكري أوقفته مفرزة من الشرطة العسكرية وأودعته سجن المزة. كان بجانبه في السجن موقوف آخر يدعى فاخر الكيلاني ـ شقيق المقدم رياض الكيلاني ـ وعندما أخرجته من الزنزانة سألته عن سبب توقيفه فأخذ يبكي وقال لي بالحرف الواحد:

«أنا ولدت وفي فمي ملعقة من الذهب، وليس لي من ذنب سوى أنني شقيق زوجة حسني البرازي. وأنا لم أعتد على حياة السجون فالرجاء نقلي إلى مكان آخر».

طيبت خاطره وطلبت إليه أن يجهز أغراضه. ثم أمرت مدير السجن أن يرسله في سيارة عسكرية إلى منزله.

حسني البرازي رئيس وزراء سابق

أخبرني حسن الخير أن قريب رئيس الوزراء السابق محسن البرازي هو الآخر موقوف في إحدى الزنزانات. كان حسني الزعيم قد عيّن حسني البرازي حاكماً عسكرياً في حلب عند بداية انقلابه وكان المقدم حسن الخير قائداً للدرك في حلب وتربطه صداقة قوية مع حسني البرازي. وعندما عيّن محسن البرازي رئيساً للوزراء، وكان هذا على خلاف مع قريبه حسني البرازي، أخذ يدس عليه عند حسني الزعيم، وأخيراً لفق له ولقائد الدرك تهمة بأنهما تلقيا رشوة من تجار أغنام تقدر بمئات الليرات الذهبية. اتجهت نحو زنزانة حسني البرازي ودخلت عليه، ثم حييته بكل احترام وأخبرته بأن انقلاباً على حسني الزعيم قد تمّ وأن حكم الإعدام قد نفّذ بحق الزعيم ومحسن البرازي، وطلبت إليه أن يرتدي ملابسه وأن يرافقني إلى زيارة الزعيم سامي الحناوي. فأجابني بكل عنفوان ـ وكأنه ليس موقوفاً في السجن ـ بأنه سيذهب أولاً إلى بيته وبعدها سيقرر موعد زيارته إلى سامي الحناوي. أكبرت فيه هذه الشجاعة والعنفوان وأجبته: «مثلما تأمر سيدي»، أوصلته إلى منزله.

أطلقت جميع المساجين الذين لم تصدر بحقهم مذكرات قضائية،

وكانوا بأعداد كبيرة؛ ثم نقلت المقدم إبراهيم الحسيني إلى المشفى العسكري كما نقلت شقيق حسني الزعيم ـ وكان ضابطاً في الشرطة ـ إلى المشفى أيضاً، وكان قد أجريت له عملية في أنفه وكان ينزف دماً.

عبد الحميد السراج:

كان عبد الحميد السراج مرافقاً لحسني الزعيم، وكان برتبة ملازم ثان في ملاك الشرطة العسكرية. اتصل بي اللواء سامي الحناوي وطلب مني تفتيش منزل حسني الزعيم علّي أجد فيه بعض المستندات التي تدينه وتبرر أو تضفي الشرعية على إعدامه. استدعيت عبد الحميد السراج ليرافقني وذلك لمعرفته بدخائل المنزل والمكاتب بصفته مرافقاً سابقاً لحسني الزعيم. استقبلتنا زوجة حسني الزعيم وكان الحزن والخوف باديين على وجهها. كانت حاملاً وعلى وشك الولادة، وكنت أعرفها عندما كنت طالباً في الكلية الحربية في حلب ـ وكنا طلاب الحربية نتردد على مقهى يدعى «الطبخ نفخ» وكانت تسكن في المبنى نفسه وهي من عائلة كريمة تدعى آل الباقي. قدمت لها تعازيّ ثم أعلمتها بأنني سأقوم بتفتيش المنزل وكلفت عبد الحميد بالمهمة. أخذ يفتح أدراج المكاتب بعصبية ويوجه الاتهامات لزوجة الزعيم بأنها قد عبثت بالمحتويات وأخفت الكثير منها، وتجبّر عليها فأخذت تبكي بحرقة وأقسمت أنها لم تمد يدها إلى شيء. لم يعجبني تصرف السراج تجاه سيدة أعدم زوجها وكان هو مرافقاً له وقد فعل ذلك لإرضائي والتقرب مني، واعتبرت تصرفه غير أخلاقي بل وانتهازياً فأمرته بالعودة إلى مركز الشرطة. طلبت إليها أن تعطيني الوثائق إذا ما كانت بحوزتها، فأقسمت مرة ثانية أنها لم تمد يدها إلى شيء وأن جميع محتويات المكاتب لا تزال على حالها. لم أر أو أعثر على ما يستحق الذكر، فسألتها إذا

كانت بحاجة إلى شيء؟ فقالت بأن سيارتها الخاصة قد صودرت وأنها بحاجة إليها من وقت إلى آخر لزيارة الطبيب. فأعدت لها السيارة وأعطيتها رقم هاتفي للاتصال بي عند الحاجة. ولم أرها بعد ذلك سوى مرتين:

المرة الأولى بعد الانقلاب علينا وإخراجنا قسراً إلى بيروت، وكانت قد تزوجت فزارتني وقدمت لي قطعتين من الجوخ وساعة أوميغا ذهبية، سرقت مني فيما بعد.

المرة الثانية بعد أربعين عاماً تقريباً وكنت أجلس في مقهى (Le paris) في باريس وإذا بسيدة تجلس إلى جانبي ثم تسألني: «ألست فلان؟» أجبتها: «نعم ولكن من حضرتك؟» قالت بعد أن رفعت النظارة السوداء عن عينيها: «ألا تعرفني؟» تفحصتها ملياً وأجبت بأنني كبرت في السن وضعفت ذاكرتي. فقالت: «أنا فلانة»، وكانت قد تغيرت بصورة عجيبة وقد أصيبت بمرض خبيث لم يمهلها سوى أشهر.

عدت إلى الشرطة العسكرية. وفور وصولي اتصلت بالمقدم فيصل الأتاسي رئيس الشعبة الأولى وطلبت إليه أن ينقل عبد الحميد السراج من الشرطة العسكرية إلى القامشلي. وفي اليوم الثاني صباحاً زارني العقيد أديب الشيشكلي في مكتبي وقال لي مازحاً: «يا أخ محمد أنا شو عاملك؟ لماذا طلبت نقل الصبي تبعي إلى القامشلي؟». بررت أسباب نقله وقلت إن انطباعي عنه أنه انتهازي ولا مجال لإبقائه في الشرطة العسكرية، فطلب مني أن أترك الموضوع للمكتب الأول، وأخذ الهاتف دون أن يستشيرني وطلب المقدم فيصل الأتاسي وقال له تكلم مع المقدم معروف؛ وبإلحاح من

الشيشكلي الذي كنت أحترمه وأحبه تركت للمقدم أتاسي حرية نقله إلى المكان الذي يريد.

كانت هذه الحادثة عقدة السراج تجاهي، فقد لاحقني بعدها في جميع أدوار حياتي عندما كان في الحكم، وبلغ به الحقد أن عمل بكل الوسائل لتصفيتي في لبنان مع المقدم غسان جديد. ولكنني كنت أكثر حذراً وحيطة منه. وكثيرون من الذين كانوا قريبين منه كانوا يبلغونني بمخططاته لأخذ الحذر في الوقت المناسب.

لعب عبد الحميد السراج دوراً كبيراً في سورية، فقد كان يلفق الاتهامات ضد أحرار سورية ممن قارعوا المستعمر، ثم يسوقهم إلى المحاكمات والسجون. ومن المؤسف والمستغرب أن يكون هذا الرجل أثناء الوحدة بين سورية ومصر هو مسؤول عبد الناصر القوي في سورية بل وحاكمها متجاوزاً الرجال الكبار من السياسيين المعروفين بوطنيتهم واستقامتهم وشفافيتهم. وإنني إذ أعطي نبذة عن حياة عبد الحميد السراج فليس بقصد التشهير ولكن ليعرف القارئ من هو هذا السراج؟

أسس وزير الداخلية صبري العسلي مدرستين بعد الاستقلال لتخريج ضباط وضباط صف في سلك الدرك: الأولى في دمشق لحاملي شهادة البكالوريا الثانوية ويتخرج المنتسب إليها بعد سنتين برتبة ملازم؛ والثانية في حلب ويشترط في المنتسب إليها أن يكون حاملاً لشهادة الكفاءة ويتخرج بعد سنتين برتبة مساعد (وكيل). ومن هذه المدرسة الثانية تخرج السراج برتبة وكيل وعمل في بعض مخافر الدرك في حلب، ثم صار رئيساً لمخفر قرب باب الفرج آنذاك. ومن هذا المكان تعرف إلى إحدى بنات الهوى وبقيت معه حتى وصل

إلى رئاسة المكتب الثاني في سورية. ثم تخلص منها في هذه الأثناء فوجدت مقتولة ومرمية في ساقية في أحد الشوارع المتفرعة من شارع (أبي رمانة). وفي أثناء خدمته في الدرك درس ونال شهادة البكالوريا وانتسب إلى الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم في دورة ٤٧ ـ ٤٨.

حاك السراج الكثير من المؤامرات والدسائس وزجّ في السجون الكثير من الأبرياء ووصل به الحال من السادية أنه ذوّب بالأسيد أحد أبرز مناضلي الحزب الشيوعي ويدعى فرج اللّه الحلو.

كان همي الوحيد بعد استلام الشرطة العسكرية أن أجعل منها قوة ضارية يصل ملاكها إلى لواء. وأجريت الكثير من المناقلات وانتقيت من الأفواج الكثير من الرقباء والجنود وأدخلتهم ملاك الشرطة، كما انتقيت بعض الضباط الذين كنت أعرف عنهم الانضباط والصلابة أمثال نور الدين كنج ونافع عبيد وبرهان أدهم وعدنان لوستان ومحمد كامل صالح وجودت أتاسي وغيرهم. وطلبت من قائد الجيش تزويد الشرطة العسكرية بكتيبة مصفحات فوافق على ذلك وطلب المصفحات من فرنسا، ولكنها وصلت متأخرة.

العقيد محمد ناصر:

كان العقيد محمد ناصر بحق من أذكى وألمع ضباط الجيش، وكانت له الكلمة الأولى في مجلس الدفاع العسكري، كما أن له الكثير من المريدين في صفوف الضباط صغار الرتبة. غير أن علته الوحيدة أنه ما كان «يرى في الجيش صوتاً أعلى من صوته. كان العقيد علم الدين قواس ـ وهو من الضباط الأكفياء ـ قد عيّن

معاوناً لقائد الجيش سامي الحناوي، وهو من الضباط الذين اشتركوا في الانقلاب ومن أعضاء المجلس الحربي الأعلى أيضاً. في أحد الأيام كنت أتناول طعام الغداء في النادي العسكري وكانت بقربي طاولة لعدد من الملازمين أذكر منهم سالم الأتاس، فأخذوا يرددون بصوت عالٍ كي أسمعهم أن أسعار الترفيعات من رتبة رقيب إلى رتبة مساعد تكلف كذا، ومن رتبة مساعد إلى رتبة ضابط بسعر أعلى؛ استدعيت سالم الأتاسي إلى طاولتي وأنّبته على هذا التصرف المنافي للأخلاق وأنهم سوف يدفعون ثمن هذه الفعلة غالياً، فأجابني بكل هدوء: «سيدي إن كل ما نقوله صحيح مئة بالمئة وإن مجتبى القواس ـ وهو شقيق العقيد علم الدين قواس ـ فتح مكتباً بالقرب من نادي الضباط يؤمه كل راغب في الترفع من الرقباء والمساعدين وغيرهم»، وإذا أردت أن تتأكد بنفسك فهو مستعد لمرافقتي إلى هذا المكتب.

طلبت إليه الكفّ عن هذا الكلام العلني وأن يرفع لي كتاباً بهذا الشأن. بعد أيام استدعاني سامي الحناوي إلى مكتبه بحضور رئيس المكتب الثاني محمود الرفاعي وطلب مني التحقيق مع العقيد علم الدين قواس عن صحة موضوع أخيه (مجتبى). فأجبته بأنني ضابط أقل منه رتبة وهو من رفاقنا في المجلس الحربي الأعلى وأعتقد أنه من الأفضل التغطية على هذه القضية بدون ضجة ونقل العقيد علم الدين قواس إلى الجبهة آمراً للواء هناك. ووافقني محمود الرفاعي على هذا الرأي وكلّف بنقل مجتبى قواس فوراً من دمشق إلى اللاذقية.

كان العقيد محمد ناصر ـ مع الأسف ـ هو وراء هذه الحملة على العقيد قواس. حزَّ في نفسي أن يكون ضابطان ممتازان مثل محمد ناصر وعلم الدين قواس على خلاف، فقلت بعفوية للواء سامي

الحناوي: «إننا لا يمكن أن نكون مرتاحين ما دام العقيد ناصر في الأركان»، فأجابني: «وماذا ترى؟» قلت: «إن العقيد ناصر بعلمه وذكائه وكفاءته أفضل ضابط لإدارة الكلية الحربية ويكون في الوقت نفسه آمراً للمنطقة الوسطى». ويشهد اللّه أنني كنت فخوراً ومعتزاً بوجود ضابط بمثل هذه الألمعية والذكاء من منطقتي مثل محمد ناصر، وكنت أكنّ له كل محبة واحترام.

في اليوم التالي نقل العقيد علم الدين قواس إلى الجبهة آمراً للواء وسفّر أخوه مجتبى إلى اللاذقية. واستدعى اللواء سامي الحناوي العقيد ناصر إلى مكتبه وسأله: «ما رأيك في أن تكون آمراً للمنطقة الوسطى ومديراً للكلية الحربية، فالكلية بحاجة إلى ضابط كفؤ من أمثالك؟». شكره العقيد ناصر على هذه اللفتة الكريمة وأبدى سروره المصطنع وسأل اللواء سامي ببراءة مصطنعة أيضاً: «أريد أن أعرف من الذي اقترح عليكم هذه الفكرة الطيبة سيدي لأشكره؟» فأجابه سامي الحناوي بطيبة قلب: «إنه صديقك محمد معروف». لم يمض على هذه الحادثة أكثر من أسبوعين حتى وصلني مرسوم موقّع من مجلس الدفاع الأعلى ومن قائد الجيش سامي الحناوي بتخفيض ملاك الشرطة من فوج إلى سرية، بينما كنت أنا أسعى لإيصاله إلى ملاك لواء. كان المرسوم الجديد مدروساً بإتقان إذ إنه يحصي عدد الأفراد والضباط والآليات... إلخ، مما يعني أن آمرية الشرطة سوف تسند إلى ملازم أو رئيس وعليّ بالتالي أن أترك قيادة الشرطة العسكرية فأنا برتبة أعلى. أخذت المرسوم ودخلت على سامي الحناوي وسألته: «ما هذا سيدي؟ أتريد أن أترك الشرطة العسكرية؟» فاستغرب وقال لي بأن العقيد ناصر «أتاني بهذا المرسوم الموقع من مجلس الدفاع الأعلى ولم أتحقق من خلفيته ونتائجه فوقعته، ولكن على كل حال سوف يلغى».

دخلت على العقيد عزيز عبد الكريم قائد سلاح المدفعية وهو من ألمع الضباط وأكثرهم إلماماً في الشؤون العسكرية وخاصة سلاح المدفعية، فعرضت عليه المرسوم واستغربت كيف وقع عليه وهو عضو في مجلس الدفاع الأعلى؟ فأقسم لي بأنه ما كان يعلم ما يراد من خلفية هذا المرسوم، وأن العقيد ناصر طلب منه توقيعه فوقعه.

وسأسرد هذه الواقعة البسيطة لأؤكد صحة قولي عن العقيد ناصر إنه من ألمع الضباط ذكاء وحضور بديهة: أخذ العقيد عزيز عبد الكريم الهاتف واتصل بالعقيد ناصر وقال له: «أود أن أشرب عندك فنجان قهوة»، فأجابه على الفور: «تفضل أنت ومحمد معروف...!». بادرني العقيد ناصر بعد تحيته بالقول: «محمد معروف أنا عظمي ثخين ومن الصعب ابتلاعه» فأجبته: «ولماذا تبادرني بهذه اللجهة العدائية؟» فأجاب: «أليس أنت من اقترح نقلي إلى المنطقة الوسطى؟». عرفت عند ذلك أن اللواء سامي الحناوي قد أطلعه على اقتراحي، فأجبته: «وماذا في ذلك؟ أليس قائد المنطقة الوسطى ومدير الكلية الحربية أفضل من الشعبة الثالثة؟». أجاب: «ليس أنت من يقرر ما هو الأفضل بالنسبة لي»، فأجبته: «ولست أنت من يقرر إبعادي عن الشرطة العسكرية، ولا تنس أنني عضو في المجلس الحربي الأعلى». واشتد النقاش فتدخل العقيد عزيز عبد الكريم وهدأ الجو وأصلح بيننا. ويشهد اللّه أن احترامي لهذين الضابطين الكبيرين وإعجابي بتفوقهما في جميع المجالات كان مدعاة فخري واحترامي. ولهذا كنت قد اقترحت يوماً على العقيد عزيز عبد الكريم أن يتولى رئاسة الأركان، وكنت قد أقنعت خالد جادا ومحمود رفاعي وعصام مريود في دعم هذا الاقتراح عند تقديمه، ولكن العقيد عزيز أجابني: «إياك أن تطرح

هذا الموضوع، فهناك الكثيرون من الضباط الذين هم أقدم مني. ثم لا تنس بأنني من طائفة معينة ولا يجوز حرق المراحل». لم يعجبني ـ شخصياً ـ تبريره الثاني؛ وانتهت القصة بيني وبين ناصر فبقي هو في مكانه في الشعبة الثالثة وبقيت أنا في الشرطة العسكرية.

زوجة محسن البرازي:

كنت في مكتبي وإذا بعامل الهاتف يخبرني أن «زوجة محسن البرازي على الخط فماذا أقول لها؟». تكلمت معها فبادرتني بالقول: «هل بإمكاني أن أراك ولو لخمس دقائق؟» وألحّت في ذلك، فقلت لها: «كيف بإمكاني أن أساعدك؟ هل تتعرضين لمضايقات؟ إنني جاهز للمساعدة». لكنها أصرّت على مقابلتي شخصياً؛ وماطلت... وبعد أيام اتصلت ثانية للموضوع نفسه؛ ثم اتصلت للموضوع نفسه ابنة إحسان الشريف ـ ولا أذكر اسمها ـ ولكنها قالت إنها رفيقة زوجة محسن البرازي في الدراسة وقالت: «لعل عندها أشياء تريد أن تخبرك عنها، وفي أسوأ الحالات فهي تريد أن تشكرك على موقفك من زوجها». وحددت الموعد وذهبت لمقابلتها في بيتها وكانت الساعة الرابعة بعد الظهر. ذهبت بثياب مدنية ولم يكن معي مرافقة، قرعت الجرس فأدخلتني الخادمة إلى الصالون الثالث وكان شبه مظلم، وجلست أنتظر. ومضى ما لا يقل عن عشرين دقيقة فتوجست خيفة، وندمت على مجيئي ولم أكن أحمل سلاحاً. ثم أطلت أخيراً زوجة محسن البرازي مجللة بالسواد من رقبتها إلى أخمص قدميها وعن يمينها وشمالها بناتها الثلاث باللباس الأسود نفسه، وقفت عند باب الصالون وبدون تحية راحت تشتم من قتلوا زوجها بأقذع الألفاظ وخاصة سامي الحناوي. ثم قالت كيف تتجرؤون أن تقتلوا هذا العالم الكبير؟ ثم أخذت تعدد مناقب

زوجها، مهددة بأن لحم سامي الحناوي سوف يفرم، وبقيت على هذه الوتيرة الحادة لعشر دقائق ربما. وقفت وكان العرق يتصبب مني وقلت لها: «ألهذا طلبت مقابلتي؟ إن هذا الكلام الذي لا أريد سماعه قد يرتد عليك بأوخم العواقب»، خففت من ثورتها وربما تراجعت قائلة: «أنا لا أعدّك من هذا الطغمة وموقفك النبيل من زوجي يستحق الشكر». خرجت واتصلت برفيقتها ولا أدري ماذا وجهت لها من كلام ولوم.

اللواء عبد اللّه عطفة:

عيّن اللواء عبد الله عطفة وزيراً للدفاع في الحكومة التي ألفها هاشم الأتاسي في بداية الانقلاب الثاني، وكان في السابق رئيساً للأركان، نُحي عن منصبه بعد المعركة الخاسرة بين العرب واليهود على شواطئ طبريا وعيّن مكانه الزعيم حسني الزعيم.

كنت في مكتبي في قيادة الشرطة العسكرية، فعرض عليَّ البريد للاطلاع والتوقيع كالمعتاد صباح كل يوم. كان ضمن البريد تقرير موجّه إلى قائد الشرطة العسكرية دون توقيع ومضمونه: «إن اللواء عطفة يذهب كل خميس بعد الدوام إلى عاليه في لبنان وهناك يوافيه رجل أشقر أزرق العينين طويل القامة ويدخل البيت الذي دخله عطفة ويختليان لمدة طويلة»، وخلاصة التقرير أن اللواء عطفة يتآمر مع إحدى الجهات الأجنبية ويرجح أن تكون بريطانية. ولم أعر هذا التقرير أي أهمية. في اليوم الثاني استدعاني اللواء سامي الحناوي إلى مكتبه بحضور محمود الرفاعي رئيس الشعبة الثانية وناولني التقرير نفسه وقال لي: «ما رأيك؟» فأجبته: «سيدي لقد تلقيت تقريراً مماثلاً له أعتقد أنه بالخط نفسه، وماذا بإمكان ضابط مسرح مثل عبد الله عطفة أن يعمل؟»، تدخل محمود الرفاعي

وقال: «يجب أن نعرف صحة هذا التقرير»، ثم طلب مني اللواء سامي أن أحقق في الموضوع.

كان إبراهيم الحسيني آمر الشرطة العسكرية أيام حسني الزعيم قد شكل شعبة سياسية ترتبط مباشرة بآمر الشرطة العسكرية، ينتقي عناصرها بنفسه من المدنيين، وكان على رأسها مساعد متقاعد من الجيش كنيته على ما أذكر (عيسى). استدعيته إلى مكتبي ووضعته في جو الخطة التي سيقوم بها لمراقبة اللواء عطفة عند ذهابه إلى بيروت نهار الخميس ورفع تقرير بذلك. وفي نهار السبت صباحاً كان التقرير المفصل حول الموضوع على مكتبي. وخلاصته: «بعد متابعة اللواء عطفة من محطة إلى أخرى، وصل اللواء عطفة إلى عاليه ودخل أحد المنازل. وبعد برهة وجيزة وافاه شخص بالأوصاف نفسها التي ذكرت في التقرير الأول (أزرق العينين... إلخ) وقد استرقت السمع إلى بعض نتف من الحديث الذي يدور بينهما وكان معظمه عن الجيش وضباطه وعن السياسيين وغير ذلك...». استرعى انتباهي أن التقرير الأول والتقرير الثاني ـ هذا ـ مكتوبان بالخط نفسه، وتساءلت هل يعقل أن يجلس وزير دفاع ومسؤول أجنبي بالقرب من باب البيت ويتمكن المساعد من استراق السمع إلى أحاديثهما؟ استدعيت عيسى وكنت أغلي من الغضب وسألته: «كيف تمكنت من التقاط المحادثات التي دارت بين اللواء عطفة والزائر؟»، فأجاب: «وقفت وراء الباب ووضعت أذني على الفتحة لأسترق السمع»؛ كنت أحمل كرباجاً أضعه على الطاولة، أخذته وضربته به على وجهه وقلت له: «يجب أن تخبرني الحقيقة وإلاّ!»، فأخذ يقسم بالأيمان المغلظة أن كل ما قاله صحيح. اتصلت بعزت حسن مدير سجن المزّة وقلت له: «أريد أن تستجوب عيسى بخصوص هذا الموضوع وبإمكانك استعمال جميع الأساليب

للوصول إلى الحقيقة»، وعزت حسن يحنّ إلى أوامر كهذه. وكانت النتيجة كالآتي:

كان المساعد عيسى مرافقاً للواء عطفة فاستغل منصبه وأخذ يهرب ويسمسر من وراء ظهر اللواء، وعندما علم به اللواء عطفة وبتجاوزاته سرّحه من الجيش. فانتقم منه بهذه الطريقة.

نذير فنصة:

نذير فنصة هو عديل حسني الزعيم ويقال إنه كان مستشاره الخاص والمؤتمن على أسراره. طلبني الزعيم سامي الحناوي إلى مكتبه وقال لي: «يقال إن نذير فنصة قد تلقى من الملك فاروق هدية من العقود والخواتم تقدر بالملايين ومثل هذه الهدايا هي من حق الشعب فاعمل على جلبها». ذهبت إلى سجن المزّة واستدعيت نذير فنصة إلى مكتب مدير السجن وسألته عن هدية الملك فاروق فلم ينكر. طلب من زوجته تسليمي هذه المجوهرات على أن تسجل عددها ونوعيتها؛ تمنعت في البداية ثم قبلت بعد توسلات نذير وإلحاحه إذ إن هذا الرفض سينقلب عليه.

عندما اتصلت بزوجته أخبرتني أن الهدية مودعة في بلودان عند مدير الفندق. استلمتها من مدير الفندق ووقعت إشعاراً باستلامها، وكانت ضمن علبة فاخرة ولم أكن في حياتي قد عرفت أي شيء عن الألماس أو غيره من الجواهر. وفي مكتب اللواء سامي الحناوي استدعينا أحد الصاغة وأخبرنا أن المجوهرات كانت من نوع «التوباز الأصفر الزهيد الثمن»، وأن ثمنها لا يتعدى العشرة آلاف ليرة سورية. فأعيدت هذه المجوهرات إلى نذير فنصة بعد خروجه من السجن.

دعيت إلى العشاء في مطعم مطار المزّة مع أديب الشيشكلي وبعض الرفاق، ولا بد لمن يسهر مع الشيشكلي أن يتأخر في السهر. افترقنا حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل وخطر ببالي أن أزور سجن المزّة لأتأكد إذا ما كانت تعليماتي وأوامري للمساعد عزت حسن بأن لا يعذب أو يضرب أي سجين إلاّ بأمر مني ـ تنفذ أم لا؟ عند وصولي إلى باحة السجن سمعت فرقعة بنادق وأوامر بالتحضير لإطلاق النار، ورأيت فصيلاً من الشرطة العسكرية مصطفاً على أهبة الاستعداد لإطلاق النار. عندما رآني مدير السجن ـ وهو يعرف سيارتي ـ اتجه نحوي مسرعاً فسألته عن الأمر: فأخبرني أن الرئيس صلاح البزري ـ المعيّن مكان محمود الرفاعي في المكتب الثاني بسبب غيابه ـ يحقق مع نذير فنصة لانتزاع الأسرار منه. غضبت واستأت كثيراً من هذه الطريقة في التحقيق، وطلبت من الرئيس البزري أن يغادر المكان فوراً. ثم اتجهت نحو نذير فنصة الذي كان مقرفصاً وهو بحالة من الرعب الشديد، كان لا يقوى على الوقوف ولا الكلام فأمرت اثنين من الشرطة أن يحملاه إلى الحمام ليغتسل ويبدل ثيابه وسوف أكون في انتظاره في مكتب السجن.

أعيد إلى المكتب فأمرت مدير السجن أن يقدم له الشاي، وكلما هممت بالخروج كان يتمسك بي ويقول: «دخيلك لا تدعهم يقتلونني». وكنت أطيّب خاطره، وكي أعيد له شيئاً من رباطة الجأش أمرت مدير السجن أن ينقله من الزنزانة إلى غرفة خارجية وأن يستدعي أولاده وعائلته في الصباح ليتناولوا الإفطار معه.

الانتخابات النيابية:

كانت النقطة الأولى في برنامج الحكومة الجديدة هي الإعداد لقانون انتخاب جديد ثم انتخاب الجمعية التأسيسية. وقد أقرّ القانون

خفض عدد النواب من ١٣٦ إلى ١١٤ نائباً أي بتمثيل نائب واحد لكل ٣٠ ألف مواطن. ومنحت المرأة المتعلمة حق الانتخاب لا الترشيح. فوزعت المقاعد على الطوائف حسب نسبة كل طائفة في دائرتها الانتخابية، وحدد موعد الانتخاب في الخامس عشر من تشرين الأول. وأصدر اللواء سامي الحناوي بياناً أكّد فيه أن الجيش بعيد عن السياسة، وطلب عدم التدخل في الانتخابات كما أمر جميع العسكريين ضباطاً ورقباء وجنوداً بالابتعاد عن الاشتراك في النشاطات الانتخابية وعن حضور الاجتماعات والمهرجانات الانتخابية.

عهد إلى أكرم الحوراني وزير الزراعة في الحكومة بالإشراف على المديرية العامة للدعاية والنشر والإذاعة. وهذه المديرية مخولة بالإشراف على شؤون الرقابة وامتيازات الصحف وترخيص المطبوعات. وفصلت دار الإذاعة عن وزارة البرق والبريد ونقلت إلى مديرية جديدة.

قبيل بدء الانتخابات طلبني السيد رشدي الكيخيا إلى مكتبه مع كل من محمود الرفاعي رئيس المكتب الثاني وأحمد العظم مدير الأمن العام ومحمد علي عزمت قائد الدرك. واستهل كلامه بأنه لا يقبل بأي شكل من الأشكال أي تدخل في الانتخابات، وأنه تكلم مع اللواء سامي الحناوي بهذا الخصوص وأنه سوف يستقيل ويسحب جميع وزرائه من الحكم إذا شعر بأي تدخل، فهو يريد انتخابات حرة ونزيهة، وشدد على أن مهمتنا محصورة بحفظ الأمن.

عرفت رشدي الكيخيا عندما كنت مسؤولاً، وعرفته بعد خروجي من السجن والبلاد، فلم أر رجلاً مثله عفّ اللسان واليد، لا يهتم بالمناصب ولا بالمنافع الشخصية. وقد عرضت عليه رئاسة الدولة

مراراً فرفضها. كما أنه عاش في العشرين سنة الأخيرة من حياته عيشة متقشفة ولم يقبل يوماً من أي دولة عربية أي مساعدة. وقد عرضت عليه الكثير من المساعدات فرفضها. وقد أرسل إليه أحد الملوك مساعدة فأعادها متبرعاً بها للجيش «إذ إن هبة الملوك لا ترد»؛ ومات في قبرص وأظن أنه دفن هناك رحمه اللّه.

طلب مني اللواء سامي الحناوي الحضور إلى مكتبه، وكان في المكتب عصام مريود وخالد جادا، خاطبني الحناوي قائلاً: «إن الانتخابات في حماه مغلقة لقائمة عبد الرحمن العظم وحسني البرازي ويجب مؤازرة أكرم الحوراني». طلب خالد جادا وعصام مريود مؤازرة أكرم الحوراني وقالا إن لا أمل له في النجاح إلاّ إذا شعر الناخبون أن الحكومة تقف إلى جانبه، وإنه لا يجوز في هذا الوقت بالذات أن يكون أكرم الحوراني خارج المجلس النيابي. كنا جميعاً موافقين، فتقرر إرسال قوة عسكرية إلى حماه وتعيين المقدم سليمان ناجي آمراً للمنطقة. وعيّن الملازم محمد كامل الصالح ـ وهو قريب لي ـ في الشرطة العسكرية هناك.

جرت الانتخابات ولم يتمكن سليمان ناجي من التأثير على أحد في مدينة حماه. وقد أعلمنا بأن لائحة عبد الرحمن العظم تكتسح الموقف. وكان الوضع مختلفاً في ريف حماه، حيث الغالبية من العلويين وكثير منهم من عشيرة محمد كامل صالح، فتمكن من التأثير على بعضهم فانتخبوا أكرم الحوراني. وهكذا نجح أكرم الحوراني بفارق ١٢٨ صوتاً عن آخر مرشح في قائمة عبد الرحمن العظم وهو الشاعر بدر الدين الحامد. وقد أبرزت الصحف الأجنبية أن الناخبين تمتعوا بحرية تامة في مركز الاقتراع وفي اختيار مرشحيهم؛ وبشهادة كل من عرف الانتخابات في السابق فإن هذه

الانتخابات كانت الأنظف على الإطلاق ـ إذا استثنينا محافظة حماه. وكالعادة فلا بد للفاشلين من أن يتذرعوا بحجج لا تمت إلى الحقيقة بصلة. وقد سقط في هذه الانتخابات المرشحان عن حزب البعث في دمشق وهما ميشيل عفلق وصلاح البيطار، كما سقط الدكتور وهيب الغانم في قضاء اللاذقية، وقد اتهمني زوراً بأنني وراء سقوطه، وأنا شخصياً ـ ويشهد اللّه ـ لم أتدخل في هذا الأمر. ولقد كنت معجباً بالدكتور وهيب، فهو كان يعاين الكثير من المرضى المحتاجين دون ثمن، كما كان يجوب القرى مع بعض رفاقه البعثيين فيعاين المرضى دون مقابل. ويرجع سبب فشله ـ في رأيي ـ إلى أن المرشح ضده آنذاك كان من عشيرة الحيدريين التي ينتمي إليها وهيب الغانم نفسه ـ فانقسمت العشيرة بينهما، كما أن حزب البعث في ذلك الوقت كان قليل العدد ويقتصر على بعض طلاب المدارس. يضاف إلى هذا سبب آخر وهو أن بدوي الجبل وأحمد علي كامل ـ اللذين لم يكن لهما مرشح في قضاء اللاذقية ـ وقفا ضده، إذ كان على خصومة معهما. كما كان السيد أسعد هارون يمون على التركمان والأكراد والأرمن في هذا القضاء وقد وقف هؤلاء مع خصمه. وهكذا فشل الدكتور وهيب؛ سامحه الله ـ فقد اتهمني بغير حق.

فاز حزب الشعب بأكثرية نسبية في الجمعية التأسيسية؛ وفاز المستقلون وبعض الوطنيين الذين لم يلتزموا بمقاطعة الانتخابات بأربعين نائباً؛ وفازت الجبهة الإسلامية بأربعة مقاعد؛ وشغل نواب العشائر تسعة مقاعد؛ ولم يحالف البعثيين الحظ فلم ينجح منهم إلاّ جلال السيد وقد نجح بأصوات العشائر وأبناء بلدته دير الزور لا بصفته الحزبية. وبحق واقتناع فإن جلال السيد كان رجلاً كبيراً جداً في أخلاقه ووطنيته وعلمه وقد ابتعد عن ميشيل عفلق والبيطار

بعد اندماج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي الذي كان يتزعمه الحوراني.

نجيب الريّس:

في اليوم الثاني لانتخابات حماه وفوز أكرم الحوراني ظهرت افتتاحية نجيب الريّس في جريدة «القبس» كما يلي:

> تميزت هذه الانتخابات الرسمية بظواهر عجيبة وكثير من الشذوذ والمفارقات. ولكن الظاهرة التي حار المراقبون في تعليلها ولم يجدوا لها جواباً، هي هذه المعاملة المتناقضة التي يعامل بها وزيران من وزراء الدولة كلاهما مرشح للنيابة. واحد يكدح ويعرق ويلهث هو وحزبه يجمع أصواتاً تكفل له النجاح فلا يجد غير الإعراض [ويعني به ميشيل عفلق] وآخر تحشد له كل أنواع القوة المادية والمعنوية في هذه الدولة لتفرضه نائباً ولتجمع له الأصوات بجميع الوسائل من الضغط والإرهاب [ويعني به أكرم الحوراني] فهل يجوز أن يكون في الحكومة الواحدة وزراء مضطهدون وآخرون مدلّلون؟ فوزير الزراعة في حماه أكرم الحوراني تسجى له المواكب والكتائب المسلحة في المدينة والريف، وتطوف المصفحات غادية رائحة تتهادى وتزمجر وترابط في الساحات العامة والشوارع، ويفتش رجال الجيش الداخلين والخارجين من المدينة وإليها ويتحرّون حتى المرشحين من أعضاء القائمة الثانية. والوزير في ظل هذه المواكب المسلحة يطوف بسيارته الرسمية بعض القرى والأحياء واعداً باسم الحكومة والجيش أنصاره بالمن والسلوى ومتوعداً خصومه يوم عبوس قمطرير.

استُدعيت إلى مكتب اللواء سامي الحناوي، وكان المجلس الحربي مجتمعاً بكامل أعضائه، فبادرني اللواء سامي بالسؤال: «هل اطلعت على افتتاحية «القبس» لنجيب الريّس؟»، أجبته: «نعم سيدي»، قال: «عليك يا محمد اعتقال نجيب الريّس وسوقه إلى سجن المزّة»، فأجبته بكل برودة أعصاب: «سيدي لا يمكنني اعتقال رجل وطني، وهو إلى ذلك من أعزّ أصدقائي»، فردّ عليَّ ولأول مرة بصورة آمرة: «أنا آمرك بتوقيفه!» وأجبت مرة أخرى «بأنني أفضل الاستقالة على توقيف أعزّ أصدقائي نجيب الريّس». تدخل محمود الرفاعي قائلاً: «سيدي يجب أن لا نحرج الأخ محمد فالموضوع محلول، وأنا سأتصل بمدير الأمن العام المقدم أحمد العظم وأطلب منه اعتقال نجيب الريّس وسوقه إلى سجن المزّة». في صباح اليوم التالي كانت سيارة جيب تقف أمام الشرطة العسكرية وبداخلها نجيب الريّس وأحد معاونيه في التحرير ويدعى عباس الحامض. وكان شباك غرفتي مطلاً على الشارع وبمحاذاته، أشرت للسيارة بيدي للذهاب، ولكن نجيب الريّس صرخ بصوت عال: «ولو يا أخ محمد ألا نستأهل عندك فنجان قهوة هذا الصباح؟». خرجت من مكتبي واستقبلتهم على الباب، وبعد أن شربوا القهوة أخبرتهم بما جرى أمس فقال نجيب: «إنني أفضل ألف مرة أن تعتقلني أنت على أن يعتقلني ضابط آخر». رافقته بسيارتي إلى سجن المزة وطلبت من آمر السجن عزت حسن أن يحضر له سريراً من المشفى العسكري ويضعه في الغرفة المطلة على الحديقة على أن لا يغلق عليه الباب فيمكنه الدخول والخروج متى يشاء، وعلى أن تلبى جميع مطاليبه ويقدم له الطعام من أحد المطاعم، وكنت أزوره ليلاً.

لم يطل توقيفه، وفي اليوم الثالث زارني نقيب الصحافة نصوح بابيل وبعض أعضاء النقابة وطلبوا مني تأمين مقابلة مع الزعيم سامي

الحناوي. أمنت كل أسباب النجاح لهذه الزيارة وطلبت من محمود الرفاعي ـ رئيس المكتب الثاني ـ أن يكون حاضراً معهم وأن يدعم وجهة نظري ووجهة نظر الصحافيين بالإفراج عن نجيب الريّس. عندما وافق اللواء سامي الحناوي على إخلاء سبيله نظر إليَّ باسماً وقال: «مرّ عليَّ أنت والأستاذ نجيب». في أثناء المقابلة مع نجيب الريّس قال له اللواء سامي الحناوي: «لقد كانت افتتاحيتك قاسية على الجيش. ولكن ما هذه الصلة القوية بينك وبين محمد؟ لقد وضع استقالته بسببك؟».

كان نجيب علماً من أعلام الصحافة ـ وهو صاحب جريدة «القبس» ـ وكان عضواً مميزاً في الكتلة الوطنية. كان فارس الصحافة بلا منازع في عهد الانتداب وعندما خيّم كابوس الاحتلال على الصدور والأقلام، اجتاحت افتتاحيات نجيب الريّس الطلاب في مدارسهم والتجار في مخازنهم وجماهير الشعب في أحيائهم، حتى إن «القبس» كانت تباع في السوق السوداء. رحم الله نجيب الريّس فكلما ذكرت مفاخر النهضة الوطنية كان نجيب الريّس في طليعة القوافل التي مشت إلى السجن وإلى المنفى وإلى الجهاد في سبيل الوطن؛ وهو القائل في سجن أرواد:

يا ظلام السجن خيّم
إننا نهوى الظلاما
ليس بعد الليل إلاّ
فجر مجد يتسامى

فصار نشيداً للمناضلين.

لقد ارتبطت معه بصداقة متينة وكان يتردد على مكتبي كثيراً. وكنا نتداول في الكثير من الأمور السياسية؛ ولم أختلف معه يوماً إلا

على شخصية أكرم الحوراني. فقد كان يراه قمة في الحقد والانتهازية ومغامراً، فيما كنت أعدّه من الزعماء الوطنيين المخلصين (وكان على حق). ولقد اختلف نجيب مع رفاقه في الحزب الوطني في أواخر عهد حسني الزعيم عندما أرادوا مهادنة الزعيم بتأثير من محسن البرازي.

٩

الاتحاد مع العراق

باشرت الحكومة السورية برئاسة الأتاسي ووزير خارجيته ناظم القدسي وأسعد طلس معاون وزير الخارجية، وهو عديل سامي الحناوي، مهمة المفاوضات مع العراق. وكانت هناك طروحات عدة منها:
أولاً، وحدة الجيش والاقتصاد والخارجية،

وثانياً، دولة ثنائية الشكل تحتفظ سورية بنظامها الجمهوري ويشكل مجلس اتحاد أعلى بتمثيل سوري ـ عراقي متساوٍ، على أن يتناوب ممثلو البلدين على رئاسة هذا المجلس الأعلى، ومن ثم يكون الاتحاد الكامل بين البلدين. وكان أنصار العراق يقولون بأن فيصل الأول الذي توج ملكاً على سورية هو الملك الشرعي، وقد أيّدت هذه الفكرة العناصر السورية الاقتصادية والتجارية ورأت فيها افتتاحاً

لأسواق العراق أمام المنتوجات السورية. كما أن هذه الفكرة ستكون الخطوة الأولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة. وقد كان لإخفاق الدول العربية في حربها مع الصهاينة في فلسطين وللتهديد الصهيوني المستمر، أثر كبير في طرح هذه الفكرة على برنامج العمل العربي كضرورة من أمس الضرورات.

استشيرت بريطانيا من قبل سورية والعراق، لكنها لم تكن على استعداد للانخراط في المحادثات لأن ذلك قد يربك علاقتها مع أميركا وفرنسا كما أنه سيربك علاقتها مع مصر والسعودية. وإذ لم تكن لتعارض شكلياً قيام اتحاد طوعي بين البلدين، إلاّ أن أي شكل من أشكال الاتحاد الذي يمس الحقوق العسكرية البريطانية الممنوحة لها بموجب المعاهدة البريطانية ـ العراقية لن يكون مقبولاً. ولهذا فإن بريطانيا قامت بشكل أو بآخر بإعاقة المشروع وبوضع العراقيل أمام المحادثات السورية ـ العراقية.

وسوف أورد هذه الحادثة التي جرت معي شخصياً لأثبت أن بريطانيا كانت تلعب على الحبال وأنها لم تكن، ضمناً، مع التقارب السوري ـ العراقي بالرغم من أن الكثيرين كانوا يعتقدون العكس أي أنها كانت تشجع هذا التقارب:

أقامت قيادة الجيش حفلة كوكتيل على شرف الملحقين العسكريين ورؤساء البعثات الأجنبية في نادي الضباط، وحضر ضباط القيادة وأعضاء المجلس الحربي الأعلى، وكنت واحداً من الحاضرين.

أثناء الاحتفال تقدم مني الملحق العسكري البريطاني وبصحبته رجل مدني عرّفني إليه بأنه الوزير المفوض البريطاني، وكان اسمه على ما

أذكر (مستر مان)؛ وبعد تبادل الأنخاب والمجاملات سألني، وكان يجيد العربية والفرنسية: «أين وصلتم في محادثاتكم مع العراق؟ وما الجديد في هذه المحادثات؟» فأجبته: «أنا رجل عسكري وهذه الأمور من صلاحيات الوزارة». وبعد مداورات وأخذ وردّ قال لي بالحرف الواحد: «كولونيل معروف، إن من يمشي بخطوات متسرعة أكبر من إمكاناته فإنه سوف يتعثر»، فأجبته فوراً: «يا سيادة الوزير أنا رجل عسكري أتلقى الأوامر وأنفذها، ولست ملماً بهذه الأمور، وهذا وزير الخارجية السورية وبإمكانك أن تبحث الموضوع معه»، وأمسكت بيده واتجهنا نحو ناظم القدسي.

بعد انتهاء الحفل اتصلت بناظم القدسي، وزير الخارجية، وقصصت عليه ما دار بيني وبين الوزير البريطاني وقلت له: «لقد لمست منه بأن بريطانيا ـ على عكس ما نتصور ـ ليست مع التقارب السوري العراقي»، فأجابني الوزير بالحرف الواحد: «إن من يؤمن بقضية ما يجب أن لا يقف أمام الصعوبات والمخاطر».

موقفي من الاتحاد:

كان موقفي الشخصي في البداية معارضاً لكل شكل من أشكال الاتحاد مع العراق، كما كانت ثمة دوافع آنية وشخصية تحدو بي للوقوف ضد هذا الاتحاد. إذ ماذا كنت أريد أكثر مما أنا عليه: فأنا مدير للشرطة العسكرية وعضو في المجلس الحربي الأعلى وكلمتي مسموعة، وأنا محبوب من الضباط. وقد أعرّض كل هذا للضياع فيما إذا حصل اتحاد مع العراق.

وكنت في هذا الأمر على خلاف دائم مع الرفيق العزيز عصام مريود الذي كان يعمل بكل قوة وعقيدة لتحقيق هذا الاتحاد.

ووصل الخلاف بيننا مرة بأن أقسم ألاّ يدخل مكتبي بعد؛ كما أن الأخ الوفي محمود رفاعي كان بكليته مع الاتحاد وهو أكثرنا ثقافة وتمرساً بالسياسة. كذلك كان اللواء سامي الحناوي ـ وبتأثير من عديله أسعد طلس ـ مؤيداً للاتحاد.

وصلت متأخراً إلى مكتبي حوالي الثانية عشرة وأنا جد حزين بسبب اختلافي مع أحسن أصدقائي وأعزّهم على قلبي عصام مريود ومحمود الرفاعي. أخذت الهاتف وطلبت القصر الجمهوري فأجابني المدير العام للقصر الأستاذ فؤاد الحلبي فطلبت منه مقابلة مع الرئيس هاشم الأتاسي إذا أمكن. استمهلني قليلاً ثم عاد ليقول: «تفضل الآن». دخلت على الرئيس وكان قد تجاوز السبعين وكله وقار وحشمة. وما عرفته شخصياً عنه ـ وهو أمر مجمع عليه ـ أنه من أفضل الرجال الذين عملوا في الحقل الوطني إخلاصاً وشجاعة ووطنية. قلت له: «سيدي جئت لأستشيرك في موضوع يشوش فكري ولا أعلم كيف أتصرف ولا إلى أي اتجاه أتوجه. ما رأيك في فكرة الاتحاد مع العراق؟». ترك كرسيه، رحمه الله، وجلس إلى جواري ووضع يده على كتفي وبكل وقار قال: «يا بني أنت تعلم أن العالم الخارجي بأجمعه يقف مع إسرائيل عسكرياً وسياسياً، واللّه لن تقوم لسورية قائمة إلاّ إذا اتحدت مع العراق، فالعراق قوي في جيشه وهو أكبر الجيوش العربية وأقدمها، وهو غني بثروته التي لا تحد وهو جار لنا. وقد كان العراق دائماً مع الذين ناضلوا ضد الانتداب الفرنسي وكان لنا الدعامة والسند. امشوا في هذا الطريق فهو الطريق الصحيح، واللّه يوفقكم». شكرته وخرجت وكلّي إيمان وقناعة بكل كلمة قالها.

عدت إلى مكتبي واتصلت بعصام وطلبت إليه أن يوافيني إلى مكتبي

فرفض، وألححت عليه وقلت لا بد من الحضور فقال: «أترسل الشرطة العسكرية لجلبي؟»، قلت له: «تعال هناك أمور استجدت وأنباء سوف تفرحك»؛ وصل إلى مكتبي وهو بحالة من العصبية المعروفة عنه وقال: «هات لنشوف شو عندك يفرح؟». أخبرته باجتماعي مع رئيس الجمهورية وبما قال لي، وأنني مؤمن بكلامه وأني الآن «معكم على السراء والضراء». عانقني عصام والدموع في عينيه واتصل بمحمود الرفاعي فوراً فحضر إلينا وكانت فرحته كبيرة.

علم اللواء سامي الحناوي من محمود الرفاعي بموقفي الجديد فاستدعاني إلى مكتبه وبطيبته المعتادة قال: «يا أخ محمد واللّه لست طالب مراكز ولا طالب مال ولا أريد لهذا البلد سوى القوة والعزة. ولقد سرّني ما سمعته عنك، وفقكم اللّه».

كانت الجمعية التأسيسية في أول جلساتها وهي مخصصة لانتخاب رئيس للجمعية، ففاز السيد رشدي الكيخيا بنسبة كبيرة، كما انتخب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية على أن يمنح حق ممارسة السلطتين التنفيذية والتشريعية. غير أن بعض النواب ـ وعلى رأسهم أكرم الحوراني ـ اعترضوا وطلبوا تعديل المادة المتعلقة بالصلاحيات الخاصة برئيس الدولة وهي: «يمارس رئيس الدولة بمعونة مجلس الوزراء صلاحيات التشريع والتنفيذ».

ودارت المشادة الأعنف في المجلس حول قسم رئيس الجمهورية والوزراء فوضعت لجنة الدستور القسم التالي:

> أقسم باللّه العظيم أن أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وأصون أموال الدولة وأعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية.

وثارت ثائرة مصطفى السباعي، رئيس كتلة الإسلاميين، وأكرم الحوراني، رئيس كتلة الجمهوريين، وأصروا على أن يضاف إلى القسم العبارة التالية:

«والمحافظة على النظام الجمهوري».

تسابقت الأحزاب الكبيرة في تأييد الاتحاد. فأصدر صبري العسلي باسم الحزب الوطني بياناً دعا فيه إلى اتحاد تام مع العراق، فيكون بذلك قد ذهب أبعد من مطالب حزب الشعب المؤيد للاتحاد. كما أن حزب البعث بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار، وبعد مداولات عدة واجتماعات مطولة في فندق (الأوريان بالاس) مع بعض أعضاء حزب الاستقلال العراقي أمثال شنشل والسامرائي ومهدي كبة، وافق على إصدار بيان يعلن فيه موافقته على الاتحاد. وأرسل البيان إلى جريدة «البعث» لنشره ولكنه سحب في آخر لحظة وأوقفت الجريدة عن التوزيع لأمر أجهله.

١٠

محاولة اغتيال الكولونيل ستيرلينغ
(ضابط بريطاني سابق في المخابرات)

كانت المعلومات التي عرفتها تشير إلى أن الكولونيل ستيرلينغ ضابط بريطاني متقاعد أمضى حياته كضابط سياسي في الوطن العربي، وبعد أن تقاعد عمل تحت غطاء مراسل لجريدة «التايمز» البريطانية في دمشق. وأنه ضابط مخابرات نشيط وخطير.

وفي مساء السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر أخبرت أن محاولة جرت لاغتيال ستيرلينغ في مكان إقامته في دمشق. طلبت أن تتوجه فوراً مفرزة من الشرطة العسكرية وعلى رأسها ضابط إلى مكان الحادث وتطوق المنزل وتمنع الدخول إليه والخروج منه. كانت المفرزة قد سبقتني إلى المنزل وعلى رأسها الملازم نافع عبيد. وكان الكولونيل قد أصيب بجروح طفيفة من جراء المحاولة وأصيب معه خادمه بجروح خطيرة، كما جرح شرطي كان يقف أمام المنزل

ونقل الجميع إلى المشفى. طلبت من الملازم عبيد أن يدخل منزل الكولونيل وينقل جميع الملفات والأوراق الموجودة إلى مركز قيادة الشرطة العسكرية.

وصل الملازم عبيد إلى مكتبي ومعه الكثير من الملفات والأوراق. أخذت أقلبها فلم أفهم منها شيئاً، استدعيت أحد الملمين باللغة الإنكليزية من المكتب السياسي في الشرطة العسكرية ولكنه لم يفدني بشيء فالأخبار العادية التي تخص جريدة «التايمز» كانت مدوّنة باللغة الإنكليزية ولا يهمني شيء منها. ولكن المراسلات المدوّنة بالشيفرة والرموز ـ وهي الأهم ـ بقيت لغزاً ولم نفهم منها شيئاً. استدعيت المقدم محمود الرفاعي رئيس الشعبة الثانية وطلبت إليه أن يوافيني إلى مكتبي في الشرطة العسكرية مع أحد خبراء الشيفرة العارفين باللغة الإنكليزية. وفي هذه الأثناء كانت تصلني من وزارة الخارجية السورية وغيرها طلبات بإعادة الملفات، وهي تؤكد أن أحد أفراد الشرطة العسكرية قد دخل منزل الكولونيل واستولى على الملفات ونقلها من المنزل. وكنت أماطل الجميع بحجة أنني سأحقق في الموضوع وسأعمل جاهداً لإعادة هذه الملفات. ثم طلبت أخيراً من عامل القسم أن يقول للمتصلين بأني غير موجود وذلك لكثرة المراجعات من قيادة الجيش ووزارة الخارجية معاً. وحتى اليوم الثاني كانت محاولاتنا قد باءت بالفشل ولم يتمكن جهاز المكتب الثاني والشرطة العسكرية من حل أي رمز أو إشارة في هذه المراسلات، فقد كانت خبرتنا في هذا المجال بسيطة للغاية. اتصل بي الدكتور أسعد طلس أمين الخارجية، كما اتصل وزير الخارجية الدكتور ناظم القدسي نفسه وألحّا عليَّ بضرورة إعادة هذه الملفات، إذ إن السفارة البريطانية تؤكد أن هذه الملفات قد نقلت حتماً إلى الشرطة العسكرية، وقال

لي الدكتور أسعد طلس بالحرف الواحد «اللّه يرضى عليك لا تورطنا مع الإنكليز»، وعندما تأكدت أنه لا سبيل للوصول إلى حلّ رموز هذه المراسلات أو الوصول إلى معلومات مفيدة عنها أعدتها إلى وزارة الخارجية.

صورت الصحافة السورية الكولونيل ستيرلينغ بأنه من عملاء بريطانيا الخطرين وأن محاولة اغتياله ما هي إلاّ سلسلة من المحاولات لخلق جو من الفوضى والاضطراب في البلاد. وكثرت التكهنات والاستنتاجات في هذا الموضوع؛ وقد اعتقل المكتب الثاني فيما بعد اثنين من الذين قاموا بالعملية، أحدهما ارتبط اسمه بمصر والآخر بالسفارة السعودية؛ وثبت في النهاية أن وراء محاولة اغتيال الكولونيل ستيرلينغ ومحاولات أخرى جرت في سورية ـ كضرب الكنيس اليهودي وتفجير مكتب الأونروا ومحاولة الاعتداء على السفارتين البريطانية والأميركية، وفيما بعد محاولة اغتيال الشيشكلي ـ هي من أعمال منظمة تدعى «كتيبة الخلاص العربي» أسسها القوميون العرب وكان من أعضائها البارزين جورج حبش وهاني الهندي وجهاد ضاحي، وقد ترأس الفرقة التنفيذية لهذه المنظمة كل من حسين توفيق وعبد القادر أمير من مصر وغيرهم. ثم تطورت هذه المنظمة كثيراً فيما بعد وأمدتها إحدى الدول العربية بالسلاح والمال الوفير. واتهم كل من وزير الدفاع السابق أحمد شرباتي والدكتور أمين رويحة ونشأت شيخ الأرض وغيرهم بالتورط بأعمال هذه المنظمة.

العقيد أديب الشيشكلي، فراق بعد صداقة دامت سنين:

اتصل بي العقيد أديب الشيشكلي ودعاني إلى الغداء معه في مطعم الواحة، وهو كعادته يدعو ولكنه لا يدفع الحساب، ليس بخلاً

ولكنه دائماً طفران بسبب كثرة أفراد عائلته ونظافة يده. وكان كعادته أيضاً يشرب كثيراً. سايرته في الشرب والطعام وهو يسرف فيهما. وقبل انتهاء الجلسة مدّ أديب يده إليَّ وقال: «هات يدك يا محمد فأنت أخي وصديقي، وهذه البلد ابتليت بقائدين انقلابيين أولهما حسني الزعيم وهو «أخو كذا وكذا»؛ والثاني صاحبكم سامي الحناوي وهو «غبي... إلخ»، فدعنا نصحح هذا الوضع وأقسم بالله بأنك ستكون يدي اليمنى ولن أقوم بأي عمل إلاّ بعد الاتفاق معك». سحبت يدي من يده، وبالحقيقة ثارت ثائرتي وأجبته بحدة: «أين شرفك يا أديب؟ كيف تطلب مني أن أنقلب على رفاقي؟ أهكذا ترد الجميل لمن أعادك إلى الجيش وكنت مسرّحاً وقابعاً في قريتك إجبارياً؟». وأجابني بانكسار: «ليس الحناوي من أعادني إلى الجيش». ثم افترقنا على خلاف شديد بعد سنين من المحبة والصداقة المتبادلتين، وهكذا هي السياسة، مع الأسف.

وضعت مفرزة من الشرطة لملاحقته أينما ذهب، ومنعته من دخول اللواء وكلفت بذلك الملازم نافع عبيد من ضباط الشرطة العسكرية. واتصلت بالمقدم محمود الرفاعي وطلبت إليه موافاتي إلى مكتب سامي الحناوي وأطلعتهم على ما جرى بيني وبين أديب. وبعد نقاش طويل مع اللواء سامي الحناوي وافق على نقله إلى دير الزور.

دخل العقيد الشيشكلي إلى الأركان غاضباً ومحتجاً على المعاملة التي يعامل بها، إذ كيف يمكن أن يمنع من دخول القطعات التي تحت إمرته وهو آمر اللواء؟ ولماذا تلاحقه مفرزة من الشرطة العسكرية أينما ذهب؟ قابل اللواء سامي غاضباً ومحتجاً فطيب خاطره وأعلمه أنه سيحقق في الموضوع. وصدر مرسوم نقله إلى دير الزور ولكن التنفيذ جاء متأخراً جداً.

العقيد أمين أبو عساف:

لم أكن على علم بالخلاف الحاد بين المقدم خالد جادا ـ رئيس مكتب اللواء سامي الحناوي ـ وبين العقيد أمين أبو عساف. غير أن خالد جادا ومنذ الأيام الأولى للانقلاب كان يعمل لنقل أبو عساف من آمرية فوج المدرعات الأول. فاستصدر أمراً موقعاً من الزعيم الحناوي يقضي بتعيين العقيد أبو عساف مديراً للشرطة والأمن العام، وهو مركز يغري الكثيرين من الضباط نظراً لراتبه الكبير ونفقاته المستورة. ولكن العقيد أبو عساف رفض التعيين ورمى المرسوم وقال: «لن أترك المدرعات لأي منصب آخر». وقد تمكن خالد جادا قبيل انقلاب الشيشكلي من استصدار أمر نقل أبو عساف إلى آمرية قوى البادية وتعيين المقدم صبحي عبارة مكانه.

كان فوج المدرعات الأول هو ركيزة انقلابنا وعصبه، وعليه كان اتكالنا في صد كل حركة ضدنا. وكنت أنا وأبو عساف على اتفاق تام، وقد نقل هذا الفوج من قطنا إلى الغابون بالقرب من دمشق ليكون سداً منيعاً ضد كل تحرك أو مغامرة. وكان ضباط هذا الفوج يدينون بالولاء لأبي عساف نظراً لقيادته هذا الفوج لمدة طويلة.

زارني المقدم محمود الرفاعي في مكتبي وكان مضطرباً للغاية، وأخبرني أن العقداء بمن فيهم العقيد أبو عساف ـ الذي كنا نركن إليه ونعده واحداً منا وهو عضو في المجلس الحربي الأعلى ـ يعقدون الاجتماعات ويحضرون لحركة انقلابية. واستغربت أن يكون أبو عساف رفيقنا مع هؤلاء المناوئين لنا. وأخبرني المقدم الرفاعي خبر نقل أبو عساف وأن خالد جادا طلب آمري السرايا العاملين في الفوج المدرع الأول التابع لأبي عساف، والتقاهم إفرادياً ووعدهم بأنه سوف يمنح كلاً منهم رتبة أعلى إذا امتنعوا عن تنفيذ أوامر «أبو

عساف» وإذا تنكروا له والتزموا بأوامر الأركان فقط. وأخبرهم أن أبو عساف سينقل ويعين مكانه صبحي عبارة. ذهلت للخبر وقلت له: «يا أخ محمود هؤلاء الضباط موالون للعقيد أبو عساف ويأتمرون بأمره وهم على صلة وثيقة به وبالأخص فضل الله أبو منصور وأنا أعرفهم جيداً؛ فلعبة خالد جادا خطيرة وستكون عواقبها وخيمة. إن هؤلاء الضباط سوف يخبرون العقيد أبو عساف بهذه الاتصالات كلها وسوف تكون ردة فعل أبو عساف كبيرة وغير مستحبة».

طلبت من محمود الرفاعي أن يرافقني إلى مكتب العقيد أبو عساف للاجتماع به وتطييب خاطره والاعتذار له إذا كان قد سمع بما فعله خالد جادا، وأننا سوف نوقف أي إجراء نقل إذا صدر. كان العقيد أبو عساف ـ مع الأسف ـ قد استحصل على مأذونية لعيادة والدته في قرية «سليم» في جبل الدروز لمدة أربعة أيام فلم نره.

كان العقيد أبو عساف من خيرة الضباط انضباطاً ومعرفة بشؤون سلاح المدرعات وقد اتبع دورات عدة في فرنسا، ولكنه مع الأسف كان كثير الشكوك والظنون... فقد كان يعتقد أن سامي الحناوي تلقى مبلغاً كبيراً من المال من السفير العراقي في دمشق بواسطة عديله الدكتور أسعد طلس، وأنه وزع قسماً كبيراً من هذا المال على المقربين منه ولم يحسب حسابه. كنت على علاقة جيدة مع العقيد أبو عساف ونفيت له كل هذه التهم، وكان يقتنع ولو مؤقتاً فقط. ولم أكن أعتقد أن أبو عساف قد ينقلب يوماً ضدنا وهو عضو مميز في المجلس الحربي الأعلى وقد أقسمنا قبل الانقلاب وبعده بأن نكون دوماً يداً واحدة في السراء والضراء. وكان بإمكانه أن يطرح خلافه مع خالد جادا في إحدى جلسات المجلس الحربي الأعلى وأعتقد جازماً أن غالبيتنا ستكون حينئذٍ إلى جانبه.

١١

فشل خطة اعتقال العقداء

انقسم الجيش إلى معسكرين: الأول يضم العقداء أديب الشيشكلي وعزيز عبد الكريم ومحمود بنيان وشوكت شقير ونظام الدين ومحمد ناصر ـ وقد كان هذا الأخير في زيارة لإيران؛ والمعسكر الثاني يضم الزعيم سامي الحناوي ومجموع ضباطه المشاركين له في الانقلاب.
كنت واثقاً بأن انقلاباً سيحصل وقد جهرت بهذا الرأي للرفاق كما جهرت به للزعيم سامي الحناوي مراراً وقلت له: «إن علينا أن نَضرِبْ قبل أن نُضرَب»، غير أن سامي الحناوي بقي مصراً على موقفه وهو أن هؤلاء العقداء لا يمكن أن يقوموا بأي عمل وخاصة أديب الشيشكلي وأمين أبو عساف. وأخبرنا المقدم محمود رفاعي بأن العقداء يعقدون اجتماعات متوالية فيما بينهم وأن العقيد أبو عساف ينضم إليهم وذلك من أجل الوقوف في وجه الاتحاد مع العراق ومنع ذلك، يساندهم بعض الساسة أمثال أكرم الحوراني الذي أدار ظهره لنا كعادته.

اتفقت مع عصام مريود ومحمود رفاعي أن نضع اللواء سامي الحناوي في هذا الجو المشحون وأن نطلب منه بإصرار دعوة العقداء إلى منزله وهناك أقوم أنا بالقبض عليهم. وافق اللواء على هذه الخطة بعد تردد وعلى مضض وبعد أن بينّا له أن هؤلاء العقداء يقفون في وجه كل تقارب مع العراق وأنهم يحضّرون للقيام بحركة انقلابية. أحضرت القيود وطلبت من الرئيس أنور تامر آمر سرية المطار أن يستنفر سريته ولا يغادر مكتبه لأي سبب كان، كما طلبت من عصام مريود أن يحضر طائرة مع ضابط يحسن الطيران ليلاً لنقل العقداء إلى تدمر، على أن يكون في منزل سامي الحناوي أثناء اجتماع العقداء. أما أنا فقد استنفرت الشرطة العسكرية لأرابط مع مفرزة من الشرطة في منزل أسعد طلس مقابل منزل سامي الحناوي. جرى الاجتماع في الساعة الثامنة مساء كما هو متفق، وانتظرت حتى الساعة العاشرة ولم يردني أي خبر من اللواء سامي. أرسلت ابن اللواء إلى والده ليخبره أننا تأخرنا في التنفيذ فلم يعطِ جواباً. وانتظرت حتى الثانية عشرة ولم يصلني شيء فذهبت إلى منزل اللواء سامي الحناوي بنفسي وقرعت باب المطبخ ودخلت وطلبت من زوجته أن تخبره بضرورة مقابلتي. وعندما قابلته بادرني بالقول: «أنت ورفاقك مستعجلون لاستلام مقدرات الجيش. كيف تطلبون مني اعتقال العقداء وأديب الشيشكلي يدعوني الآن للعشاء في منزله بمناسبة عيد الميلاد وطلب مني أن أخبرك بأنك مدعو أيضاً بالرغم من أن الحفل عائلي وأنت عازب، إنك أخ للجميع وتأكد أنني لن أقوم بأي عمل كهذا!».

لقد تراخينا حين كان الحزم ضرورياً وانقسمنا على بعضنا حين كان وجودنا متحدّين ضرورياً لحماية السلطة وتحقيق هدف كبير جداً وهو الاتحاد مع العراق؛ وكان ذلك متوقفاً على وحدتنا ويقظتنا.

١٢

أسباب الانقلاب الثالث

أجمعت الدول الأجنبية ومن ورائها إسرائيل على العمل ضد أي تقارب بين سورية والعراق، كما أن أميركا أبّنت حسني الزعيم وصورته على أنه أتاتورك سورية، وقالت إن مسيرة الإصلاح بعده ستتراجع. ومعلوم أن الهدنة التي وقعها حسني الزعيم مع إسرائيل ثم توقيع اتفاقية التاب لاين (Tap Line) ما كانتا لتوقعا لولاه؛ وما كان يجرؤ أي سياسي سوري في أي عهد على توقيع هاتين الاتفاقيتين.

أما الصحف الفرنسية فقد ذكّرت قرّاءها بالحكم التقدمي الذي قاده حسني الزعيم في سورية. ومعلوم أن الوحدة العربية بين الأقطار العربية وخاصة بين سورية والعراق هي خط أحمر لأي نظام وفي أي عهد من العهود وعلى مدى الزمن، وكل من يعمل في هذا المضمار ويقترب من الخط الأحمر سوف يحرق وتحل عليه لعنة أبدية.

ولست في صدد الحديث عن هذه المسلمات، إلاّ أنه لا بد من التذكير وإعطاء بعض الأمثلة على ذلك:

١ الشريف حسين الذي طالب بالوحدة العربية ثم تشبث في تحقيقها بعد الحرب الأولى أضاع ملكه ومات منفياً ومنسياً؛

٢ كما أن امتصاص فكرة الوحدة العربية من قبل الدول الاستعمارية ظهر بأشكال عدة كبدائل لهذه الوحدة ـ مثل الدفاع العربي المشترك، ومثل فكرة الجامعة العربية ـ وقد صرح (دين اشبسون) وزير خارجية أميركا بأنه يجب عدم تشجيع الداعين إلى الاتحاد مع العراق إذ إن ردة الفعل الشعبية لهذا الاتحاد ستزعزع أمن المنطقة واستقرارها؛

٣ وليس أدل على أن من يعمل لتحقيق أي اتحاد عربي ـ وخاصة بين سورية والعراق ـ سيكون مصيره الزوال أو النسيان، من قصة صدام حسين ورفاقه البعثيين الذين فكر بعضهم بالتقارب مع سورية التي كان يحكمها نظام بعثي عربي؛

٤ ونحن الذين فكرنا بالاتحاد مع العراق وعملنا لذلك سرحنا من الجيش وأبعدنا عن سورية ولم نتمكن من العودة إلى الجيش أسوة بغيرنا من الضباط الذين سرحوا وأعيدوا إلى الخدمة؛ بالرغم من أنه لم يصدر بحقنا أي حكم قضائي؛

٥ كما أن بريطانيا، التي قيل إنها مع الاتحاد، ابتعدت كلياً عن الانخراط في المحادثات بين سورية والعراق. بل أعطت

تعليماتها لسفارتها في دمشق بتوضيح موقفها لوزير خارجية سورية وهو أنه لا يمكنها بحث فكرة الاتحاد لأنه سيربك علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ومع فرنسا. وبالرغم من أن سورية والعراق كانتا تقومان باستشارتها من وقت لآخر فقد أكدت بريطانيا لهما أن أي شكل من أشكال الاتحاد الذي يمس مصالحها في العراق لن يكون مقبولاً. لقد أحست أن الاتحاد العراقي ـ السوري قد يؤثر على المعاهدة البريطانية ـ العراقية على المدى القريب أو البعيد فعملت بطرقها الملتوية والخبيثة لإعاقة المحادثات السورية ـ العراقية بل لتعطيل التفكير في هذا المشروع بشكل تام؛

٦ كان نوري السعيد رئيس وزراء العراق وحاكمه غير متحمس للاتحاد مع سورية، ولم تكن موافقته على الاتحاد سوى موافقة ظاهرية، إرضاء لولي العهد الأمير عبد الإله، ولعل هذا الرجل البعيد النظر ذا التفكير العميق في السياسة أدرك أن الاتحاد مع سورية هو خط أحمر فلم يتحمس حقيقة له. وقد قال عبد الجليل الراوي سفير العراق في لبنان إثر الانقلاب الذي قام به الشيشكلي ضدنا إن نوري السعيد استدعاه إلى الأردن وكان في زيارة خاصة هناك وقال له بالحرف الواحد: «اذهب وقل لأصدقائك وإخوانك من القوميين العرب الذين يتهمونني بالتقاعس وعدم الاندفاع والرضى بتحقيق الاتحاد بين سورية والعراق بأن الاتحاد بين أي قطرين عربيين ـ وبالأخص بين سورية والعراق ـ لا يمكن أن يتم إلاّ إذا وافقت عليه إحدى الدول الكبرى فكيف إذا أجمعت هذه الدول ضده؟ إن موضوع الاتحاد لا يتم بشعارات ونزوات، وهو ليس لعبة أولاد صغار». كان في العراق علاوة على ولي العهد الأمير

عبد الإله، اثنان من الزعماء الكبار يؤمنون إيماناً قوياً بالاتحاد هما صلاح جبر ـ أحد رؤساء وزراء العراق ـ والدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية.

٧ كانت الدول العربية وخاصة مصر والسعودية تعملان جهاراً ضد فكرة الاتحاد، وكانتا قد أخذتا تمارسان ضغطاً معارضاً على سورية، فرفعتا القضية إلى مجلس الجامعة العربية طالبتين من الأعضاء جميعاً احترام الأوضاع القائمة في البلدان العربية؛ وتدفقت الأموال من إحدى الدول الغنية لمعارضة الاتحاد، فأعمت العقول والبصائر واستحلت المحارم. كان لوقوف المملكة العربية السعودية ضد تقوية البيت الهاشمي ما يبرره، فالأمير عبد الإله ما انفك يوماً عن رفع علم الحجاز على سيارته، فقد كان والده الشريف علي أميراً على الحجاز قبل احتلالها من الأمير عبد العزيز آل سعود والسلالة السعودية.

شكلت الرتب الاستثنائية التي منحت لنا حساسية غير عادية عند البعض، إن إننا بهذه الرتب تجاوزنا متقدمينا في الكلية الحربية ومتقدمي متقدمينا أيضاً. كان هذا الترفيع خطيئة كبرى انفرد بها خالد جادا، ولم أعلم بها إلاّ عندما كنت في جولة في محافظة اللاذقية بصحبة الدكتور سامي كبارة وزير الصحة والعدلية. وكنت قد أقنعته بفتح بعض المستوصفات في الجبل ـ خاصة في منطقة الجوبة منطقة سليمان المرشد المحرومة؛ كما أنني عملت معه جاهداً بصفته وزيراً للعدلية لتخفيف القيود المفروضة على أولاد المرشد الذين كانوا في الإقامة الجبرية في محافظة الرقة، فيما كان كبيرهم فاتح المرشد موقوفاً في السجن.

إن القائد أو الزعيم لا يعيش على عمل بطولي واحد طول حياته، بل من المفروض أن تتبعها أعمال مدروسة ومتقنة وذات مردود إيجابي على الناس طيلة استمراره في القيادة. لقد كان اللواء سامي الحناوي من أشجع الضباط وأطيبهم قلباً، بعيداً كل البعد عن إغراء المكاسب والمناصب. ولكنه كان ـ مع الأسف ـ ينقصه الحزم والإقدام في الأوقات العصيبة؛ كان متسامحاً لا يعرف الحقد ولا يريد الأذى والضرر لأي إنسان. كنا بحاجة إلى قائد يديرنا لا نديره، يرسم لنا الطريق ويضع كلاًّ منا في مكانه المحدد فلا ينفرد أحدنا في القرار ولا يتجاوز غيره في العمل. وإني أعترف بكثير من الصراحة والحرقة بأننا ـ مع الأسف ـ لم نكن على المستوى المطلوب لحماية أو إنجاز عمل كبير كالاتحاد بين سورية والعراق؛ فلم يكن لأصحاب القرار في المجلس الحربي ما يكفي من التجربة والخبرة، وقد زادهم غروراً تفردهم في اتخاذ القرار في المراكز الحساسة في الجيش، كما كان للخلافات الداخلية في المجلس الحربي وانفراد البعض باتخاذ القرارات الخاطئة دور رئيس في ما آلت إليه الأمور. لقد أبعد ضابطان كبيران من أعضاء المجلس هما: علم الدين القواس الذي عيّن آمراً للجبهة ـ وكنت أنا من اقترح تسليمه اللواء الأول فوراً بدلاً من أديب الشيشكلي بعد اختلافي معه حول الانقلاب الجديد ـ ولكن سامي الحناوي، رحمه اللّه، لم يوافق على هذا الاقتراح إلاّ بعد فوات الأوان؛ والضابط الثاني هو العقيد أمين أبو عساف وقد انفرد خالد جادا بنقله من مركزه، وكان هذا هو السبب المباشر لانتقاله إلى المعسكر المناوئ، بدلاً من أن يكون حامياً ومؤازراً وناصحاً لنا في كل أمر.



١٣

الانقلاب الثالث
(انقلاب العقيد الشيشكلي)

قبيل الثالثة من صباح ١٩٤٩/١٢/١٩ أُخبرت هاتفياً بأن انقلاباً سيحدث وأن المدرعات وبعض قطع المدفعية قد دخلت دمشق. اتصلت بالشرطة العسكرية التي كانت مستنفرة منذ أكثر من أسبوع وطلبت منهم الصمود في حال تعرضهم لأي هجوم وأبلغتهم أني في الطريق إليهم. ولم تمضِ دقائق حتى أخبرني الملازم نافع عبيد أن الشرطة العسكرية مطوّقة وأنها تقصف بمدافع الدبابات، فطلبت منه الثبات والدفاع ما أمكن حتى وصولي. ارتديت لباس الميدان وإذ بحارس منزلي يخبرني بأن المصفحات قد سدت جميع منافذ الشارع الذي أسكن فيه (يدعى زقاق الصخر، مقابل منزل أكرم الحوراني) وقال لي: «إن منزلي مطوق من جميع الجهات». في آخر اتصال لي مع الشرطة العسكرية أخبرني الضابط المناوب أن قيادة الشرطة ما زالت تقصف بمدافع

الدبابات وأن اثنين من أفراد الشرطة العسكرية قد استشهدا، ثم قطع كل اتصال.

استبدلت ثيابي العسكرية بثياب مدنية علّي أتمكن من الخروج والوصول إلى قيادة الشرطة أو الذهاب إلى الجبهة. ولكن الشيشكلي ـ كان فيما يبدو ـ قد حسب حساباً خاصاً لإلقاء القبض عليَّ واحتلال مراكز الشرطة العسكرية، القوة الضاربة الوحيدة في دمشق، إذ لم يكن لدى الضباط المراد توقيفهم أي قوة عسكرية باستثنائي: محمود الرفاعي رئيس الشعبة الثانية غريب عن الجيش؛ وعصام مريود ضابط طيار وخريج الكلية العسكرية في بغداد، ولم يكن لسلاح الطيران آنذاك أي فاعلية على عكس ما هو الحال الآن؛ وخالد جادا أمضى جلّ خدماته العسكرية في المحاسبة. دخل منزلي خمسة ضباط وجميعهم ممن اشتركوا معنا في الانقلاب الثاني، حيّوني بكل احترام وطلبوا مني مرافقتهم إلى مركز قيادة الانقلاب في الشرطة المدنية. وضعتُ في مصفحة ونقلت إلى سجن المزّة حيث وضعت في غرفة تطل على حديقة، وأحضر لي سرير من المشفى العسكري مع طاولة وكرسيين. أما بقية الرفاق الذين أوقفوا وهم اللواء سامي الحناوي، ومحمود الرفاعي، وخالد جادا، وعصام مريود فقد وضعوا في أماكن غير لائقة.

أتاني ليلاً المقدم إبراهيم الحسيني معتذراً بأن محاولته لنقلي إلى المشفى العسكري (كما عاملته سابقاً عند توقيفه) لم توافق عليها قيادة الانقلاب، وأضاف أن الغرفة التي أنا فيها هي أفضل غرفة في السجن ولن تغلق أبداً. ثم أردف قائلاً إن وجودي في السجن لن يطول. وزارني بكري قوطرش الذي عيّن قائداً للشرطة العسكرية، وهو من أصدقائي الخلص، وأخبرني أن وجودي في السجن مؤقت

وأن جميع رفاقي - وهم في الوقت ذاته رفاق لأديب الشيشكلي - يلحون عليه بالإفراج عني وتعييني ملحقاً عسكرياً في الخارج؛ كما زارني العقيد محمد ناصر بعد عودته من إيران وطلب إليَّ إذا سئلت عن محاولة اعتقال العقداء أن أقول إنها أوامر القيادة وإني تلقيت الأمر من سامي الحناوي بالذات، ورفضت طلبه ورفضت الاعتراف بالمحاولة جملة وتفصيلاً ثم قلت له: «أقسم بالله العظيم بأني لن أدلي بأي اعتراف ضد سامي الحناوي ولو علقت مشنقتي، وإذا جرى تحقيق وثبت ذلك فإني أتحمل كامل المسؤولية»، فابتسم وقال لي «يظهر أنك ما تزال تعتقد أنك مدير للشرطة العسكرية!». وقد لفلف العقيد ناصر بذكائه المعهود القضية برمتها، وخصوصاً أن المقدم إبراهيم الحسيني، رئيس المكتب الثاني، وبكري قوطرش، رئيس الشرطة العسكرية، وقفا بكل قوة إلى جانبي وكان كل الحقد والكراهية منصبين على خالد جادا، وقليل من ذلك على سامي الحناوي وعصام مريود ومحمود الرفاعي.

لم يمض على اعتقالي أكثر من خمسة عشر يوماً حتى أتاني بكري قوطرش وأخبرني أن أديب الشيشكلي آتٍ لزيارتي وأن الفرج قريب. فكرت ملياً وكنت موشوش الذهن للغاية وتساءلت كيف سأقابله؟ انتابني عاملان الأول المهادنة والتواضع والتذكير برفقة الماضي؛ والثاني غرور الشباب والعنجهية، ومع الأسف فقد تغلب عليَّ العامل الثاني.

وضعت الطاولة مقابل الحائط وجلست على الكرسي ليكون باب الدخول من وراء ظهري. دخل أديب الشيشكلي محيياً: «كيفك يا محمد؟» أجبته «أنا بخير هل أنت آتٍ لتتشفى من وجودي في السجن؟» فقال: «بتضل لئيم»، فأجبته «بأني لست أديب!» ثم

سألني إن كنت بحاجة لشيء فقلت: «لا!». خرج من الغرفة ولم تدم هذه الزيارة أكثر من دقيقة واحدة. أتاني بكري قوطرش وإبراهيم الحسيني وقالا لي: «ماذا فعلت يا محمد؟». لقد كانا بحالة من التوتر مما فعلت، وقالا «لقد أغلقت في وجهنا جميع الأبواب بتصرفك غير المعقول، ويشهد اللّه أن الرجل ـ أي أديب الشيشكلي ـ كان آتياً للتحدث معك في أمور مستقبلية تخصك، حتى إنه طلب من مدير السجن إحضار القهوة لغرفتك لتناولها معك. فلماذا تصرفت معه على هذا النحو؟»، ثم خرجا غاضبين.

رغم كل ما سمعه أديب عن لساني من انتقادات وغيرها فإن معاملتي في السجن لم تتغير قط. فالزيارات بقيت مفتوحة والطعام يجلب من أحسن المطاعم. أمضيت في السجن أحد عشر شهراً ثم طالبت الحكومة والمجلس النيابي بإطلاق سراحنا، لكن أديب الشيشكلي أصرّ على إبقائنا في السجن إلاّ إذا أعطي الصلاحيات بتسريحنا من الجيش. والمعلوم أن الضابط لا يسرح إلاّ إذا ثبت عدم كفاءته العسكرية أو الصحية أو الوطنية. اتصل السيد رشدي الكيخيا رئيس المجلس النيابي، بواسطة زوجة أسعد طلس، بكل من اللواء سامي الحناوي ومحمود الرفاعي وخالد جادا لاستشارتهم في هذا الموضوع فوافقوا على التسريح؛ أما أنا وعصام مريود فلم نستشر ربما لعلمهم المسبق أننا لن نوافق...

أصدر المجلس النيابي قانوناً يحق بموجبه للقيادة العامة للجيش والقوات المسلحة ولمدة ٤٨ ساعة فقط تسريح عدد من الضباط. وهو المجلس نفسه الذي نوّه بأعمالنا البطولية لإنقاذنا البلاد من الحكم الغاشم والقضاء على الدكتاتورية المتسلطة وقام بمنحنا أعلى وسام في الدولة!

وهكذا سرحت من الجيش ولم يكن سني قد تجاوزت السابعة والعشرين، كما أنه لم يكن عندي من القدم في الجيش ما أستحق به المعاش التقاعدي، فدفع لي مبلغ ٤٥٠٠ ليرة سورية تعويضاً عن خدماتي لأعيش بها طوال حياتي كما فرضت عليَّ قسراً مغادرة البلاد.

ألقوه في اليم مكتوفاً وقالوا له
إياك إياك أن تبتل بالماء

قطع باب رزقي، وأهينت كرامتي، وأبعدت عن بلدي، ومطلوب مني أن أسبّح بحمد حكّام بلدي الذين فعلوا بي ذلك. وقد كنت على استعداد تام، لو استطعت، أن أطبق دمشق فوق رؤوسهم وما ترددت في ذلك.



١٤

خروجنا من السجن

في ١٩٥٠/٩/٧ تمَّ الإفراج عنا وسمح لنا بقضاء ليلة في دمشق. كانت منازلنا محاطة بعناصر من المكتب الثاني لا تسمح لأحد بالدخول إليها إلاّ بعد التعرف إليه وتسجيل اسمه، وكان الزائر الرسمي الوحيد الذي هنأنا بالسلامة هو السيد رشدي الكيخيا رئيس المجلس النيابي.

عند ظهيرة اليوم الثاني وكنا خمسة، اللواء سامي الحناوي والمقدم محمود الرفاعي والمقدم عصام مريود وخالد جادا وأنا، واكبتنا ثلة من الشرطة العسكرية والمكتب الثاني حتى الحدود السورية ـ اللبنانية. وأعطيت تعليمات مشددة عممت على جميع المخافر الحدودية بمنعنا من دخول البلاد وإلقاء القبض علينا إذا ما حاولنا ذلك وسوقنا إلى دمشق.

نزلنا في فندق «بيارتس» لصاحبه نور الدين القدسي وهو دمشقي الأصل وكان محمود الرفاعي على معرفة به فعاملنا معاملة خاصة. قضينا أياماً قليلة في الفندق، فإمكاناتنا المادية لم تسمح لنا بالإقامة في الفنادق طويلاً رغم المعاملة المميزة التي تلقيناها. استأجرنا بيتاً متواضعاً في محلة رأس النبع في بيروت. وهنا لا بد من الإشارة بكلمات قليلة إلى بعض المغرضين الذين اتهمونا بقبض الملايين من العراق آنذاك:

اللواء سامي الحناوي قائد الانقلاب الثاني وقائد الجيش قتل وهو يتسلق الترامواي ليدفع ثمن التذكرة (قرشين ونصف) بدلاً من استئجار سيارة أو اقتناء سيارة فخمة مع سائق والنزول في أفخم الفنادق.

كان البيت الذي استأجرناه مؤثثاً أثاثاً أقل من متواضع وكنا ننام كل اثنين أو ثلاثة في غرفة واحدة. وكان طعامنا يقتصر على صينية خضرة مشكلة يقوم بتحضيرها وإيصالها ثم إحضارها من الفرن رجل فقير كنا نعطيه أجره لقاء ذلك ولقاء تنظيف البيت؛ أما الوجبات الأخرى فكانت سندويشات وأكثرها (فلافل).

وأنا أقسم بشرفي أنني لم أتقاض أي مبلغ ما من أي جهة عربية كانت أو أجنبية حتى خروجي من الجيش. وكان بإمكاني أن أكون من أصحاب الثروات الكبيرة لو غيّرت قناعاتي.

أصابني شيء من الإحباط... وفكرت كيف سأتمكن من تأمين الحياة المادية خاصة في بلد غريب عليَّ وأنا لا أملك المواهب التجارية ولا الإمكانات المادية. وعدت إلى الماضي القريب، لقد

كنت من جملة الضباط المميزين بلباسهم وطريقة معيشتهم. فما من بلد حللت فيه (دير الزور ـ اللاذقية ـ حلب ـ دمشق) إلاّ كنت سيداً ومقبولاً في الحياة الاجتماعية. ورأيت كيف يتهاوى أقوى الرجال ويذل أمام الحاجة إلى المال، بل كيف يتحول الملتزمون عن مسارهم عندما تضيق بهم الحال. وتذكرت قول الشاعر نديم محمد:

تموت مروءات الرجال سريعة
إذا أعسروا والعين بالشوك تهزم

ابتعدت عن رفاقي فلم أكن أراهم إلاّ ليلاً. وجاءني عصام ومحمود وسألاني ما بك مهموماً؟ إنها غمامة صيف وستزول، وأكد لي عصام أن الفرج آتٍ قريباً وأن الوضع سيتغير. ولم يمضي الكثير من الوقت حتى زارنا الزعيم عبد المطلب الأمين ـ الملحق العسكري العراقي في دمشق ورئيس جهاز الاستخبارات في بغداد فيما بعد ـ وأخبرنا أن سمو الأمير عبد الإله قد خصص لنا الراتب الذي يتقاضاه أمثالنا في الرتبة في الجيش العراقي ـ أي ٩٠ ديناراً ـ وهكذا جاء الترياق من العراق وتغيرت طريقة عيشنا، فانتقلنا إلى فيلا (فريحة) الواقع بين بيت مري وبرمانا، وهو فندق متواضع أيضاً. وكان يزورنا الكثير من السوريين وبالأخص المرحوم الدكتور سامي كبارة، وكان وزيراً للداخلية آنذاك في حكومة ناظم القدسي، لقد كان كبارة رحمه الله من أوفى الرجال وأكثرهم شجاعة ومروءة.

علمت ذات يوم، وكنت غائباً عن الفندق، أن وزير الأوقاف الأردني (الشنقيطي) زارنا مندوباً من الملك عبد الله وعرض علينا المساعدة المادية والضيافة في الأردن، ولكن عصام مريود رفض

بشدة هذا العرض. وعندما طرح هذا الموضوع علينا أيّدت عصام في موقفه وقلت: «إنه لا يليق بنا اللعب على الحبال».

في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٥٠ عدنا إلى بيروت ولم يمض وقت طويل حتى اغتيل اللواء سامي الحناوي، وكان بصحبته عصام مريود، على باب الترامواي. اغتاله (حرشو البرازي) وهو ابن عم محسن البرازي، وقد لحق عصام بالقاتل وأجبره على الاحتماء في أحد المنازل ومنعه من الفرار حتى وصلت مفرزة من الأمن فاستسلم لها. كانت زوجة محسن البرازي ابنة عم زوجة رياض الصلح رئيس وزراء لبنان آنذاك، وكلتاهما من عائلة الجابري في حلب، ولهذا جرت لحرشو محاكمة صورية ولم يمضِ في السجن سوى سنة واحدة كان يعامل خلالها كما لو كان نزيلاً في فندق محترم.

بعد مقتل الحناوي انتقلنا إلى بغداد، إذ أرسل الأمير عبد الإله طائرة خاصة لنقلنا إلى بغداد. وزوّدنا بجوازات سفر عراقية.

أمضيت في العراق قرابة ستة أشهر، وكنا موضع حفاوة وتكريم من الحكومة والشعب العراقي الكريم، واستقدم رفاقي عائلاتهم واستأجروا بيوتاً وكنت العازب الوحيد بينهم فبقيت في فندق «سميراميس». وكان الأمير عبد الإله قد خصّني، رحمه الله، بكثير من العناية والرعاية وقد طلب من كل من أحمد عجيل الياور رئيس عشيرة شمر ومحمد الحردان رئيس عشيرة الحردان أن يصطحباني إلى المطاعم والنوادي وأن يوفرا لي جميع أنواع الراحة؛ وكنت في الفندق مكرماً. وعندما كنت أذهب إلى سباق الخيل وكان الأمير عبد الإله يراني من مقصورته الملكية كان يرسل لي مبلغاً من المال داخل مغلف مع العقيد عارف عبد الرزاق رئيس سرب الطيران

الملكي[١]. ورغم الحفاوة البالغة التي لاقيتها لم يغب عن ذهني يوماً التفكير بالعودة إلى دمشق بأي وسيلة كانت.

اتصلت بمدير المخابرات وطلبت موعداً مع وزير الدفاع شاكر باشا الواد وقابلته في اليوم التالي. بدأت كلامي مع الوزير بالشكر للضيافة الكريمة والمعاملة الحسنة التي ألقاها في هذا البلد الكريم، وأردفت بأني ما زلت أسعى للعمل بشتى الطرق المتاحة للعودة إلى سورية؛ وقلت له: «إن وجودي في لبنان أكثر ملاءمة لي في هذا المجال». وقد أجابني الوزير إجابة فيها الكثير من البعد عن اللياقة وحسن التصرف، قائلاً: «أنتم السوريون لا يعجبكم العجب، وفي تصرفاتكم وأعمالكم شيء من عدم الإقدام والشجاعة»، فأجبته أن كلامه غير مقبول وأنني منذ هذه الساعة سأعمل على مغادرة العراق وقطع علاقتي كلياً به. فحاول استرضائي واستبقائي لشرب القهوة قائلاً إنه لن يسمح لي بمغادرة البلاد وسمو الأمير عبد الإله غائب في زيارة رسمية لواشنطن، فأجبته: «في هذه الحال عليك أن تقبض عليَّ إذاً».

خرجت من مكتب الوزير في حالة من الغضب الشديد. وجاءني إلى الفندق رفاق النفي ومعهم الزعيم عبد المطلب الأمين وعملوا على تطييب خاطري وثنيي عن السفر، ولكنني أصررت على رأيي؛ وغادرت العراق إلى لبنان قاطعاً كل علاقة به.

كانت هذه المرحلة من أصعب الأيام التي مررت بها في حياتي؛

(١) قام بانقلاب فيما بعد لم يدم طويلاً؛ وهو اليوم في لندن مع الجبهة المناوئة لنظام صدام حسين.

صرت وحيداً. كان يصلني من الأهل ما يقارب المائتي ليرة سورية شهرياً؛ وقدم لي أحد السوريين الأكارم (محمد فرحات) منزلاً في محلة البسطة، ثم غادرته إلى غرفة متواضعة جداً في المريسة، وانقطعت صلتي بالعراق وبرفاقي هناك.

ذات يوم، وفيما أنا بانتظار الراتب الأهلي وقدره مائتا ليرة سورية وقد تأخر أياماً عن الوصول، لبست ثيابي وذهبت إلى أقرب دكان يمكنني الاتصال منه بالشخص الذي الذي يؤمن لي المبلغ؛ قيل لي إنه في الجبل ولن يعود قبل أيام. كان معي خمس ليرات ونصف ليرة سورية، دفعت نصف ليرة ثمن المخابرة ودفعت الباقي ثمناً لنصف ورقة اليانصيب التي كانت معلقة على واجهة المحل، وقررت أن لا أغادر المنزل حتى وصول المبلغ. كان بجوار منزلي لحام علوي من أنطاكية يعرفني، فيقدم لي ما أطلبه من اللحوم والحمص دون الاستعجال بالدفع. وصلت إلى البيت فأخبرتني صاحبة المنزل أن الدكتور سامي كبارة قد سأل عني وترك لي رسالة في معطفي بالخزانة. تناولت الرسالة وفتحتها فإذا فيها مبلغ (١٠٠٠ ل.س.) لبست ثيابي بعد الظهر وكنت ألتقي مع بعض الأصدقاء في أحد مقاهي البرج للذهاب إلى الجبل، ومنهم كامل بك الأسعد وهو نائب في البرلمان اللبناني وغالباً ما كان يقلنا بسيارته إلى الجبل، وفي غالب الأحيان كانت المصاريف تقع عليه وهو بحق من أكرم الشخصيات التي عرفتها.

كان بائعو اليانصيب ينادون على نتائج اليانصيب، وكانت المحلات في البرج تعلق النتائج بأرقام بارزة. لفت نظري أن الرقم الأخير من الجائزة الكبرى هو «٥٨»، وهو الرقم نفسه الذي تنتهي به الورقة التي أحملها. أخرجت البطاقة من جيبي وتأكدت من الرقمين

الأخيرين من جديد، كانا مطابقين للرقم المعروض وكان الرقم الأول (واحد) مطابقاً لرقمي والرقم الثاني ٧ وهو مطابق أيضاً. يا إلهي! وضعت إصبعي على الرقم الأوسط وأخذت أمزمزه شيئاً فشيئاً مثل لاعب البوكر وإذا به الرقم ٤ المطابق لرقم بطاقتي. أعدت القراءة أكثر من مرة ١/٧/٤/٥/٨ فلا داعي للغلط؛ جلت على جميع المخازن التي تعلق النتائج خوفاً من أن يكون هناك خطأ ما وعندما تأكدت من صحة النتيجة وضعت الورقة في جيب سترتي الداخلي وأخذت أضغط عليها كما لو أن جميع الناس يريدون أخذها مني؛ وأعتذر عن الاستطراد في هذه الحادثة، فقد كانت حالتي المادية أحوج ما تكون إلى هذه الهدية القدرية. كانت الجائزة الكبرى (٥٠) ألف ليرة لبنانية وكان نصيبي منها النصف؛ وهي قيمة كافية لشراء أفخم شقة في بيروت.

ضاقت فلما استحكمت حلقاتها

فرجت وكنت أظنها لا تفرج

هذه هي الحياة والفائز هو من يتأنى ويسعى. لم يمض على قبض المبلغ المذكور أكثر من خمسة عشر يوماً حتى أتاني المقدم صالح مهدي السامرائي الملحق العسكري العراقي في بيروت وأخبرني أن الأمير عبد الإله في فندق الأمباسادور في بحمدون وأنه يرغب في رؤيتي. كنت ـ كما ذكرت ـ قد قطعت العلاقة مع العراق، ولكنه لا يمكنني أبداً رفض الدعوة الكريمة للأمير الذي أكرمني واحترمني بكل ود ورعاية. صعدت مع الملحق العسكري إلى الفندق فاستقبلني الأمير بكل مودة وعاتبني على مغادرة العراق أثناء غيابه. ولم أرد أن أعلمه بما جرى لي مع وزير الدفاع شاكر باشا، وعلّلت مجيئي إلى لبنان بقربي من أهلي وأصدقائي. استبقاني على العشاء وعند وداعه أسرّ إلى الملحق العسكري بحديث خاص، وفي الصباح

الباكر أتاني صالح السامرائي بظرف يحتوي على مبلغ كبير من المال.

بدأت الأمور تتردى في دمشق، وكنت على اتصال دائم مع الملحق العسكري صالح السامرائي الذي يحظى بثقة الأركان وكان مثال الشجاعة وبعد النظر وحدة الذكاء. وهو من أوفى الرجال وأصدقهم، لقد كان بمثابة أخ كبير لي يستشيرني بكل واردة وشاردة ولا يرد لي طلباً، حسب إمكاناته.

كنت في مقهى «باتيسري سويس» ذات مساء، وإذا بعدنان المالكي وبرفقته أكرم عكر ـ مدير الإشارة في الجيش السوري سابقاً ـ يدخلان المقهى ويجلسان معي على طاولة واحدة. كانت تربطني صداقة مع عدنان منذ أن كنا في الجيش الفرنسي، توطدت أواصرها عندما كنا في دورة عسكرية في بيروت سنة ١٩٤٥ وكانت كراهية الفرنسيين تجمعنا أيضاً. دعوتهما إلى العشاء وعلمت من عدنان أن أديب الشيشكلي قد سرّحه مع عدد من الضباط، حوالى ١٧ ضابطاً منهم عمر القباني والعشي. كما أجرى مناقلات كثيرة في صفوف الضباط الصغار وأبعدهم إلى أماكن بعيدة عن دمشق، إلى دير الزور واللاذقية وحلب. تشعب الحديث وعلمت أنهما أتيا إلى بيروت منذ يومين وهما بصدد شراء باخرة صغيرة للنقل شراكة مع بعض رفاقهم، وبعد الاتصال مع بعض الشركات وجدا أن إمكاناتهما المادية لا تتيح لهما شراء الباخرة وأنه ينقصهما لذلك حوالى (١٠) آلاف دولار، وبعد المداولات اقترحت عليهما أن أدخل شريكاً وأن أسعى لدى بعض الأصدقاء لتأمين المبلغ ـ فوافقا. كان اعتمادي على الملحق العسكري العراقي ـ والحق أن عدنان لم يكن يعرف أنه سيلتقي بي ولا كيف سأؤمن المبلغ ـ فاستمهلته

خمسة عشر يوماً كي أعطيهم الجواب الحاسم. ذهبت إلى الملحق العسكري وأخبرته بما جرى لي مع عدنان فوافق فوراً على الفكرة. وهو كان على معرفة بأوضاع الضباط السوريين ومستوياتهم وفاعليتهم كونه كان ملحقاً عسكرياً سابقاً في دمشق. فأبرق لرؤسائه داعماً الفكرة بكل قوة، وقد استشرته في تخصيص رواتب لهم عندما تشتد أواصر الصداقة بيننا في المستقبل. ولكن العراق العزيز ـ مع الأسف ـ يصرف الملايين بدون حساب ويمسك يده عن مبلغ زهيد عندما تدعو الحاجة. فلم يوافق وزير الدفاع على الاقتراح، وكان أسفي وأسف الملحق العسكري شديدين. وأعلمت عدنان أنني لم أستطع تأمين المبلغ وطويت القضية؛ ولعل عدنان ظن أنني تنصلت من الموضوع لعدم توفر الثقة.

كان أديب الشيشكلي وثيق الصلة بالحزب السوري القومي، وطلب من الحزب أن يعقد تحالفاً مع حزب البعث والحزب الاشتراكي اللذين توحدا ـ بناء على مداخلته ـ فرفض الحزب الفكرة، كما أن ميشيل عفلق وأكرم الحوراني رفضا هذا التحالف أيضاً. وأصدر الشيشكلي مرسوماً في شهر نيسان/ أبريل سنة ١٩٥٣ يحظر فيه العمل على كافة الأحزاب مستغنياً بذلك عن الدعم الشعبي الذي توفره لحكمه. ثم أنشأ حزباً جديداً أطلق عليه اسم حزب التحرير العربي آملاً أن ينضم إليه جميع السياسيين في سورية ليتمكن حينئذٍ من الفوز بالانتخابات، ما يمنحه قاعدة شعبية أقوى لحكمه. وهكذا اتسعت الهوة بين الشيشكلي وحزب البعث الاشتراكي، كما رفض الحزب السوري القومي التعاون معه بسبب تأليفه لحزب خاص به، ولكنه لم ينضم إلى المعارضة أيضاً فبقي على هامش السياسة اليومية. أما حزب الشعب والحزب الوطني فقد وقفا في صف المعارضة لحكم الشيشكلي. واجتاحت موجة من الاضطرابات

وتفجير القنابل مكاتب حزب التحرير العربي في حلب وحماه واللاذقية، فاتهمت عناصر من حزب البعث بالقيام بها.

أثناء زيارة الشيشكلي للقاهرة أبلغه إبراهيم الحسيني أن هناك مؤامرة للقيام بانقلاب ضد حكمه على رأسها عدنان المالكي، فاعتقل العديد من الضباط وسرح العديد أيضاً ـ كما ذكرت سابقاً. ولجأ الحوراني وعفلق والبيطار إلى بيروت، ومنحوا حق اللجوء السياسي ولجأت معهم شخصيات سياسية معروفة أذكر منها الشيخ معروف الدواليبي. وعقدوا في بيروت مؤتمراً صحافياً عبروا فيه عن انتقادهم لحكم الشيشكلي وذكروا أنهم غادروا البلاد بسبب القمع والإرهاب الذي يمارس في حكمه، وأن أموال الدولة تصرف على الأجهزة الأمنية والمحاسيب بدلاً من إنفاقها لتعزيز الحياة الدستورية وتطوير البلاد.

وفي صيف سنة ١٩٥٣ خرج الشيشكلي من الظل وأصدر مرسوماً منح بموجبه سلطات مطلقة لرئيس الجمهورية. وأجرى في شهر تشرين الأول/ أكتوبر انتخابات نيابية حصدت على أثرها حركة التحرير العربي غالبية المقاعد النيابية وانتخب أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية بغالبية ٩٩,٩٩ من الأصوات!

كنت جالساً في أحد مقاهي بيروت مع المقدم صلاح البزري ـ الذي كان سرّح من الجيش يوم كان أكرم الحوراني وزيراً للدفاع ـ وإذ بأكرم الحوراني يهم بالدخول إلى المقهى. وقف صلاح البزري وقال لي بالحرف الواحد: «سأبصق في وجه هذا النذل»، ورجوته ألا يفعل ثم هددته بقطع أي صلة لي معه إن هو فعل؛ فترك المقهى غاضباً وانصرف. دخل أكرم الحوراني واتجه نحوي وعانقني كأن

شيئاً لم يكن بيننا من قبل. وتكررت اجتماعاتي مع أكرم الحوراني ثم مع ميشيل عفلق وصلاح البيطار، كنا نجتمع في أكثر الأحيان في مقر الدكتور فاضل الجمالي وزير خارجية العراق في أحد فنادق بحمدون (الوادي الأخضر) وكنا نتناول طعام الغداء في كثير من الأحيان معه.

سألت الدكتور فاضل الجمالي يوماً عن سبب اختياره لهذا الفندق وهو من الدرجة الثالثة ولا يليق بمكانته؟ فأجابني بأن صاحب الفندق اغتاله الصهاينة في البرازيل عندما كانا معاً في جولة على دول أميركا اللاتينية لإعطاء صورة حقيقية عن الكارثة التي حلّت بفلسطين، «ومن باب الوفاء لهذا الرجل أنزل فيه؛ أنا وزير الخارجية، وعدد زواري كبير. لعل في ذلك فائدة لأسرة هذا الشهيد».

كان الأساتذة الثلاثة عفلق والبيطار والحوراني على اتصال دائم بالدكتور الجمالي. وكانت الصحف العراقية ـ والصحف الموالية للعراق في لبنان ـ تقف إلى جانبهم وتنشر أفكارهم، ومنها أن الشيشكلي قد تخلى نهائياً عن القضية الفلسطينية. وكان في مقدمة هذه الصحف الموالية جريدة «الهدف» لصاحبها زهير عسيران، الصحافي الكبير الذي وقف دائماً مع الحق والحرية وضد كل ديكتاتور. مارس الشيشكلي ضغطاً قوياً على لبنان وأغلق الحدود بين البلدين وأنذر الحكومة اللبنانية بأن الحدود ستبقى مغلقة إلى أن يتم إبعاد الحوراني وعفلق والبيطار عن لبنان. أمام هذه الضغوط أمهلت الحكومة اللبنانية هؤلاء أسبوعاً كي يغادروا البلاد.

جرى اجتماع بين عفلق والبيطار وأكرم مع الدكتور الجمالي وكنت بين الحاضرين، وتمّ الاتفاق على استقبالهم في بغداد، وكلّفني

الدكتور الجمالي بحمل برقية لإرسالها إلى نوري باشا السعيد وزير الدفاع آنذاك وكان يترأس الوزارة جميل المدفعي. وكان فحوى البرقية: «الموافقة على استقبال الأساتذة الثلاثة في بغداد». اتصل بي العقيد السامرائي طالباً إليَّ الحضور ومرافقته إلى بحمدون لإطلاع الدكتور الجمالي على رد البرقية؛ وكان الرد كما يلي: **«بالنسبة إلى عفلق والبيطار فأهلاً وسهلاً، أما أكرم الحوراني فلا»**. التوقيع: نوري.

طلبت من الدكتور الجمالي إعادة الكرة ولفت نظر نوري باشا إلى أن الثلاثة لا بفترقون وأنه من الضروري قبولهم ضيوفاً على العراق؛ وأرسلت البرقية الثانية من قبل الجمالي وفيها الكثير من التمني والرجاء بقبول ضيافتهم مجتمعين، وكان رد نوري السعيد قاطعاً: **«أكرر. بالنسبة لعفلق والبيطار فأهلاً وسهلاً، أما أكرم الحوراني فلا ثم لا»**.

لست أدري إلامَ استند نوري باشا في هذا الرفض. ولم أجد له تفسيراً إلى يومي هذا. وهكذا تولدت كراهية أكرم للعراق ولكل من يعمل من أجل الوحدة مع العراق أو التقرب إليه. غادر الثلاثة إلى روما ومكثوا فيها وقتاً، وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٥٣ سمح لميشيل عفلق والبيطار والحوراني بالعودة إلى سورية، ونظمت المعارضة صفوفها واجتمعت في دار الرئيس هاشم الأتاسي في حمص ووقع أقطابها على ميثاق وطني شجبوا فيه سياسة الشيشكلي الفردية وحكومته غير الدستورية، ودعوا إلى حكم وطني ديموقراطي وإلى مؤسسات دستورية. وكان من الموقّعين على الوثيقة الرئيس هاشم الأتاسي وسلطان باشا الأطرش ورشدي الكيخيا وصبري العسلي وسامي كبارة وأكرم الحوراني وميشيل عفلق

وصلاح البيطار. وبلغ عدد الموقعين على الميثاق ١٤٠ شخصية سياسية من سائر الأحزاب، ما عدا الحزب السوري القومي الذي وقف على الحياد ـ كما ذكرنا ـ لا مع المعارضة ولا مع الشيشكلي.

لم يكن العراق بعيداً عما يجري في سورية، لقد أرسل الرئيس الأتاسي رسالتين إلى الأمير عبد الإله يطلب منه العون والمساعدة والوقوف إلى جانب سورية في هذا الوقت العصيب: أرسل الرسالة الأولى مع أحد أقطاب الحزب الوطني ـ لا أذكره اسمه؛ والثانية مع الدكتور معروف الدواليبي ـ وكان أخوه مصطفى الدواليبي قد سرّح من الجيش ولجأ إلى العراق وانضم إلى «حركة سورية الحرة» بقيادة العقيد محمد صفا ـ فاستجاب العراق لطلب سورية وأمدها بالسلاح الذي أرسله إلى جبل الدروز وبالمال الذي أودع باسم محمد شقير في لبنان. كما أن الأمير عبد الإله غيّر الحكومة في بغداد وكلف الدكتور فاضل الجمالي بتشكيلها وهو الرجل العربي الأصيل المؤمن بالوحدة ـ خاصة بين القطرين العربيين سورية والعراق. كانت الأموال تصرف على الدعاية، كما وضعت إحدى الصحف بتصرف البعث الاشتراكي؛ وكانت بعض الأموال تصرف لشراء الأسلحة وإرسالها إلى دمشق بواسطة عادل العجلاني عن طريق (مرجعيون)، وقد كلفت أنا شخصياً بشراء بعض الأسلحة وتسليمها إلى عادل العجلاني من قبل الشيخ معروف الدواليبي الذي كان يمثل حزب الشعب في لبنان؛ وكان صبري العسلي وميخائيل إليان يمثلان الحزب الوطني ويصرفان ما يتقاضيانه من المال على المناوئين وعلى عائلات المسجونين في سجون الشيشكلي وعلى الدعاية في صفوف الجيش.

في أوائل سنة ١٩٥٤ اهتزت سورية بعنف من جراء المظاهرات والصدامات ضد نظام الشيشكلي، وأضرب المحامون وأصحاب

المحال التجارية في كل المدن السورية. وفي ١٩٥٤/١/٢٧ صدرت الأوامر بتوقيف كل من صبري العسلي وميخائيل إليان ورشدي الكيخيا وأكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح البيطار وغيرهم. ووضع هاشم الأتاسي وسلطان باشا الأطرش وحسن الأطرش قيد الإقامة الجبرية في بيوتهم. زار أديب الشيشكلي الموقوفين في سجن المزّة وحاول التوصل إلى تفاهم معهم ولكن محاولته باءت بالفشل.

وقام منصور الأطرش المنتمي إلى حزب البعث العربي ـ وهو ابن سلطان باشا الأطرش ـ بتوزيع المناشير ضد النظام، مما اضطر أعوان الشيشكلي إلى القيام بحملة اعتقالات في الجبل. وانفجر الوضع هناك وقتل بعض رجال الأمن، فتحرك الجيش بقيادة الزعيم رسمي القدسي الذي قصف الجبل بالمدفعية والطيران. وتقدم الجيش باتجاه قرية (القرية) معقل سلطان باشا فجرت معارك سقط فيها الكثير من الضحايا، وانتهبت القرى من قبل قوات الهجانة التي كان يقودها صلاح الشيشكلي، شقيق أديب الشيشكلي، واستمر القتال حوالى أسبوعين. عند ذلك أمر سلطان باشا زعماء الدروز بوقف القتال ولجأ إلى الأردن مع مقاتليه. زعم الشيشكلي أن وراء الأحداث في الجبل جهات أجنبية، وأن السلاح الذي استولى عليه الجيش هو حديث وأن إسرائيل وراء ذلك. وهذا الاتهام باطل من أساسه، فالسلاح الذي قاتل به الدروز هو من العراق وكان يرسل بإشراف عصام مريود.

بعد القضاء على الثورة في جبل العرب أبعد الشيشكلي الملحق العسكري العراقي عبد المطلب الأمين، فعيّن هذا مديراً للمخابرات في بغداد، وعين مساعده المقدم صالح مهدي السامرائي ملحقاً عسكرياً في لبنان.

١٥

إعلان الانقلاب من حلب

على خلاف الانقلابات العسكرية السابقة التي نفذت في دمشق، فقد نفذ الانقلاب ضد الشيشكلي من حلب في ١٩٥٤/٢/٢٤. كان على رأس الانقلاب العقيد فيصل الأتاسي والرائد مصطفى حمدون فاعتقل قائد المنطقة العقيد عمر خان تمر وأرسل موقوفاً إلى دير الزور. وكان آمر منطقتها أمين أبو عساف ومعاونه محمد الأطرش قد انضما إلى الحركة، كما انضمت إلى الحركة فيما بعد منطقة اللاذقية بقيادة المقدم كاظم زيتونة الذي اعتقل قائد المنطقة عبد الجواد رسلان وتسلم مكانه. وصدر من حلب البيان التالي، تلاه الرائد مصطفى حمدون:

باسم المناطق الشمالية والشرقية والغربية.

إلى جميع أفراد الجيش السوري، ليس هذا بياناً أو نداء، إنما عهد من ضباط وجنود الجيش السوري للشعب السوري الكريم.

لقد آلينا على أنفسنا أن نمحو ما لحق بالجيش من عار وأن نعيد إليه مزاياه الرفيعة ومناقبه ونعود بعدها إلى الثكنات ولن يكون لنا دخل في السياسة.
هذا نداء إلى رفاقنا في السلاح، أن يحذو حذونا بهذا الشأن لنتمكن من إعادة الأمور إلى نصابها. وإلى أن يتحقق هذا الهدف فإن المناطق الشمالية والشرقية والغربية تعلن انفصالها عن حكومة الشيشكلي وتناشده أن يغادر البلاد حقناً للدماء.

انضم إلى الحركة قيادة منطقة حمص بقيادة العقيد محمود شوكت، ثم توالى التأييد والانضمام، فانضمت درعا وبصرى بقيادة أمين الحافظ وأحمد الكزبري، ثم مجموعة القوى الجنوبية بقيادة العقيد شاويش والمقدمين ألبير كلجيان وعبد الإله رسلان والملازم عبد الغني إبراهيم. وهكذا أصبحت المناطق السورية بغالبيتها في مواجهة الشيشكلي، وأرسل إنذار باسم جميع هذه المناطق العسكرية إلى رئاسة الأركان طالباً إبلاغ الشيشكلي بالتخلي عن الحكم وتقديم استقالته ومغادرة البلاد فوراً. وقد أذيعت بيانات عدة من إذاعة حلب كانت تدعو الشعب السوري والجيش إلى الوقوف صفاً واحداً ضد الطاغية أديب الشيشكلي الذي اتسم عهده بالفساد والرشوة واستغلال السلطة. وفي بيان آخر دعت الحركة إلى إقامة نظام جمهوري ديموقراطي يملك القدرة على تحرير فلسطين والسعي إلى تحقيق الوحدة العربية.

في ١٩٥٤/٢/٢٥ أذعن أديب الشيشكلي للإنذار بعد مشاورات مع أركانه وقدم استقالته على الشكل التالي:
حقناً لدماء الشعب والجيش الذي أفتديه، والوطن العربي

الذي أردت أن أخدمه بتجرد وإخلاص، أقدم استقالتي
من رئاسة الجمهورية إلى الشعب السوري العزيز الذي
انتخبني ومنحني ثقته الغالية راجياً أن يكون ذلك خدمة
لبلادي، سائلاً اللّه أن يقيها كل مكروه وأن يحقق
وحدتها ويأخذ بيدها إلى قمة المجد والرفعة.

غادر الشيشكلي ليلاً بسيارته وبصحبته أخوه صلاح ومرافقه ومفرزة حماية من الشرطة العسكرية إلى لبنان، حيث لجأ إلى السفارة السعودية هناك.

عودتي إلى دمشق:

اتصل بي الدكتور معروف الدواليبي كي أوافيه إلى الشقة التي يسكنها في بناية العازارية وجرى الاتفاق بيننا على أن نذهب معاً إلى دمشق في اليوم التالي. استقلينا سيارة وعند وصولنا إلى الحدود السورية وجدناها مغلقة وثمة حاجز من الشرطة العسكرية يمنع الدخول أو المغادرة، على رأسه مساعد من الشرطة العسكرية تابع للرئيس عبد الحق شحادة. وعند اعتراضه لنا ترجلت من السيارة وقلت له بصوت آمر «إن من معي هو الدكتور معروف الدواليبي رئيس الوزارة الشرعي وأنا قائد الشرطة العسكرية الأصيل، وإني أحمّلك كل مسؤولية إن منعتنا من الدخول»؛ فأذعن للأمر وفتح لنا الطريق.

ذهب الشيخ معروف إلى بيته، ونزلت أنا في فندق أمية الجديد. ولم يمضِ على وصولي أكثر من نصف ساعة حتى أتاني جنديان من الشرطة العسكرية ممن كانوا يخدمون معي سابقاً وطلبا مني مغادرة الفندق على عجل لأن الأوامر صدرت بالتفتيش عني

واعتقالي. ذهبت إلى منزل الدكتور سامي كبارة ومن هناك واكبتني سيارتان من رجاله إلى باب ساروجة ووُضع لحمايتي عدد من الشباب المخلصين تحسباً لكل طارىء. لم أنم في تلك الليلة، فقد كانت الغرفة التي نزلت بها تعبق بعطر (ريف دور) الذي أكره تنشقه إلى يومنا هذا. وفي الصباح الباكر طلبت من أحد الشباب الاتصال بالدكتور سامي كبارة لموافاتي، ولكنه كان قد غادر دمشق إلى حمص لحضور المؤتمر الوطني هناك. وطلب من الأستاذ رشاد جبري - الذي تخلف عن الذهاب إلى حمص لقيادة المظاهرات مع عادل العجلاني ضد أعوان الشيشكلي - تأمين ما يلزمني من طلبات. جاء رشاد جبري ونقلني إلى شقة جميلة بالقرب من فندق الشرق تقوم بالخدمة فيها امرأة يونانية مسنّة تجيد الطبخ بامتياز.

الرئيسان عبد الحق شحادة وحسين حدة:

كان عبد الحق شحادة آمراً للشرطة العسكرية - وهو الذي قتل أحد أنجال سليمان المرشد في قرية الصنوبر قرب اللاذقية دون سبب يذكر. وكانت الشرطة العسكرية قد زوّدت بالمصفحات الفرنسية والأسلحة المختلفة منذ أن كنت آمراً لها. كما أن حسين حدة كان آمراً لإحدى سرايا المدرعات في القابون القريبة من دمشق، وكانا يقفان حتى الموت مع بقاء الشيشكلي في الحكم. وفي يوم ٢٥/٢/١٩٥٤ احتلا مطار المزّة لمنع الشيشكلي من المغادرة إلى الخارج وكانا لا يعلمان بسفره عن طريق البر إلى لبنان، وعندما علما بذلك ذهبا إلى البرلمان وأجبرا مأمون الكزبري على تولي رئاسة الجمهورية. كما أنهما أعادا إغلاق سجن المزّة على الموقوفين السياسيين آملين أن يعود الشيشكلي إلى الحكم، ويقال إنه حاول العودة ولكنه منع من ذلك. وقد أذاعت رئاسة الأركان باسم العقيد شوكت شقير الذي قيل إنه كان معتقلاً في البرلمان البيان التالي:

إن رئاسة الأركان ترجو مخلصة أن يوفق رئيس الجمهورية بالنيابة مأمون الكزبري بتحقيق الأغراض النبيلة الرامية إلى توحيد الصفوف وإجماع الكلمة. وهي تقاوم كل فكرة انقلابية في الحكم أو كل تعديل لا يأتي بالطرق المشروعة. وهي تعلن تأييدها التام لفخامة رئيس الجمهورية بالنيابة في أداء مهمته.

كما أنها أذاعت ملحقاً لهذا البيان باسم رئاسة الأركان:

إن القوات المتمردة في الشمال تعتبر خارجة على القانون وإذا لم تلقِ السلاح وأصرت على موقفها فستسيّر حملة لتأديبها وإحالة الضباط المسؤولين إلى القضاء العسكري.

كان رد الفعل سريعاً، فأضربت دمشق وقامت المظاهرات العامة التي اشترك فيها الطلاب والأهالي في كل أنحاء المدينة، ودخلوا المجلس النيابي هاتفين بسقوط المجلس. كما أحاطوا بدار الإذاعة وحاولوا الدخول إليها ولكنهم قوبلوا بمقاومة شديدة؛ وغدت الشقة التي كنت أسكنها كأنها أركان حرب يؤمها رؤساء الأحياء. وكان الأستاذ جبري يشجعهم على مواصلة المظاهرات التي كان يقودها في غالب الأحيان؛ وقد أشرت عليهم بالضغط على البرلمان والإذاعة.

وقع الكثير من القتلى والجرحى، وقد أقنعت هذه المظاهرات العارمة والمتواصلة ليلاً ونهاراً مأمون الكزبري بعدم قدرته على الاستمرار وتحمل مسؤولية الحكم، كما أن نائب رئيس المجلس سعيد إسحاق أقنع المتظاهرين ـ وكان بعضهم قد دخل المجلس بغية احتلاله ـ أن النواب بصدد التوقيع على وثيقة حل المجلس

فحال ذلك دونه احتلالهم المجلس فعلياً. واستلم رئيس الأركان، الزعيم شوكت شقير، مسؤولية الأمن بعد أن نقل الرئيسين عبد الحق شحادة وحسين حدة ملحقين عسكريين إلى لندن وباريس. وأفرج عن المعتقلين في سجن المزّة فالتحقوا بحمص حيث كانت المعارضة مجتمعة بكاملها هناك. وكان قرارهم الأول أن عهد الشيشكلي ودستوره وجميع ذيوله غير شرعية، وأن رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي سوف يعود إلى منصبه ثم يدعو من يشاء لتأليف الوزارة.

ومنذ اليوم الأول لاجتماعات حمص بدأ أكرم الحوراني كعادته يضع العراقيل أمام تشكيل الحكومة. وأعيد هنا قول الصحافي الكبير كامل مروة في أكرم الحوراني «إنه مع كل انقلاب وفي كل انقلاب وضد كل انقلاب»[1]، وهذه طبيعة أكرم كما بدت في حياته السياسية.

تألفت الوزارة في حمص برئاسة صبري العسلي وعيّن الشيخ معروف الدواليبي وزيراً للدفاع فاستبشرت خيراً، وكنت قد أقنعته عند عودتنا معاً إلى دمشق بإعادتي إلى الجيش أسوة بزملائي فاقتنع؛ وأكدت له أنني سأكون العين الساهرة على كل شأن يعرقل مسيرة النظام لردعه، وذكرت له أن لي الكثير من المعارف والأصدقاء الذين يباركون عودتي.

عادت الحكومة الجديدة من حمص إلى دمشق واستُقبلت استقبالاً حافلاً، وفي صباح اليوم التالي لعودتها في ١٩٥٤/٢/٢٨ ارتديت

---

(١) انظر ص ٨٥.

ملابسي بغية الذهاب إلى قيادة الجيش حيث مكتب وزير الدفاع. وما إن وطئت قدماي أرض الشارع حتى كانت ثلة من المخابرات والشرطة العسكرية تحيط بي وتنقلني إلى سجن المزّة. لقد كان السراج مدير المكتب الثاني على علم بعودتي كما يبدو فكان لي بالمرصاد. وضعت في زنزانة منفردة وكان الطعام يقدم لي من الكوة، حتى إنه لم يسمح لي بالخروج للتنفس وهذا ما درجت عليه العادة في السجون. وفي اليوم الرابع لتوقيفي وأثناء تقديم الطعام لي من قبل أحد رقباء الشرطة قلت له: «إن وجودي غير قانوني وإني كنت في السابق قائداً للشرطة العسكرية»، وأعطيته رقم هاتف الشيخ معروف الدواليبي وزير الدفاع ليخبره بوجودي في السجن؛ وأني في يوم ما سوف أكافئه على ذلك. وبرّ هذا الرقيب بوعده إذ في صباح اليوم التالي نقلت من السجن إلى مكتب وزير الدفاع حيث كان الزعيم شوكت شقير بانتظاري(٢).

بادرني الزعيم شقير بلهجة ودودة، وكنت شخصياً أحترمه وأقدر مواهبه: «أخ محمد، لقد قرر مجلس الدفاع إخراجك من سورية وإلاّ فسوف نضطر إلى توقيفك»، خرجت عن طوري وأجبته بحدة: «وما علاقة مجلس الدفاع بي؟ أنا رجل مدني وليس لكم

---

(٢) الزعيم شوكت شقير هو من ضباط الجيش اللبناني الشقيق، التحق بجيش الإنقاذ وعيّن معاوناً لفوزي القاوقجي ومن ثم التحق بالجيش السوري بناء على طلب حسني الزعيم. كان من خيرة الضباط كفاءة ودماثة، ولكنه كان يعرف موقعه بالضبط في الجيش السوري فتصرف على هذا الأساس. وعندما ضرب الشيشكلي جبل الدروز، وكان شقير رئيس أركانه ومن الطائفة الدرزية، رضخ ولم يعترض على ذلك.

علاقة معي»، ثم دار نقاش حاد بيننا خرج بعده غاضباً من المكتب. على أثر هذه المشادة قام الشيخ معروف من وراء مكتبه وأخذني جانباً وقال بصوت منخفض: «يا أخ محمد إن جميع المكاتب حتى مكتب وزير الدفاع مراقب وإنني الآن في صدد إيقاف التنصت ونزع خطوطه، كما أن وضعنا في الجيش يمر بفترة صعبة»، ثم طلب مني أن لا أخلق مشكلة بين الحكومة والجيش، وأكد لي أنه لن يمضي أكثر من ثلاثة أسابيع على مغادرتي دمشق حتى أعود معززاً مكرماً، وسوف يسند لي منصباً مهماً في الجيش وألحّ عليَّ بالامتثال مبدئياً لقرار الجيش.

واكبتني كالعادة، سيارة من الشرطة العسكرية حتى الحدود اللبنانية، ورحت أنتظر أياماً وشهوراً ولم يتصل بي أحد ولم يبر الشيخ معروف بوعده. لقد أعيد جميع الذين سرحوا من الجيش في عهد الشيشكلي، حتى الملازم مصطفى الدواليبي ـ شقيق الشيخ معروف والذي كان مع العقيد محمد صفا في التنظيم الذي أطلق عليه في العراق اسم «سورية الحرة» ـ أعيد إلى الخدمة مع كامل راتبه ورتبه، وكذلك محمود الرفاعي وخالد جادا ورفاقي كلهم في الانقلاب عادوا جميعاً وأقاموا في دمشق ولم يتخذ في حقهم أي إجراء. لقد كان السراج وراء كل ما حصل لي، فهو لم ينس ما جرى بيننا في وقت سابق. وبعد انتظار طال أمده قررت العودة إلى دمشق كالآخرين وليكن ما يكون.

أخبرت المقدم صالح السامرائي بقراري فنصحني بالتروي لأن الوضع في الجيش ليس على ما يرام، وعدنان المالكي على خلاف مع رئيس الأركان شوكت شقير ومع رئيس المكتب الثاني عبد الحميد السراج، وكان المقدم بديع بشور قد حلَّ محله بسبب غياب

السراج المؤقت. وأضاف أن عودتي ليست مستحبة في مثل هذه الظروف المشحونة إذ قد أذهب ضحية خلافاتهم؛ فأجبته: «بأن الظرف مناسب تماماً وإنني مصرّ على العودة هذه ولن أترك دمشق مهما يكن من أمر».

استقليت سيارتي ودخلت دمشق ولم يعترضني أحد على الحدود. واستغليت غياب السراج عن المكتب فذهبت صباح اليوم التالي إلى الأركان وقابلت المقدم بديع بشور وأخبرته أنني عائد إلى بلدي وليس لي أي مطالب وأريد العيش بسلام كأي مواطن عادي. كان المقدم بديع بشور كعادته دمثاً ودوداً، استأذنني برهة ثم عاد وكأنه شخص آخر وقال بلهجة صارمة: «أمامك خياران، إما أن تغادر البلد بعد ثلاثة أيام وإما أن تذهب إلى اللاذقية ولا تغادرها إلاّ بأمر من الأركان»، فأجبته بأني مواطن مدني ولن أتلقى أوامر منكم، وثمة حكومة مدنية هنا سأعود إليها وهي التي تقرر ما يتوجب عليَّ عمله، فابتسم ثم قال: «ط..ظ»، هذه هي قيمة الحكومة المدنية.

غادرت الأركان وذهبت إلى منزل أكرم الحوراني الصديق القديم علّه يحل المشكلة، ووجدت عنده خليل كلاس أحد الوزراء في الحكومة، وأخبرته بما جرى معي وقلت له: «ليس في حقي أي حكم قضائي وإني عائد كمواطن عادي». ولم يعلق أكرم الحوراني على كلامي وبقي صامتاً فانبرى خليل كلاس للكلام قائلاً: «يا أخي لسنا مستعدين أن نحارب الجيش من أجلك». غادرت منزل الحوراني دون أن أودعهم، ولم أرَ أكرم بعد ذلك رغم وجودنا معاً في باريس طوال عشرة أعوام من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٢.

عدت إلى الفندق مهموماً أحاول أن أخطط لما سوف أقدم عليه؟

استلقيت على السرير أضرب أخماساً بأسداس.. ثم قررت أن أتحدى قرار الجيش وأبقى في دمشق حصراً، وسوف أعمل ـ إذا استطعت ـ على خلق أزمة بين الجيش من جهة والحكومة والبرلمان من جهة أخرى؛ وكان البرلمان قد أعيد انتخابه من جديد ولي فيه الكثير من الأصدقاء والمحبين. ذهبت في المساء إلى نادي الشرق فاستقبلني صاحبه توفيق حبوباتي بكل ود وقدم لي قنينة ويسكي، شربت بكثرة وكنت أصب جام غضبي على العهد الجديد كلما التقيت أحداً، قائلاً: «خلصنا من دكتاتورية الزعيم الشيشكلي لنعود إلى حكم دكتاتوريات عدة»، وأروح أعددهم: «شوكت شقير والسراج وحتى بديع بشور صار دكتاتوراً». وفي هذه الحال من الغضب والحدة حيّاني رجل نبيل وجلس إلى جانبي، كان جلال السيد، وراح يهدئ من ثورتي وسألني ما الموضوع؟ فقلت: «يا أخي لقد أعادوا إلى الجيش جميع الضباط المسرّحين أيام الشيشكلي واستثنيت وحدي بل أبعدت عن البلد قسراً، وها أنا أعود إليه مواطناً عادياً فتفرض عليَّ الإقامة الجبرية في اللاذقية أو السجن، لماذا؟ أقسم بالله لن أخرج من البلد ولن أقبل بالإقامة الجبرية أبداً». تناول جلال طعام العشاء معي وطلب مني انتظاره في الفندق حتى الساعة الحادية عشرة من اليوم التالي. برّ جلال السيد بوعده وأخبرني أنه قد مرَّ على عدنان المالكي وسرد له قصتي وأشاد بمواقفي الوطنية أيام الفرنسيين في دير الزور والبو كمال، فأجابه عدنان أنه يعرفني جيداً وأخذ الهاتف وطلب من المكتب الثاني رفع جميع المضايقات عني، ثم أضاف: «أنت الآن حرّ في تنقلاتك وحركتك ولكن سوف تكون مراقباً من بعيد فكن عاقلاً ـ اللّه يرضى عليك»، ثم صافحني مودعاً ولم أره بعد ذلك، رحمه اللّه.

لقد كان جلال السيد هو وأخوه سعيد من ألمع رجالات سورية،

عرفا بالأصالة والرجولة والكرم، وهما بحق من أعلام رجالات سورية، ومن مفاخر دير الزور. وكانت صلتي بجلال السيد أقل بكثير من صلتي بأكرم الحوراني ومع هذا تصرف كل منهما حيالي بما يناسب شخصيته وطبيعته فيا للمفارقة.

قررت الذهاب إلى اللاذقية لأوهم المخابرات أنني ابتعدت عن السياسة وخلدت إلى السكينة. وقبل مغادرتي دمشق التقيت مصادفة بالصديق والأخ غسان جديد، وشعرت أنه غير مرتاح لوضعه وكان آنذاك قائداً لمعسكرات حمص؛ وأراد الاسترسال بالحديث غير أني أخبرته أني مراقب وأنني مسافر إلى اللاذقية وسوف أمرُّ عليه في حمص عند عودتي إلى دمشق، فقال لي: «إني بانتظارك وهناك أمور سأطلعك عليها». قضيت في اللاذقية أكثر من شهر ألعب الورق والمنقلة في القرية مع الأهل والأصدقاء، وكنت أذهب إلى فندق (الكازينو) فأتناول الطعام وحدي وكنت أشارك ـ أو أتفرج ـ على لعبة (الكونكان) في غرفة جانبية هناك، ولم أظهر طوال المدة أي امتعاض من الوضع الحالي أمام أحد.

اتصلت بغسان جديد بواسطة أحد الأقارب وأخبرته أني مسافر إلى دمشق وعليه أن يحدد لي مكاناً آمناً نلتقي فيه، وهكذا كان. سرد عليَّ غسان وضعه مع الأركان وقال: «إنه سيىء للغاية ويتوقع أن ينقل من قيادة معسكرات حمص إلى مكان آخر، وأن بإمكانه الاستيلاء على المنطقة بكاملها». أجبته أن منطقة حمص ليست دمشق ولا حلب إذ ليس فيها إذاعة وهي محاصرة من جميع الجهات، وجلَّ ما يمكنها فعله هو المؤازرة عند قيام حركة في دمشق وذلك بقطع الطريق الساحلية والشمالية عن العاصمة؛ وافترقنا على أن نلتقي لاحقاً، فقد كان على عجلة من أمره.

في دمشق اتصلت بمحمود الرفاعي وكان استقر مع عائلته فيها. وبعد زيارات عدة ولقاءات على العشاء مع عائلته في نادي الشرق علمت أن أخاه فايز الرفاعي أصبح آمر كتيبة مدرعات في القابون، وأنه كان مدرساً للضباط في مدرسة المدرعات، وأن له ولأخيه صداقات كثيرة بين الضباط الدمشقيين الذين يعملون في المدرعات وغيرها من الأسلحة. وطرحت عليه ذات يوم فكرة القيام بحركة انقلابية، وأخبرته أن غسان جديد ورفاقه في الحزب السوري القومي مستعدون للمشاركة وأن لهم انصاراً كثيرين في مواقع حساسة وخاصة في الشرطة العسكرية والطيران؛ كما أعتقد أن الكثير من الضباط الذين خدموا معي في الشرطة وغيرها سيقفون إلى جانبي، فأجابني «الله يرضى عليك خليني بحالي أنا الآن مستقر مع عائلتي وأولادي فلا تورطني في أمور لا تحمد عقباها». خرجت من عنده مستاء وبقيت أياماً لا أزوره ولا أتصل به، فأتاني إلى الفندق معاتباً وقلت له: «شوف يا محمود قسماً بالله، لو وقفت وحيداً فلن أقبل بالطريقة المهينة التي عوملت بها، وأنت يا محمود الوحيد الذي لم أفكر يوماً أن موقفك مني سيكون هكذا... كيف نقبل أن تمرغ كرامتنا بالوحل؟ ولماذا لم نعد إلى الجيش أسوة ببقية الضباط الذين سرّحهم الشيشكلي؟» فأجابني: «طيب! تعال عندي إلى البيت لنتعشى سوياً». اختليت به جانباً بعد العشاء وطلبت منه أن يجمعني بأخيه فايز وبالضباط المقربين منه للتعارف وجس النبض، وسوف أتصل أنا بالضباط الذين أعتمد عليهم وبغسان جديد لمعرفة من يمكنه أن يؤازرنا منهم.

كان هذا مجرد كلام لا يرتكز على دراسة أو رؤية، وكان لدينا الوقت الكافي لبلورته. اجتمعت في منزل أخيه مع بعض الضباط الدمشقيين الذين يكنّون مودة لفايز ومحمود الرفاعي؛ كانت خطتي

آنذاك كالتالي: كنت أجلس بين يوم وآخر في «مطعم الواحة» لتناول الغداء بشكل عادي، وكنت أطلب من بعض الضباط المخلصين جداً والذين لا يعتريني شك بهم أن يصطحبوا معهم ضباطاً معينين ليمروا أمام المطعم مصادفة، فيدخلون للسلام عليّ أستبقيهم لتناول طعام الغداء معي. وهكذا لا يمكن لأحد أن يفكر أنني أستدرج الضباط على ملأ من الناس لمناقشة فكرة القيام بعمل ما.

كنت أترك دمشق وأتوجه إلى اللاذقية بين الحين والآخر وألتقي مع غسان فنتدارس الأوضاع، وكان كعادته، رحمه الله، مستعجلاً بحجة أن وضعه في حمص لم يكن مستقراً. في أحد الاجتماعات في النصف الثاني من شباط/ فبراير في منزل محمود الرفاعي، مرَّ عرضاً ذكر عيد الجلاء في ١٧ نيسان/ أبريل، وذكرنا القوى العسكرية التي ستشارك في العرض: فالعادة أن بعض الكتائب المدرعة من القابون تكون من جملة الأسلحة التي تشارك في العرض. ذهبت إلى اللاذقية وعدت ليلاً إلى حمص واجتمعت مع غسان وكانت جولة أفق استعرضنا فيها أوضاع الجيش والقوة المؤيدة لغسان، فعدد لي ما لديه من قوة ـ لا سيما في دمشق ـ في جميع الأسلحة وخاصة في الطيران والشرطة العسكرية.

لم أكن على عجلة من أمري فأنا حرّ طليق أذهب متى شئت وأنى شئت إلى لبنان. كنت في بعض الأحيان أسهر مع العقيد أحمد العظم في بعض الملاهي وكان آمراً للواء الأول في قطنا، وهو صديق ودود لي وأنا الذي عيّنته آمراً للشرطة والأمن العام في دمشق أثناء الانقلاب الثاني. ولم أكن أعتمد عليه للمشاركة عملياً في أي حركة، وكنت واثقاً أنه كان سيؤيد أي حركة ناجحة نقوم بها.

ذهبنا يوماً سوياً إلى بيروت وجمعته على عشاء وبصورة سرية مع الأمير عبد الإله بحضور الملحق العسكري العراقي صالح السامرائي في مطعم في سوق الغرب، وكان الأمير في زيارة قصيرة إلى لبنان.

كثفت اتصالاتي في هذه الأثناء واجتمعت مع الأخ والصديق المقدم زهير الصلح رفيق دورتي في الكلية، وكان آمراً لسرية الهجانة في الضمير القريبة من دمشق. وجاءتني الفكرة التالية ـ وأشهد الله أنني لم أبحثها مع أحد، إذ لم يسعفني الوقت في ذلك: كنا على مسافة شهر ونصف من عيد الجلاء، وهي الذكرى التي يجلس فيها رئيس الجمهورية وأركان الحكومة ورئيس الأركان وضباطه وآمرو الأسلحة مجتمعين على منصة الشرف أثناء العرض العسكري؛ عليَّ إذاً تأمين كتيبة من الفوج المدرع المشارك في العرض لتقف معنا، وأكون أنا ومحمود وبعض الضباط المؤيدين لنا مع بعض أفراد الشرطة العسكرية جاهزين لاعتقال رئيس الجمهورية والكادر الحكومي والعسكري كله؛ ويذهب قسم من أفراد الكتيبة المدرعة وأطقمها ليحتلوا الأركان والإذاعة ثم نذيع بيانات الحركة.

كانت هذه هي الفكرة التي بنيت على أساس منها مبدأ الحركة، وقررت أن أبحثها مع غسان جديد ومحمود الرفاعي. كنت أظن أن المراقبة قد زالت عني أو خفّت على الأقل، وكنت متيقظاً وحريصاً، فانتقلت من الفندق إلى منزل الأستاذ بدوي الجبل بدعوة من خالتي ـ وكان وزيراً للصحة آنذاك ولكنه كان خارج البلاد ـ ولم يطل بي المقام في المنزل أكثر من يومين. فذات صباح باكر أيقظتني خالتي من النوم قائلة: «ثمة ضباط وجنود يريدون رؤيتك!»؛ نظرت من النافذة المطلة على الحديقة لأجد المنزل مطوقاً. لبست ثيابي على عجل واعتقدت أن أمري قد كشف وأني ذاهب

إلى سجن المزّة. فتحت الباب فإذا بالضابط يطلب مني مرافقته إلى الأركان. ولكنه قادني إلى الشرطة العسكرية بدلاً من ذلك، وكان الرئيس أكرم ديري هو آمر الشرطة العسكرية آنذاك، وهو من الضباط الذين خدموا معي على الجبهة، وكنت على علاقة طيبة معه فكان لقاؤه لي ودياً ومحترماً، وبعد أن طلب لي فنجاناً من القهوة قال لي: «سيدي لقد تلقيت أمراً من الأركان يقضي بإخراجك مع محمود الرفاعي خارج الحدود السورية». وكان هذا القرار هو أهون الشرور التي كنت أنتظرها.

أخرجت من سورية للمرة الثالثة؛ وأثير موضوع إخراجنا في المجلس النيابي وشجب منير العجلاني ونواب آخرون هذا الإجراء، وطلبوا من وزير الدفاع تفسيراً لذلك، ثم طويَ الموضوع. يبدو لي أن بعض خطواتنا تسرّبت بشكل ما، فقطعوا علينا الطريق.

عدنان المالكي وغسان جديد:

كان كل من عدنان المالكي وغسان جديد من ألمع ضباط الجيش وأكثرهم تعمقاً بالعلوم العسكرية وإلماماً بها. تابع المالكي دورة أركان حرب في فرنسا واجتازها بامتياز وهي تؤهله أن يعمل في الأركان أو في رئاسة إحدى التشكيلات، كما تؤهله أن ينتسب إلى المدرسة العليا للحرب (Ecole Supérieure de guerre). ولا يمكن أي ضابط أن يترفع إلى رتبة لواء إلاّ إذا اجتاز بتفوق هذه الدورة التي تؤهله لقيادة لواء أو فرقة عسكرية. لمع عدنان في الجيش لسببين: أولهما، أنه كان مدرساً في الكلية الحربية في بداية الاستقلال وخرّج عدداً من الضباط الذين احتلوا مراكز قيادية حساسة؛ وثانيهما، أنه كان دمثاً ومحبوباً من رفاقه ويعرف كيف يستجلب الأصدقاء.

أما غسان فقد كان محارباً من الطراز الرفيع قاد سرية في جيش الإنقاذ وأبلى بلاء حسناً في حرب الـ ٤٨. وقد درّس في في الكلية الحربية لبعض الوقت وتابع دورة كوماندوس كان ترتيبه الأول فيها. كان غسان رئيس لجنة الهدنة السورية ـ الإسرائيلية، وكان في الوقت نفسه آمراً لإحدى السرايا المتواجدة على الحدود فكان يدخل بعض مفارز سرّيته حفاة إلى المناطق المحتلة فيفجرون الآليات الزراعية وغيرها. وعندما تجتمع لجنة الهدنة تحتج إسرائيل على تلك الأعمال ولا تتمكن من إثبات أي أثر[١].

وكان كل من عدنان وغسان قمة في الوطنية والكفاءة العسكرية، غير أنهما كانا على طرفي نقيض: فعدنان يكره الحزبية في الجيش ويعمل على محاربتها بكل الوسائل؛ فيما كان غسان قومياً سورياً حتى العظم.

(١) زوّدني بهذه المعلومات الملازم جودت الأتاسي وهو من ملاك الشرطة العسكرية، وكان في الوقت نفسه معاوناً لغسان في لجنة الهدنة.

١٦

مقتل عدنان المالكي

سمعت وقرأت الكثير عما كتب عن هذا الحادث المؤسف؛ وسألت غسان عندما لجأ إلى لبنان عن مقتل عدنان المالكي فأجاب: «يا أخ محمد التهمة لابستني وسوف أحاكم على ذلك. لكن أعدمني الله أولادي إن كان لي أي ضلع أو علم بمقتل عدنان المالكي، وأنا عندي من الشجاعة أن أقول الصدق في كل أمر أقدم عليه».

كان عدنان المالكي منذ أن تسلم الشعبة الثالثة بعد ذهاب الشيشكلي قد ناصب العداء كلاً من الزعيم شوكت شقير، رئيس الأركان، والمقدم عبد الحميد السراج، رئيس الشعبة الثانية؛ وعمل لإزاحتهما، وحملهما الكثير من التبعات التي حصلت أثناء حكم الشيشكلي. ولولا مساندة العقيد أبو عساف لشقير ـ وكان له كلمة نافذة في الجيش ـ كما كانت تجمعهما بعض الروابط

الاجتماعية، ولولا بعض رفاق السراج من حماه ـ عسكريين ومدنيين ـ لكان عدنان المالكي أبعدهما منذ اليوم الأول لعودته إلى الجيش، وهما كان يعلمان بذلك.

كان المالكي يكره الحزبية في الجيش ويحاربها بكل وسيلة لا سيما في الكلية العسكرية. وكان يقول: «إن الضابط لو اقتصرت معلوماته واهتماماته على الشؤون العسكرية لكان ضابطاً من الدرجة الوسطى بوجه عام، فكيف به إذا انصرف إلى السياسة والحزبية؟ فعندها سوف يفقد الاثنين معاً. ولهذا كانت نظرته لجورج عبد المسيح عدائية وفكّر في إبعاده عن سورية». وكان يستاء جداً عندما يرى بعض طلاب الكلية الحربية ملتفين حول جورج عبد المسيح أثناء زيارته للكلية؛ وازدادت كراهيته له عندما كان يرى تحلق الضباط حوله في نادي الضباط أيضاً. ولم تكن كراهيته مقتصرة على الحزب السوري القومي وحده، إذ كان من برنامجه الإصلاحي في الجيش إبعاد جميع الضباط الذين يعملون في السياسة ومنهم جماعة أكرم الحوراني وغيرهم من الحزبيين.

يقول العقيد سهيل العشي ـ وهو من أصدق الضباط قولاً وفعلاً كما عرفته، وقد تبوأ مراكز حساسة في الجيش والحكومة في سورية ـ في كتابه «**فجر الاستقلال**»: «إن أكرم الحوراني عندما بلغه مقتل المالكي قال: «منيح اللي قتلوه وإلاّ كنا سنتذابح معه»[1]؛ ومع هذا فقد تمرغ أكرم في تراب عدنان الطاهر. والقول الفصل في هذا الموضوع هو للعماد طلاس وزير الدفاع السوري الحالي، فقد برأ

---

(١) محمد سهيل العشي، **فجر الاستقلال في سورية: منعطف خطير في تاريخها**، دار النفائس، بيروت ١٩٩٩، هامش ٢، ص ١٧٧.

العماد طلاس في كتابه **مرآة حياتي** الحزب السوري القومي من التهمة مؤكداً أن رئيس الحزب جورج عبد المسيح تصرف آنذاك دون تفويض من الحزب ودون إعلامه في التخطيط لعملية الاغتيال(٢). وذكر أن كلاً من مصر وعبد الحميد السراج وأكرم ديري هم الذين كانوا وراء عملية الاغتيال. وقد اتُّهم العماد طلاس بالانحياز في بعض كتاباته التي برأ فيها الحزب القومي، ولكن العماد طلاس ليس بحاجة لمحاباة أحد.

غدا اغتيال المالكي مصدراً للجدل في السياسة السورية منذ ذلك الحين إلى اليوم. فقد اتهم الادعاء السوري ـ الموالي لليسار ـ الحزب السوري القومي بتورطه كلياً في عملية الاغتيال؛ واتهم الادعاء العسكري غسان جديد وأنه كان يخطط لعملية انقلاب ضد الحكم، وحكم عليه غيابياً بالإعدام هو وجورج عبد المسيح وإسكندر شاوي، ونفذ حكم الإعدام بالرقيب بديع مخلوف وبعبد المنعم دبوسي اللذين اتهما بأن مهمتهما كانت اغتيال المالكي حقاً إذا فشل يونس عبد الرحيم في أداء مهمته. واستغل اليسار في سورية مقتل المالكي وواصلت مصر دعمها له. وعمل اليسار على تشويه سمعة الأحزاب اليمينية لإيجاد مناخ مناصر للسوفيات يقترن بالتشهير بالدول الغربية، ولا سيما أميركا وبريطانيا المناصرتين دوماً وأبداً لإسرائيل. كما كانت انتقاداتهم تتركز بصورة خاصة على النشاطات العراقية ومن يدور في فلكها ممن يعملون للاتحاد مع العراق. واعتبر الأميركيون والبريطانيون أن هذا الانحياز السافر يشكل خطراً على مصالحهما المشتركة وأن هذا التحول المعادي

---

(٢) العماد مصطفى طلاس، **مرآة حياتي: العقد الأول ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨**، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٠، ص ٤٨١ ـ ٨٢،

لهما آخذ بالازدياد، وأن الحزب الشيوعي يزداد تغلغلاً وتسللاً في صفوف الجيش والحركة العمالية، وأن هذا الحزب هو الأفضل تنظيماً وقيادة. وكان العراقيون يعتقدون أن الحزب الشيوعي متغلغل سراً في صفوف حزب البعث ويجزمون بذلك.

١٧

حلف بغداد

لهذه الأسباب مجتمعة أوعزت الحكومة البريطانية إلى نوري السعيد بالعمل على خلق جو موالٍ للعراق في سورية وتقديم الأموال اللازمة للصحف والأحزاب والتأثير على السياسيين بشتى الطرق. وقد وصف نوري السعيد الوضع في سورية بأنه يقع في قبضة حفنة من الأشرار.

منذ عام ١٩٥٤ برز جمال عبد الناصر كزعيم عربي يناصب الاستعمار العداء، ويسعى إلى توحيد العرب وتحرير دولهم من القيود الاستعمارية وإعادة حقوقهم المسلوبة لهم. وكانت أميركا في المقابل تسعى إلى فرض مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي، فتشكلت لهذا الغرض قيادة ليضم الحلف مصر وتركيا والعراق ودول الشرق الأوسط.

وحين عرض هذا المشروع على مصر رفضته وطلبت من سائر الدول العربية عدم المشاركة فيه، وسمي «حلف بغداد». انضمت باكستان للحلف فيما بعد، كما حظي بدعم ورعاية أميركا وبريطانيا آملتين أن تنضم إليه سورية ولبنان والأردن والسعودية. رفضت سورية هذا الحلف رفضاً قاطعاً، وتريثت بقية الدول العربية في إعطاء الجواب. وبما أن الحلف هو في الأساس ضد الاتحاد السوفياتي، فقد فتحت هذه الأخيرة الباب واسعاً أمام سورية ومصر وقدمت لهما المساعدات المادية (موّلت السد العالي) والعسكرية فزوّدت البلدين بأحدث الأسلحة تقسيطاً وبتسهيلات كبيرة في الدفع. دخلت بريطانيا الحلف وبقيت أميركا بصفة عضو مراقب فيه وأخذت تسعى بشكل متواصل لعزل السعودية عن مصر. أثمرت هذه الجهود إذ غدت السعودية قلقة من ازدياد نفوذ اليسار في سورية، متوجسة خيفة من أن يغدو التقارب السوري ـ المصري وحدة في المستقبل القريب.

في تلك الأثناء قدم دالاس، وزير خارجية أميركا مقترحاته التي يمكن إيجازها ببضع نقاط:

الضغط على عبد الناصر وعزله عن الدول العربية وعدم الاستجابة لطلباته في تمويل السد العالي والتسلح، وتأخير البت في طلبات الأغذية وغيرها من المساعدات.

منحت الولايات المتحدة تأييداً كبيراً لحلف بغداد دون أن تلتزم به فعلياً، على أن تشترك في جميع مداولات الحلف العسكرية بفاعلية أكبر.

مساعدة الملك سعود بن عبد العزيز ودعمه كي يصبح زعيماً عربياً

منافساً لعبد الناصر، والتصدي لطموحات عبد الناصر الشخصية وخططه في السيطرة على العالم العربي.
دعم العناصر الموالية للغرب.



١٨

لقائي مع غسان جديد

استأجرت بيتاً متواضعاً في عين المريسة في بيروت وهناك تمَّ لقائي الأول مع غسان جديد. وفي هذا البيت نفسه كانت لقاءاتي مع السياسيين السوريين لا تنقطع وكانوا يبدون الاستياء والتذمر من الحالة التي وصلت إليها سورية. وذات يوم طُرق باب منزلي، وأخبرتني الخادمة أن شخصاً يدعى جورج خوري يريد مقابلتي. لم أعرف جورج هذا عندما التقيته في الصالون إلاّ بعد أن نزع القبعة والنظارات السوداء عن عينيه، لقد كان غسان جديد نفسه. كان شاربه كثاً وثيابه رثّة غير مرتبة؛ وحزّ في نفسي أن أرى غسان، المعروف بجمال طلته وأناقته، على هذه الحال. وبعد السلام بادرني بالقول: «سوف أتغدى عندك لأنني لم أذق طعم اللحم منذ أسبوع!» فأجبت: «البيت بيتك يا غسان وعندي لك غرفة شاغرة إن أردت»، لكنه رفض بحجة أنه ملاحق ولا يريد أن يعرضني للخطر.

تتالت اجتماعاتي مع غسان، وجمعته بالملحق العراقي العقيد السامرائي الذي لمست منه قناعة واستعداداً لمؤازرتنا في كل عمل من شأنه تغيير الوضع المتردي في سورية. واقترح عليَّ السامرائي الذهاب إلى بغداد للقاء الأمير عبد الإله فذهبت. استقبلني الأمير وشرحت له الوضع في سورية كما نراه وذكرت له خطورة التغلغل الشيوعي وقلت له إن هناك مجالاً للتغيير. كما أطلعته على فكرة التعاون مع الحزب السوري القومي وطلبت منه دعم هذا التحالف والتعاون بشكل فعلي، لا صورياً كما كان يجري في السابق. ولمست منه الموافقة على كل ما قلت. ثم طلب مني أن أذهب لمقابلة نوري باشا السعيد لأشرح له الوضع. وهنا اختلف الموقف عندي واعتبرت أن الأمر انتهى، فنوري باشا لم يكن يوماً على استعداد للمؤازرة في أي عمل في سورية، وكان يتظاهر أحياناً بالتأييد إرضاء للأمير عبد الإله على غير قناعة منه.

«نوري السعيد

كانت معرفتي بنوري السعيد لا تتعدى التحية أو وجودي في بعض المناسبات العامة التي كان يشارك بها الباشا، وكلمة الباشا في العراق تعني نوري السعيد. وحسبما سمعت وعرفت أنه كان عف اليد بعيداً عن مظاهر البذخ والفخفخة مهيب الطلعة ذا حضور طاغ. فهو في كل مجلس أو اجتماع المتكلم الوحيد، فيما الحضور مهما علا شأنهم مستمعون إليه بكل انتباه.

أول لقاء لي مع الباشا على انفراد

كنت في بغداد واجتمعت مع الأمير عبد الإله. وأذكر أن من جملة الأحاديث أنني قلت: «أستغرب يا سمو الأمير أن كل من يتعاون مع العراق يوصم بعمالته للإنكليز. هذه الكويت وهي محمية

بريطانية وعلى مرمى حجر منكم ففوج عسكري واحد قادر على احتلالها وإلحاقها بكم. وبهذا تنفون عن العراق التبعية لبريطانيا، وتظهرون بأن العراق يعمل للوحدة». ويظهر أن هذا الكلام قد لاقى هوىً في نفس الأمير.

لم يمض على اجتماعي بالأمير أكثر من يومين حتى اتصل بي مكتب نوري السعيد طالباً مني الحضور إلى وزارة الدفاع لمقابلة الباشا، وحدد لي موعداً لمقابلته.

دخلت إلى مكتب الباشا الفسيح وكان يتمشى، وبعد التحية وضع يده على كتفي وأمشاني معه ومن دون مقدمات قال لي: «أبو جاسم خربت سورية ناوي تخربلي العراق؟». لم أكن أنتظر هذا الهجوم وهذه اللهجة القاسية، ولماذا! ارتج علي الكلام وتريثت بالإجابة. وأذكر أن كل ما قلته: «الله يعمر سورية والعراق، أنا باشا لا خربت سورية ولا أنوي خراب العراق».

أعتقد أنه شعر بحرجي فجلس وطلب مني الجلوس وخاطبني بلهجة لطيفة: «أبو جاسم ما الفائدة من ضم الكويت إلى العراق؟ من أجل المال؟ لسنا بحاجة إلى المال. في ميزانيتنا لهذه السنة خمسون مليون دينار فائض عن حاجتنا، أجبرنا على تجييرها للسنة المقبلة. كما أن ضم الكويت سيحرجنا أمام دول كبرى. الأمير عبدالإله رجل طيب القلب حسن الطوية، الله يرضى عليك احتفظ بأفكارك لشؤون سورية، اترك أمور العراق لنا فنحن أدرى بها منك».

* * *

كنت في بغداد عندما زار وزير الإعلام الصاغ صلاح سالم العراق

في شهر آب سنة ١٩٥٤ موفداً من قبل الرئيس جمال عبد الناصر للاتفاق على ميثاق عربي موحد ولثني العراق وانسحابه من «حلف بغداد». جرى لصلاح سالم استقبال حافل واجتمع مع نوري السعيد في مصيف سرسنك شمال العراق. وهذا ما قصه علي اللواء غازي الداغستاني معاون رئيس الأركان الذي حضر اجتماع نوري السعيد وصلاح سالم.

وضع نوري السعيد خارطة على الحائط وأخذ يشرح: الحدود مع الاتحاد السوفياتي طولها... وأن العراق مهما بلغت قوته فليس مطلوباً منه ان يصد الجيش السوفياتي في حال نشوب حرب وهذا شيء مستبعد...

وليس بالإمكان بناء جيش قوي إلا بانضمامنا إلى حلف مع الغرب. وقد أخذت وعداً قاطعاً بتسليح الجيش العراقي بشتى أنواع الأسلحة الحديثة، ومنها المصفحات والدبابات، ما يكفي للواءي مدرعات.

قل لصاحبك ـ ويقصد عبد الناصر ـ أن يتركنا وشأننا نتسلح ويأخذ هو من السوفيات ما يمكنه من السلاح. وهكذا يمكننا كعرب أن نفرض ما نشاء في المنطقة ولن تكون بعدها أي دولة عربية عرضة للتهديد.

رد صلاح سالم: نحن بإمكاننا أن نزودكم بلواءي مدرعات مع أطقمها. من أين؟ سأله نوري السعيد. أجاب صلاح سالم: لدينا معامل كبيرة تنتج الدبابات والأسلحة الثقيلة بأنواعها. سأله نوري السعيد: وكيف سترسلونها وتموّنونها؟ في البحر عن طريق مرفأ اللاذقية. أجاب صلاح سالم.

يقال بأن نوري السعيد خاطب صلاح سالم بعصبية قائلاً: «أنا عمحاكيك كضابط مسؤول ولسنا في قهوة الفيشاوي أمام حاو يخرج من كمه أرنب ومن الثاني حمامة».

وبعد مداولات عدة تدخل فيها الأمير عبدالإله، توصل الطرفان إلى إعادة النظر في ميثاق الأمن الجماعي، وتقويته تمكن الدول العربية من التصدي لأي خطر يتهددها، على أن تستشار كل من بريطانيا وأميركا في جميع مراحل الاتفاق.

وهكذا سقط الصاغ صلاح سالم في فخ الجنرال نوري السعيد الذي كان انتدب لجر بغداد إلى (ميثاق عربي صرف) وجد نفسه يوافق على ربط ميثاق الدفاع العربي بالدول الغربية.

عاد صلاح سالم إلى القاهرة وكان عبد الناصر في أشد حالات الغضب. فذهب صلاح سالم بإجازة ولكنها طويلة الأمد.

* * *

دعيت مع العقيد أحمد العظم الذي كان ملحقاً عسكرياً لسورية في العراق لحضور عيد الجيش. وفي الحديقة الخارجية لنادي الضباط حيث مكان الحفل صادف وجود نوري السعيد مع سفير تركيا وزوجته الخارقة الجمال، وبعد السلام والتعريف سأل الباشا أحمد العظم «شو بيحكوا عنا في سورية؟» أجابه أحمد العظم بعفوية «يقال بأنك تأتي تشرك خصومك في الحكم وتضعهم تحت المراقبة وتترك لهم المجال وحرية التصرف. وعندها تنتهز الفرصة لضربهم والتشهير بهم تحت قبة البرلمان».

لم يرد الباشا على هذا الكلام بل أخذ السفير من يده وبقيت

زوجته معنا ومشى ما يقارب العشر خطوات والتفت نحونا مخاطباً أحمد العظم: «أحمد بك خليك مثلي ذكي واعرف كيف تنتهز الفرص».

لست في وارد الدفاع عن نوري السعيد ولا في وارد التهجم عليه. ورغم وصمة التعاون مع الإنكليز من قبل البعض، فما لا شك فيه أنه كان جريئاً وصريحاً ورجل الحكم القوي والحازم في ما يخص شؤون الدولة، والطريف والظريف في الشؤون العادية».

عودة إلى مهمتي

قابلت نوري باشا وكان ودوداً للغاية ومستمعاً جيداً لي. فأخذت أعزف على أوتار النغمة الشيوعية وتغلغلها في سورية وشعرت أنها تلاقي هوى في نفسه وهو المعروف بكرهه لكل ما له صلة بالشيوعية؛ ويقال إنه عندما كان يقدم له البطيخ الأحمر كان ينتفض قائلاً: «ألم أقل لكم إنني أكره كل شيء أحمر!». كان نوري السعيد متجاوباً معي إلى أقصى حد، وقال لي إنه يتفهم الخطر الأحمر المحدق بسورية وطلب مني أن أقابل اللواء غازي الداغستاني معاون رئيس الأركان الذي سوف يبحث معي جميع التفاصيل.

كان اللواء الداغستاني، كما علمت سابقاً، من ألمع الضباط العراقيين وينتمي إلى عائلة عريقة معروفة بوطنيتها. وقد شيّد لوالده تمثال على أحد جسور بغداد. كان طويل القامة، بهي الطلعة، كأنه أحد الأمراء القدامى. بقيت معه أكثر من ساعة، ثم اجتمعت به أكثر من مرة، وتداولنا في شتى المواضيع وتأكد لي أنه مطلع على جميع الأمور التي نحن بصددها، وأن المساعدة والدعم اللذين كنا نسعى إليهما كان قد بحثهما في وزارة الدفاع قبلاً، وأنهم شبه مقتنعين

بصواب فكرتنا، وأن العراق سيدعمنا بكل قوة.

استبشرت خيراً وعدت إلى لبنان بعد أن طلب مني الداغستاني تحضير قائمة بطلباتنا المادية والعسكرية، ووعد أن يأتي إلى لبنان عندما ننتهي من التحضير. كنت وغسان نضع ما هو ضروري لمتطلبات الحركة وحدنا. وكان يشترك معنا في بعض الأحيان سعيد تقي الدين، عميد الخارجية في الحزب القومي، عندما يكون هناك موجب لذلك؛ وكان دوره يقتصر على الأمور السياسية فقط.

كان غسان، عميد الدفاع في الحزب، قد أجرى اجتماعاً لمجلس العمد وعرض على المجتمعين خطة مقتضبة لإحداث انقلاب عسكري في سورية وشرح الوضع السياسي والعسكري وأن الفرصة مؤاتية للحركة وأن حظها من النجاح كبير. وقد حصل على موافقة الحزب وتفويض منه، وأطلقت يده في العمل. كان غسان بادىء الأمر يكتفي بالطلبات المتواضعة والملحة فيما كنت أخالفه الرأي، فعلى العراق أن يقدم ما تحتاج له الحركة كاملاً؛ وأنا أعرف العراقيين على حقيقتهم فهم يحترمون الأمور الكبيرة، وما موافقة نوري السعيد على دعم الحركة إلاّ دليل على الاستعداد لتلبية كل متطلباتنا. وكنت أفهم قصد غسان من الطلبات الفورية المتواضعة: فقد كان الحزب السوري القومي في حالة صعبة من الناحية المادية، إذ وصل إلى لبنان مئات من القوميين الهاربين من أتون دمشق، وغصت سجون المزّة والمحافظات بأعداد كبيرة منهم، وسرّح من الجيش والمؤسسات الحكومية كل من اشتبه بأنه عضو في الحزب، وجرت هجمة شرسة على كل من يشتبه بتعاطفه معه. ورغم التبرع الكبير من كوادر الحزب. لتغطية الحاجات الملحة، فإن المبالغ لم تكن تسد إلاّ جزءاً يسيراً من المتطلبات. ورغم ما قيل عن صلات

الحزب ببعض الدول الأجنبية فقد تأكد لي، بعد أن تعززت أواصر الصداقة بيني وبين غسان وبيني وبين الحزب، أن كل ما قيل في هذا الصدد عارٍ عن الصحة وأن اتهام الحزب بتعاونه في تلك الأثناء مع أميركا لم يكن صحيحاً. وما كانت أميركا، المتحيزة أبداً لإسرائيل، لتنظر بعين الرضا والعطف إلى حزب عرف بعدائه العنيد للصهيونية ولإسرائيل. فإذا كان ثمة صلات، فهي في رأيي محاولات لا تتعدى أفراداً من خارج الحزب أرادوا الخير دون أن تعطي هذه المحاولات أي مردود أو نتيجة. وأعترف الآن، أنني أنا من فتح لهم باب التعاون مع العراق كما أذكر ذلك بصدق وواقعية.

وصل اللواء داغستاني إلى لبنان ونزل في فندق في طلعة الصياد قرب «الغاردينيا»، وكنت قد أنجزت مع غسان جميع الطلبات العسكرية والمادية التي يتطلبها العمل. وتواصلت اجتماعاتنا عدة أيام مع الداغستاني والملحق العسكري العراقي. وفي النهاية وافق الداغستاني على طلباتنا كاملة، واعداً أن يعود في الأيام القادمة؛ كما طلب منا التحضير لكيفية استلام السلاح وتوقيت ذلك. وطلبت منه إرسال مبلغ من المال فوراً لتغطية المصاريف الطارئة التي كان القوميون بحاجة ماسة إليها، وللبدء بتحضير دورات التدريب وفتح باب التطوع فيها. ولم يطل الانتظار حتى وصلت دفعة كبيرة من المال بواسطة أحد الصيارفة، وبدأت على الفور حركة الاتصالات لتجنيد عدد من المتطوعين، وكانت غالبيتهم من قضاءي طرطوس وجبلة، ممن خدموا سابقاً في الجيش ومن الذين كنت أعتمد عليهم وعلى ولائهم. وقد استجاب لدعوتي عدد كبير من المتطوعين الذين لم يكونوا بحاجة كبيرة إلى التدريب إذ كانوا من الرقباء والجنود المسرّحين.

استلام السلاح:

عاد غازي الداغستاني إلى بيروت واجتمعت به مع غسان وقدمنا له لائحة بالبنادق والرشاشات الخفيفة والذخيرة ووضعت الخطة لاستلامها، وتوقيتها كالتالي:

الدفعة الأولى: كان لأحد أفراد الحزب السوري القومي منزل ملاصق لمطار بيروت الدولي من الجهة الشرقية؛ تهبط الطائرة اضطرارياً قادمة من قبرص ليلاً محملة بالأسلحة المطلوبة، وعند الصباح الباكر وقبل طلوع الفجر تستعد للإقلاع وتقف بالقرب من المنزل ويفتح بابها ويتسلل من تحت السياج أفراد أمضوا ليلتهم في المنزل فينقلون السلاح بأقصى سرعة. وقد تمت العملية بدون عقبات، ونقلت الأسلحة إلى ضهور الشوير بسيارات مموهة.

الدفعة الثانية: في يوم متفق عليه وفي ساعة معينة من منتصف الليل تأتي طائرة محملة بالأسلحة والذخيرة فتمر فوق بقعة محددة من البقاع. وتكون هناك دائرة واسعة من الأفراد يحملون المصابيح الكهربائية، فتضاء في الوقت المحدد فتسقط الطائرة حمولتها بالباراشوت. وتكون هناك سيارات مموهة جاهزة لنقل الحمولة إلى أماكن محددة.

الدفعة الثالثة: كان مطار القليعات الواقع بالقرب من الحدود اللبنانية ـ السورية شبه فارغ ومسيّب فهبطت طائرة صغيرة ليلاً وأفرغت حمولتها من الأسلحة التي نقلت عبر النهر الكبير إلى مشارف طرطوس وخزنت هناك، وكانت عبارة عن مجموعة من الرشاشات الخفيفة والبنادق الإنكليزية والذخيرة، وكانت معدّة للتوزيع على المناصرين من الرجال الذين سينضمون إلينا هناك. وقد اكتشفت

هذه الأسلحة بعد أن توقفت العملية بوقت طويل، واتهم باطلاً الحزب السوري القومي بإدخالها.

عرّفني غسان جديد برؤساء الحزب القومي، وأولهم.. رشيدات من الأردن وكان معتل الصحة ضعيف البنية، كما عرّفني إلى جورج عبد المسيح المتخفي في إحدى القرى القريبة من فالوغا والملاحق من قبل السلطات السورية واللبنانية، وقد زرته ليلاً مع غسان. وبالرغم من مظهره الخارجي ـ فهو ضخم البنية، ذو هامة كبيرة ويدين ممتلئتين سميكتين كيدي حطاب ـ كان واسع الاطلاع، واثقاً من نفسه ذا إرادة حديدية. أما ثالث الرؤساء في الحزب، وكان لي معه لقاءات ورحلات مشتركة إلى الخارج، فهو أسد الأشقر، الدمث، المثقف، وقد زرته مراراً في فيلته في ديك المحدي وسافرنا معاً فيما بعد إلى باريس للاجتماع بأديب الشيشكلي.

١٩

غسان جديد حياً أو ميتاً

في صباح ليلة باردة من شهر كانون الأول/ ديسمبر، وكنت لا أزال نائماً، دخل عليَّ غسان وهو بحالة من التوتر والغضب الشديدين وبادرني قائلاً: «أتعلم أن السراج أوفد ضابطين لإلقاء القبض عليَّ وسوقي إلى دمشق حياً، وإذا تعذر ذلك فلأُصفَّ جسدياً مهما يكن؛ ولكني سوف أصفيهم قبل أن يصفوني فقد عرفتهم وكشفتهم».

كان السراج قد اتفق مع أحد أفراد عشيرة (دندش) من منطقة بعلبك (طعان دندش) على أن يدفع له مبلغ (١٢٠) ألف ليرة سورية، ستين ألفاً مقدماً وستين بعد تنفيذ العملية؛ وسيرسل معه ضابطين أحدهما معاون السراج ويدعى راشد قطيني والآخر ضابط من جهاز المخابرات. وسوف يصلون جميعاً ظهراً إلى بيت يملكه

(الحماصني) قرب المطار حيث استلمنا الدفعة الأولى من السلاح، وسوف يتناولون طعام الغداء ويستدرج غسان إلى المكان فيلقى القبض عليه أو يقتل. لقد كان دندش من أخلص العاملين في الحزب القومي فأطلع غسان على تفاصيل العملية. جلست مقابل غسان ورحت أحاول التخفيف من ثورته وإقناعه بعدم إيذاء الضابطين، ولكنه أصرَّ على تصفيتهم بحجة أنهم جاءوا لقتله. وجرت بيننا مشادة وصلت إلى حد التهديد بالانسحاب من التعاون معاً إذا نفّذ فكرته، وقلت له: «في هذه الحالة سوف تثبت على نفسك تهمة اغتيال المالكي!». كان غسان انفعالياً سريع الغضب ولكنه كان طيباً يقبل النصح، ولم أفارقه حتى عاهدني أن لا يمسهما بأذى؛ ثم طلب مني مرافقته إلى المنزل، ففعلت ولكني آثرت البقاء في الخارج.

وصل الضابطان في الوقت المحدد ومعهما طعان دندش، وكان في المنزل بعض أفراد الحزب السوري القومي بصفة نادل لتقديم الطعام. صفّت الطاولات والمشروب ودخل غسان حاملاً صينية من السمك وتحتها مسدس ثم نزع الكوفية والعقال عن رأسه والنظارات عن عينيه فبدا على حقيقته. وجلس مقابل راشد قطيني وخاطبه قائلاً: «أنت آتٍ لتصفيتي وهذا المسدس بيننا فتفضل ونفّذ مهمتك». روى لي غسان أن قطيني هذا دهش واصفرّ وجهه وارتعشت ركبتاه خوفاً؛ ألقي القبض على راشد قطيني ورفيقه (لعله عبد الوهاب الخطيب) وسيقا إلى ضهور الشوير. وعندما خرجوا رفع غسان يده محيياً لي وبصحبته الضابطان، فقد كنت في سيارتي قرب البيت.

في اليوم الثاني طلبني اللواء فؤاد شهاب، كما طلب سعيد تقي

الدين عميد الخارجية في الحزب وسألني عن الضابطين. فطمأنته على حياتهما وأنهما لم يتعرضا لأي أذى، وهما الآن قيد الاعتقال. أصرَّ اللواء شهاب على سعيد تقي الدين على تسليمه الضابطين، وعندما طلب هذا الإفراج عن سجناء الحزب في سورية مقابل ذلك اشتد غضب اللواء شهاب واحتد. سلم الضابطان إلى الأركان اللبنانية التي سلمتهما بدورها إلى وزير الدفاع السوري آنذاك رشاد برمدا. واحتفظ الحزب بمبلغ (٦٠) ألف ليرة سورية وسيارة (كرايزلر) كانت تقل الضابطين.

كتم السراج هذا الفصل المهين لكرامته في قلبه وقرر مواصلة حربه في لبنان لتصفية غسان وتصفيتي ـ كما سوف أذكر في حينه.

اللقاء مع أديب الشيشكلي:

زارني الملحق العسكري العراقي وطلب مني أن أغادر بيروت للاستجمام والراحة إلى أي بلد أختاره. لقد كان حريصاً على حياتي، ويبدو أن أخباراً وصلته بأن هناك محاولة لاغتيالي. ذهبت إلى باريس وقضيت فيها أياماً جميلة. وذات يوم فيما كنت جالساً في أحد المقاهي في شارع أكاسيا أتناول كأساً من الريكار، يشبه العرق تماماً لوناً وطعماً، لمحت عن بعد أديب الشيشكلي ولم أكن في شوق لرؤيته، فأخذت ألهو بتقشير فستق العبيد لعله يمر دون أن يلمحني، ولكنه وقف أمامي وبادرني «بدك تبقى لئيم طول حياتك» وأجبته «أكيد واحد منا لئيم». جلس وشرب كأساً معي وجرى بيننا عتاب طويل طويل. ثم دعاني إلى الغداء في مطعم فاخر. كان يعيش بسعة، ثياب أنيقة وسيارة كاديلاك جديدة؛ وأعتقد أن السعودية كانت تغدق عليه بدون حساب، وأخبرني أنه اشترى شاليه في «منتجع مونتانا» الشتوي في سويسرا.

بعد لقاءات عدة دعاني لقضاء بعض الوقت على شواطىء الكوت دازور، كان يحن إلى العودة إلى سورية وأبدى استعداده للتعاون معنا بعد محاولات ومداورات، وقال إن له في دمشق الكثير من المريدين. بعد عودتي إلى بيروت أخبرت الملحق العسكري العراقي بلقائي مع الشيشكلي وعن استعداده للتعاون معنا؛ وأرسلت برقية بهذا الخصوص إلى اللواء غازي الداغستاني وكان الجواب بالموافقة على إشراك الشيشكلي بالعملية. كانت العلاقات بين السعودية والعراق قد تحسنت كثيراً إبان رئاسة كميل شمعون، فكلا البلدين كان يعمل ضد التقارب السوري ـ المصري اليساري.

أخبرت الحزب السوري القومي باستعداد الشيشكلي للتعاون فرحبت القيادة أشد الترحيب بهذه الخطوة؛ وتمَّ القرار بسفري أنا وأسد الأشقر إلى باريس للاجتماع به. أمضينا في باريس خمسة أيام تدارسنا فيها جميع سبل التعاون، وكان الشيشكلي متجاوباً ومستعداً للسفر إلى بيروت، ولكنه وقبيل سفرنا بيوم واحد تردد واشترط أن يجتمع بأحد المسؤولين العراقيين قبل سفره، وأعتقد أنه اجتمع بأسد الأشقر دون علمي.

عند عودتنا إلى بيروت اجتمعنا بالملحق العسكري العراقي ووضعناه في الصورة فاقترح أن أسافر إلى العراق لعرض الموضوع على المسؤولين هناك. وفور وصولي إلى بغداد اجتمعت مع اللواء غازي الداغستاني الذي كان قد تسلم الملف السوري كاملاً. وضعته في تفاصيل اللقاء مع الشيشكلي فاستمهلني إلى اليوم الثاني لإعطاء الجواب، ودعاني إلى العشاء معه في نادي المنصور. أثناء العشاء أخبرني أنه على استعداد للسفر معي للاجتماع بالشيشكلي على أن يكون الاجتماع في سويسرا بدلاً من باريس وفي مدينة لوزان

بالتحديد. كان عليَّ أن أحضّر لهذا الاجتماع بمنتهى السرية ثم أخبره ليحضر إلى بيروت ونسافر معاً بجوازات سفر عادية وبأسماء مستعارة إلى جنيف ثم لوزان؛ وهذا ما حصل تماماً. نزلنا في «فندق البوريفاج» في لوزان ووافانا الشيشكلي إلى الفندق وعقدت بيننا عدة اجتماعات انتهت باتفاق تام على جميع الأمور.

وصل أديب الشيشكلي إلى بيروت، واستأجرت له شقة قرب محطة الديك وطلبت من الحزب أن تكون حراسته من عناصري، ممن كانوا قد خدموا معي في الشرطة العسكرية، وطلبت منهم معرفة أسماء جميع زوار أديب الشيشكلي. طلب الشيشكلي الاجتماع باللواء (داغستاني) على انفراد وطلب منه مبلغ (٢٠٠) ألف ليرة فوعده خيراً. وعندما أخبرني اللواء غازي بالأمر اقترحت عليه أن يدفع (١٠٠) ألف ليرة فقط على أن يدفع الباقي فيما بعد؛ وهكذا كان.

دبّر القوميون مسألة ذهاب أديب إلى دمشق متخفياً، فلم يلق قبولاً من الجماعات التي كان يعول عليها. ووافاه فيما بعد إلى بيروت كل من حمدي الصالح مدير الشرطة والأمن العام السابق، وبرهان أدهم الذي كان مسرّحاً من الجيش قبل أن يعمل مع السراج في المكتب الثاني. بعد أيام انتقل الشيشكلي من الشقة التي أستأجرناها له إلى منزل قريب له يدعى وديع الشيشكلي في منطقة المنارة. وما هي إلاّ أيام معدودات حتى جاءني أخوه صلاح وأخبرني أن أديب سيغادر بيروت إلى باريس ولعله الآن في طريقه إلى المطار، وطلب مني أن أمنعه من السفر ـ إن أمكن. استقليت سيارتي على عجل مع بعض المرافقين واتجهت إلى المطار وعلى مدخله وضعت بعض الجنود الذين كانوا في حراسته لاعتراضه وإخباري فوراً. ثم اتجهت

إلى المقصف في الطابق الثاني علّه يكون قد وصل وجلس هناك. وعلى طاولة قرب الباب كان يجلس الأمير فريد شهاب مدير الأمن العام. رآني من خلال نظارتيه السميكتين فأومأ إليَّ بالحضور؛ وعندما جلست قال لي بالحرف الواحد: «كن عاقلاً! أنا مكلف من قبل فخامة الرئيس شمعون بالذات بالإشراف على سفر الشيشكلي وعليك الآن مغادرة المطار فوراً»، ولم يكن بإمكاني إلاّ أن أنفّذ.

غادر الشيشكلي بيروت إلى باريس ولم أجتمع معه بعد ذلك قط. وعلمت فيما بعد أن جواز سفره الدبلوماسي السعودي قد سحب بناء على تدخل شكري القوتلي لدى السعودية وزوّد بوثيقة سفر عادية، وأنه قد باع الشاليه في «منتجع مونتانا» السويسرية وغادر إلى البرازيل حيث اشترى مزرعة هناك. وقد اغتاله ـ هناك ـ أحد أفراد الجالية السورية الدرزية. وفي كلمة حق أخيرة: كان العقيد الشيشكلي رغم اختلاف الرأي بيننا وطنياً مخلصاً نظيف اليد.

٢٠

خطة الانقلاب

وضعت الخطة بالتنسيق مع غسان ولم يشترك معنا أحد في إعدادها وتوقيتها، لا من الحزب السوري ولا من غيره ولا من أي دولة. وكان دور العراق هو تأمين متطلباتنا من السلاح والمال من غير أن يتدخلوا في أي شأن من شؤوننا إلاّ عند الطلب. وبهذا تكون حركتنا شبه ثورة شعبية يشترك فيها بعد بدئها العشائر القريبة من الحدود السورية العراقية (شمر، طيء)؛ وكانت بعض العشائر العلوية ستتحرك لمؤازرتنا في محافظة اللاذقية (عشيرة النميلاتية والمتاورة) عند بداية الحركة ولا سيما عشيرة سليمان المرشد بزعامة ولديه ساجي وفاتح ـ وهم بحق، إن قالوا صدقوا وإن وعدوا وفوا ـ وكانت تربطني بهم صداقة متينة وبالأخص بعد أن نزحوا من سورية وسكنوا في أحد المنازل في بيروت (في الأشرفية) حيث كنا نتبادل الزيارات. وكنا نعتقد أن المدن السورية كلها ستؤيد الحركة وسوف تخرج

المظاهرات تؤيد الحركة وتندد بالفئات التي طغت وأفسدت.

كان غسان يمثل السوريين القوميين الذين أطلقوا يده بالعمل. وقد منحه المجلس الأعلى للحزب صلاحية مطلقة ـ كما ذكرت. ولا بد لي من الاختصار فالخطة كانت واسعة ومتشعبة توقيتاً وتنفيذا وعدد مشتركين:

كانت مهمة غسان هي إدخال عدد من القوميين مع بعض العسكريين إلى دمشق بلباس عسكري لاعتقال عدد من الضباط الذين يشكلون خطراً حقيقياً على الحركة؛ ثم احتلال الأركان والإذاعة لإعلان البيان الأول. وكنت أمثل الضباط الأحرار في الحركة ومهمتي هي احتلال محافظة اللاذقية ـ وكانت تشمل اللاذقية وطرطوس آنذاك ـ وتقضي بإدخال العناصر التي درّبتها بلباس الشرطة العسكرية؛ ثم تنضم إليَّ فور دخولي الحدود قطعة عسكرية كاملة برئيسها ورقبائها وجنودها وأسلحتها تقطع جميع الاتصالات بين طرطوس واللاذقية ثم تتحرك لاحتلال قيادة منطقة اللاذقية، وكان لنا فيها مؤيدون وأنصار.

كانت جميع منازل الضباط وبعض السياسيين مرصودة بدقة. وقد تدربت جميع الفصائل على تنفيذ الاعتقالات في كل من محافظة دمشق وحمص واللاذقية وجبل الدروز. وكان تصنيفنا للضباط كالتالي: موال ـ حيادي ـ خصم؛ وكنت مع غسان على معرفة دقيقة بأسماء الضباط في المحافظات: رتبهم، وقياداتهم، وميولهم السياسية بدءاً من آمر سرية فما فوق.

وتحضرني الآن الحادثة الطريفة التالية: عند استعراضنا أسماء الضباط

في جبل الدروز أتينا على ذكر المقدم عبد الهادي شامي وكان آمر فوج. ولفت نظري اسم الملازم عبد الغني إبراهيم آمر سرية، فقلت لغسان إن هذا الضابط (عبد الغني) سوف يكون معنا تماماً وبإمكانه أن يسيطر على الفوج لأن آمره عبد الهادي الشامي تقتصر اهتماماته على عائلته وأولاده. ثم إني كنت قد درّبت هذا الضابط أثناء دورة الفتوة في اللاذقية وأنا على معرفة به وبأهله. كما أنني ساعدت ابن عمه (محمد شريف) على دخول الكلية الحربية سنة ٤٩ بعد أن كان راسباً في الفحص الطبي، إذ طلبت إعادة فحصه واصطحبته معي إلى حمص وأدخلته الكلية الحربية بعد أن طلبت من الشعبة الثالثة إرسال برقية بالموافقة على قبوله. فوقوف هذا الضابط معنا في السويداء كان سيسهل الأمر كثيراً على الأمير حسن الأطرش والشيخ هايل السرور المكلفين بالسيطرة على الموقف في الجبل. اتصلت بالعقيد الطبيب سعيد الكاتب، وكان من مؤيدينا، وطلبت منه جس نبض هذا الضابط. ولم يمض أسبوع حتى ناولني غسان في أحد الاجتماعات رسالة وقال مبتسماً: «هذا هو الضابط الذي تقول عنه إنه سيكون معنا مائة بالمائة؟ إنه يساري حتى العظم ولا يمكن الاعتماد عليه البتة»، وكان يعني باليساري أنه بعثي أو شيوعي، ويجب تصنيفه في قائمة الخصوم.

لم يكن للسوريين القوميين مطالب كبيرة في الحكم، وقد اقتصرت طلباتهم على أن يكون لهم ممثل واحد في الوزارة متمنين أن تكون وزارة التربية حصراً، وكان مطلب غسان أن يتسلم قيادة الجيش الشعبي فقط.



٢١

تنفيذ الحركة

حددت مع غسان يوم الإثنين ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ كآخر موعد للاجتماع بيننا، لنلقي نظرة أخيرة على خطة العملية وللوداع. واتفقنا أيضاً على أن يكون بدء العملية في ليل ١٠/٣١ (تشرين الأول/ أكتوبر)؛ وكنا قد أعلمنا العراق عن طريق الملحق العسكري قبل التنفيذ بأيام ليقوم بما يترتب عليه في حال نجاح العملية أو فشلها.

في الصباح الباكر من يوم الإثنين ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر كنت، كعادتي، أستمع إلى الأخبار وإذ بالمذيع يردد: «هاجم الجيش الإسرائيلي مصر في صحراء سيناء من مواقع عدة واستولى على المخافر الأمامية ودخل مدينة غزة ـ وكانت بيد المصريين آنذاك ـ وثمة معارك ضارية تجري الآن بين الجيشين المصري والإسرائيلي في

مراكز الدفاع المصرية؛ وإن الجيش المصري يقاتل ببسالة ولم يتمكن العدو من اختراق خطوطه». صعقت... وطلبت من أحد الحراس أن يحضر لي جميع الصحف الصادرة في بيروت صباحاً. وكانت جميعها تؤكد وقوع العدوان الإسرائيلي على مصر وتشيد باستبسال الجيش المصري. وذكرت الصحف أن الطيران المصري أثبت تفوقه وأسقط بعض الطائرات الإسرائيلية وقصف أهدافاً داخل إسرائيل وأن المعارك مستمرة بضراوة.

ارتديت ملابسي على عجل وذهبت للاجتماع بغسان قبل الموعد المحدد لاجتماعنا. كان الحزن بادياً عليه وكان معه سعيد تقي الدين مطرق الرأس والألم بادٍ على محياه. وقد ذكر سعيد تقي الدين هذه الحادثة في مذكراته[١]:

«دخل العقيد محمد معروف وفي يده جريدة ووجهه أصفر وسأل أعرفتم بالهجوم على مصر؟ أجابه غسان وما العمل؟ أجابه محمد معروف: إنني أقطع يدي قبل أن أهاجم دمشق والجيش السوري متربص وقد يصطدم باليهود في أية لحظة. أجابه غسان: لا تقطع يدك فنحن بحاجة إليها وأنا موافق على ما تقول ولكننا سنندم على ذلك؛ وهذا ما حصل».

قررنا تأجيل الحركة والاتصال بالعراق لمعرفة رأيهم بالموضوع. اجتمعت وغسان مع الملحق العسكري العراقي (السامرائي) وكان اجتماعاً حزيناً، وطلبنا منه أن يضع العراق في صورة القرار والمتغيرات. وكان جواب اللواء غازي الداغستاني «قراركم بالتأجيل

---

(١) سعيد تقي الدين، **مذكراته**، ص ٤١٠.

صائب، فلا يمكن القيام بأي حركة في مثل هذه الظروف وعليكم التريث والانتظار».

أرى لزاماً عليَّ هنا أن أرد على الاتهامات التي وجهت إلينا: من أن العراق هو الذي حدد الوقت لتنفيذ الحركة بالاتفاق مع الإنكليز والفرنسيين والإسرائيليين حيث يتزامن ذلك مع العدوان على مصر! إن هذا الادعاء هو محض هراء؛ فقد كان بإمكان العراق أن يحاورنا أو يحاول الضغط علينا لتنفيذ الحركة ولكنه لم يفعل قط ولم يتدخل لا في التوقيت ولا في التأجيل ولا في أسلوب العمل. كما كان بمقدور العراق ـ وهو الممول بالسلاح والمال ـ أن يؤثر على قرارنا أو أن يحاول ثنينا عن موقفنا، غير أن شيئاً من هذا لم يحصل. كنا نخبر العراق بما نقرر تماماً كما كنا نفعل مع الحزب السوري القومي؛ وكنت وغسان وحدنا من يرسم الخطة ويقرر الأمر كله. وأنا أعتقد ـ الآن ـ أن عدم تحركنا كان عين الصواب، فقد كانت حركتنا تعتمد على عنصرين رئيسين: المفاجأة والتأييد الشعبي. وكان عنصر المفاجأة قد فقد، فالجيش مستنفر بحالة قصوى؛ أما التأييد الشعبي فكان سيقل كثيراً، إن لم يرتدّ علينا، فقد يعتبرنا الناس حقاً منسقين ومشاركين مع المعتدين على مصر وعلى الأمة العربية.

في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ وجّهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى مصر تهددانها بدخول المعركة ضد مصر وبإدخال قواتهما إلى بور فؤاد وبور سعيد للفصل بين القوات الإسرائيلية والمصرية وحماية القناة. رفضت مصر الإنذار؛ وكان الطيران الإنكليزي والفرنسي قد تدخل فعلاً وبدأ بقصف المطارات وسكك الحديد والجسور المصرية، عاملاً في الوقت نفسه على دعم التقدم الإسرائيلي في سيناء.

أدركت مصر الخطة فسحبت جيشها من سيناء وتمركزت غربي قناة السويس.

جاءني غسان ليلاً وأخبرني أن هناك احتمالاً بنزول قوات فرنسية في طرطوس واللاذقية وعلينا أن نكون في غاية التأهب لصدهم ومنعهم من تحقيق أهدافهم.

٢٢

اكتشاف الحركة

كان للحملة الفرنسية ـ البريطانية ـ الإسرائيلية وقع شديد على القوى اليمينية في سورية والوطن العربي. وأساءت إساءة بالغة إلى العناصر الموالية للغرب، حتى إن جميع القوى المناهضة لعبد الناصر اضطرت لإعلان تضامنها مع مصر.

اكتشفت حركتنا عن طريق الصدفة، ففي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر وصلت شحنة من الأسلحة إلى حدود جبل الدروز مرسلة من العراق إلى الأمير حسن الأطرش والشيخ هايل سرور. تسلم هذه الشحنة على حدود الجبل المدعو فارس الدويعر، غير أن السيارة التي كانت تقل السلاح تعطلت في الطريق وصادرتها مفرزة من الهجانة بالتنسيق مع لورانس الشعلان. وأوقف فارس الدويعر وفضل الله جربوع وغيرهما من الجبل؛ كما تمَّ القبض على الشيخ هايل

سرور من قبل السلطات اللبنانية ـ وكان ينزل في فندق النورماندي ـ وسلّم إلى السلطات السورية في دمشق. وكرّت المسبحة فأوقف عدد من النواب في دمشق منهم الدكتور عدنان الأتاسي والدكتور منير العجلاني وصبحي العمري. وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٤ نشرت قائمة الاتهام بحق ٤٧ متهماً، منهم من ألقيَ القبض عليه من المذكورين آنفاً ومنهم من كان غائباً، وشمل الاتهام الغيابي الأمير حسن الأطرش وعدنان العجلاني وفيضي الأتاسي وميخائيل إليان ونوري بن مهيد وفرزت المملوك؛ ومن الضباط: أديب الشيشكلي ومحمد صفا وغسان جديد ومحمد معروف ـ ولم يكن لكثير من هؤلاء أي علاقة بالحركة. كما طال الاتهام من العراقيين: برهان باش أعيان وزير خارجية العراق، واللواء غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش العراقي، والعقيد صالح مهدي السامرائي الملحق العسكري العراقي في بيروت.

كان المتهمون جميعاً سوف يحاكمون أمام محاكم عسكرية لأن البلاد تخضع لأحكام عرفية، وقد رفضت حكومة الرئيس شمعون تسليم المتهمين السوريين الذين لجأوا إلى لبنان.

٢٣

المحاكمة المهزلة

في الثامن من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ عقدت المحكمة العسكرية أولى جلساتها، وقد تشكلت على النحو التالي: العقيد عفيف البزري رئيساً وهو شيوعي؛ المقدم أمين النفوري عضواً؛ المقدم صالح يوسف آغا؛ ومثل الادعاء العام العقيد محمد الجراح وكان من سلك الدرك.

بدأت المحاكمات في جو مشحون بالحقد والكراهية للغرب واليمين وبالحماسة والتأييد لليسار والسوفيات؛ وكانت المحكمة بمجملها أشبه بمسرحية هزلية أكثر منها قانونية. فمنذ البداية وقبل صدور الحكم والاستماع إلى المتهمين اعتبر العقيد البزري أن جميع المتهمين مذنبون وأنهم سيعدمون قريباً على المشانق في ساحة المرجة. كما أنهم فرضوا على أئمة المساجد مهاجمة المتهمين في خطب الجمعة،

وجرت حملة شعواء لتشويه سمعة سائر العناصر السياسية المحافظة، وليس المتهمين فقط. وكتب ميشيل عفلق في إحدى افتتاحيات جريدة البعث: «إن الطبقة الاجتماعية المحافظة لا المتهمين فقط هي المجرمة لأن مصالحها الخاصة دفعتها للقيام بهذه المؤامرة، فلا بد من تدميرها».

ومن المؤسف أن ميشيل عفلق اتهم هو نفسه فيما بعد بالتهمة اليمينية المحافظة ذاتها عندما اختلفت القيادة القطرية مع القيادة القومية. لقد عرفت عفلق قليلاً في دمشق وكثيراً في لبنان ولم أكن أعتقد أنه حاقد وموتور إلى هذا الحد، وهو العليم حق العلم أن من يحاكمون من السياسيين هم براء من جميع التهم التي ألصقت بهم. ثم راح عفلق يدعو إلى تعليق المشانق لهاشم الأتاسي والقوتلي ورشدي الكيخيا بتهمة الرجعية والعمالة.

صدرت الأحكام في السادس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٧، فحكم على اثني عشر متهماً بالإعدام، كان ستة منهم غائبين وكنت واحداً منهم. ولا بأس أن أبين للقارئ الكريم أمثلة عن الجرائم التي ارتكبها بعض المتهمين ـ في عرف القضاة ـ وقد حكم عليهم لذلك بالإعدام أو المؤبد:

ـ صبحي العمري: ضابط سابق في العهد العثماني ونائب عن دمشق؛ شغل منصب المدير العام للأمن العام السوري، كان يزورني عند قدومه إلى بيروت بين الحين والآخر، ولم يكن قد صدر بحقي آنذاك أي حكم. في إحدى زياراته كان غسان عندي على الغذاء فتناول الطعام معنا وقبل أن يغادر غسان قال لي: «منذ الآن سأتصل بك باسم جورج خوري وعليك أنت أن تتصل بي باسم مستعار أيضاً»، فقلت له بشكل عفوي: «فليكن فيليب ضرغام». ودونت

هذا الاسم المستعار على جواز سفري العراقي بدلاً من اسمي الحقيقي. وعندما اعتقل صبحي العمري وكان معروفاً بتردده عليّ ـ وشهد الله أنه لم يكن له أي دور في الحركة أو معرفة بها ـ صودرت منه مفكرته وكان قد سجل عليها رقم هاتفي واسم جورج خوري ـ أي غسان جديد ـ واسم فيليب ضرغام ـ محمد معروف ـ وكانت هذه هي وثيقة الاتهام الوحيدة ليحكم عليه بالسجن المؤبد.

ـ الدكتور منير العجلاني: أستاذ القانون في الجامعة السورية والنائب الدائم عن مدينة دمشق، والوزير المستقل في أكثر الوزارات منذ الاستقلال وهو بحق سيد المنابر؛ تجمعني به صداقة ومعرفة منذ الانقلاب على حسني الزعيم. كنت على العشاء في مقهى العرعار الواقع بين برمانا وضهور الشوير فلمحت الدكتور العجلاني وبصحبته عدنان العائدي، تركت طاولتي للسلام عليهما وقبل وداعهما طلب الدكتور العجلاني أن أعطيه رقم هاتفي وعنواني لأنه سيزورني في اليوم الثاني ففعلت. في اليوم الثاني وفي الموعد المحدد وصل إلى منزلي الدكتور العجلاني ومعه العائدي؛ ومن سوء الحظ أن صلاح الشيشكلي دخل علي بعد وصولهم بدقائق وبصحبته برهان أدهم ـ الذي جنده السراج فيما بعد للعمل في المخابرات معه. وكان الحزب السوري القومي قد اكتشف علاقة برهان أدهم هذا مع السراج ولكننا أبقينا عليه لتمرير ما نود إيصاله إلى المكتب الثاني وكان في نيتنا بعد ذلك إلقاء القبض عليه، فكنا نشركه في بعض اجتماعاتنا ونزوده ببعض الأخبار الملفقة بغية التشويش؛ غير أنه شعر بالخطر بعد عدة اجتماعات فانسحب ولم يعد. كانت هذه الزيارة لمنير العجلاني سبباً في إصدار حكم قضائي عليه بالحبس لمدة عشرين عاماً.

ـ الدكتور عدنان الأتاسي: ابن رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي وهو نائب في البرلمان وأستاذ جامعة ووزير وسفير لبلاده أكثر من مرة. كان يتردد على بيروت فألتقيه مراراً في «الباتيسيري سويس» وعلى ملأ من الناس. لم يكن الدكتور عدنان راضياً عن الوضع في سورية، ولم يكن له أي معرفة بالحركة أو أي دور فيها. ورغم ذلك فقد اعتقل وحوكم وصدر بحقه حكم الإعدام. والسبب أننا ذكرنا مرة في إحدى الاجتماعات المموهة وبحضرة برهان أدهم أن البلاغ رقم ١ سيصدر باسم هاشم الأتاسي.

ـ الشيخ حامد المنصور: وهو من أقاربي وقد جرى الاتصال به من قبل القوميين؛ كان الشيخ حامد نائباً في البرلمان ويعد من زعماء عشيرة المتاورة والنميلاتية في قضاء مصياف. علمت بوجوده في بيروت صدفة ومن غسان بالذات ولكنني ـ وبسبب القرابة ـ تبنيت وجوده مادياً، وبالرغم من ارتباطه عملياً مع السوريين القوميين، ليؤمن الدعم في منطقة حمص وحماه. اعتقل وحكم عليه بالإعدام.

ـ الدكتور سامي كبارة: نائب في البرلمان ووزير لأكثر من مرة وهو صديقي الصدوق الوفي، وكنت أفكر انه سيتبوأ منصباً كبيراً في الدولة، كنت أطلعه على بعض الخيوط التي أسعى لتنفيذها في سورية، وكان على استعداد للمؤازرة الشعبية والسياسية بعد قيام الحركة. حوكم وصدر بحقة حكم الإعدام.

وأقول هنا كلمة حق للتاريخ والوطن: إنه لم يكن للمدنيين جميعاً ـ إذا استثنينا الأمير حسن الأطرش والنائب هايل سرور (رئيس عشيرة المساعيد) وسامي كبارة ـ أي علاقة فعلية بالحركة. لقد حوكموا

وصدرت في حقهم أحكام متفاوتة وكان ذلك على أساس النوايا والميول فقط وليس على أساس الفعل. وعلى هذا الأساس نفسه كان يجب أن يحاكم قسم كبير من الشعب السوري لأنه كان يرى أن الحكم في سورية مطية للمخابرات ولفئة متسلطة من ضباط الجيش.



٢٤

مقتل غسان جديد

كان لمقتل غسان جديد أثر كبير ومؤلم علينا وعلى الحركة بوجه عام، وعلى الحزب السوري القومي الاجتماعي بصورة خاصة. فقد كان غسان العقل العسكري المدبر للحزب، ولا يمكن لأي ضابط أو عنصر في الحزب أن يحل محل هذا الألمعي المميز في كل شيء. كان مبدعاً في التخطيط، جريئاً مقداماً في المواقف كلها، فإذا غضب أو كره فهو كالعاصفة يدمر أو يحرق خصوصاً في ما يتعارض مع مسيرة الحزب؛ أما إذا أحب ووثق فهو اللين الوديع الكريم. رحم الله غسان فقد كان فقده خسارة بكل المعاني العسكرية والحزبية والوطنية.

أتاني يوماً بعد منتصف الليل وكان في حالة من التوتر الشديد وقال: «هل قرأت تصريح ميخائيل إليان في مجلة «الصياد»؟». كان

ميخائيل إليان قد صرح عندما لجأ إلى بيروت وسئل هل ستتعاون مع القوميين؟ فأجاب بأنه لا يمكن أن يتعاون مع حزب ملطخة يده بدم رياض الصلح. وراح غسان يهدد ويتوعد، طلبت من غسان أن يهدأ، وأشرت إلى الحارس أن يصب لنا كأسين من الويسكي، ثم قلت لغسان: «هل تعلم من هو ميخائيل إليان؟ إنه رفيق لسعد الله الجابري في حلب، ترك له والده تنكات من الليرات الذهبية فصرف معظمها وهو في مقتبل العمر لتمويل ثورة هنانو، وكان له دور فاعل في الحركة الوطنية ضد فرنسا. إنه في نفس الخط الذي نسير فيه ـ أي الاتحاد مع العراق ـ وقد تمكن من شق الحزب الوطني، كما له الكثير من المؤيدين داخل الحزب يقفون معه في هذا الخط. فماذا تريد أن يقول لأصدقائه من عائلة الصلح، مثل كاظم وتقي الدين الصلح، ولأصدقائه من رفاق رياض أمثال زهير عسيران ومحمد شقير وسعيد فريحة؟» فهدأ غسان.

كان الحزب السوري القومي قد فصل جورج عبد المسيح من عضوية الحزب واتهمه باتخاذ قرار بتصفية المالكي دون العودة إلى الحزب. وانضم إلى جورج عبد المسيح أفراد قلائل من الحزب ومنهم أعضاء من محافظة اللاذقية. وعملت مع صالح مهدي السامرائي على حل الخلاف ورأب الصدع؛ فاجتمعنا مع جورج عبد المسيح في بيت مري ولكن التواصل بين جورج والحزب كان قد انقطع، ولم يكن ثمة سبيل إلى العودة والاندماج من جديد. في أحد الاجتماعات وأثناء الحديث عن هذا الموضوع ثارت ثائرة غسان واتهم أحد المنضوين إلى جناح جورج عبد المسيح بأنه عامل تخريب ويجب أن يؤدب. التفت إليّ غسان قائلاً: «أتعلم أن هذا الشخص هو أحد أقاربي؟ ماذا أقول لوالدته التي رعتني في طفولتي ودارتني كأني أحد أولادها؟ ماذا أقول لوالدته إذا ألمّ بولدها مكروه

ونحن متعاونون سوية؟» وسكت غسان. كان غسان انفعالياً ولكنه كان طيب القلب لا يعرف الحقد إلى قلبه سبيلاً، ولم يكن سفاكاً للدماء كما صوروه. نعم كان غير هياب للمخاطر ولم يتخذ الاحتياطات اللازمة لدرء هذه المخاطر؛ وكنت أختلف معه كثيراً لهذا السبب.

كان غسان يتردد على مقر الحزب في رأس بيروت بين الحين والآخر. وكان المكتب الثاني يرصد تحركات غسان بدقة ولا أستبعد أن يكون قد دس عليه بعض من اتخذهم غسان أصدقاء له. وذات يوم تعطلت سيارة غسان المرسيدس فاستعار سيارة من أحد الأصدقاء الذين يعرفهم المكتب الثاني. كلف شخص يدعى عزت شعث ـ وهو فلسطيني الجنسية ـ أن يضع بسطة لبيع المكانس قرب مكتب الحزب، وكانت مهمته اغتيال غسان جديد بمساعدة بعض عناصر المكتب الثاني. وبتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٦، حوالى الثالثة بعد الظهر، خرج غسان من مكتب الحزب ودخل سيارة الأوبل المستعارة، وفيما هو منشغل بإدارة المحرك، انتهز عزت شعث الفرصة وأطلق النار عليه من الخلف من رشاش تشيكي، فأصابه بطلقات عدة قاتلة. وأثناء مطاردته من قبل الشرطة أخذ يطلق النار عشوائياً باتجاه مطارديه، ولجأ إلى أحد الأبنية وأصيب بجرح بليغ من جراء تبادل إطلاق النار فتمكن رجال الأمن من إلقاء القبض عليه؛ أثناء اقتياده إلى المخفر انبرى سائق غسان، عزيز ديوب، وأطلق النار عليه فقتل على الفور. وباغتيال غسان فقدت رفيقاً وصديقاً وأخاً وفياً.



٢٥

محاولات اغتيالي

كنت وغسان على لائحة الاغتيالات التي وضعها السراج، ولعلي كنت أكثر حذراً منه، فالمرافقة المزودة بالرشاشات لم تكن تفارقني، كما أنني استأجرت عدة بيوت بأسماء مستعارة وكنت أتنقل بينها للمبيت ليلاً، وكلها كانت محروسة. كما كنت أستخدم عدة سيارات، وكنت إذا خطر لي أن أحضر فيلماً سينمائياً ـ وهو أمر نادر الحصول ـ أدخل إلى الصالة بعد بداية العرض وأخرج قبل نهايته ويكون المقعدان اللذان عن يميني ويساري فارغين، كما كنت أشغل المقعدين من خلفي مباشرة باثنين من عناصري؛ ورغم هذه الاحتياطات فقد تعرضت لعدد من محاولات الاغتيال.

ـ كنت قد استأجرت شاليه في «مسبح الريفييرا» باسم مستعار ـ وكان يقع على شاطئ الأوزاعي بعد السان سيمون والسان ميشيل ـ

وكنت أستخدم الشاليه أحياناً للترويح عن النفس أو لعقد اجتماع ليلي. وذات يوم وكنت مستلقياً على الشاطئ الرملي، لمحت قادماً من بعيد بلباس البحر فاشتبهت به، ولم أكن أتصور أبداً من كان... وإذا به الشيخ عبد الرزاق الحسو شيخ عشائر طيء، وهو نائب في البرلمان السوري ومن أوفى وأعز أصدقائي. بادرته قائلاً: «ما شاء الله شيوخ العشائر يرتادون المسابح!» فسألني دون أن يجيب: «هل أنت مدعو اليوم إلى العشاء في حمانا؟» استغربت سؤاله، إذ كنت فعلاً مدعواً إلى حمانا؛ فقال: «إياك والذهاب، وإن ذهبت فلن تعود فثمة مفرزة تتربص لك في نزلة فندق الأمباسادور في بحمدون»؛ وقفل راجعاً.

ـ كنت أتردد على أحد المطاعم القريبة من الأشرفية، أعتقد أنه النادي الدولي آنذاك، في إحدى الأمسيات تناولت طعام العشاء مع بعض الأصدقاء ثم شربنا القهوة المرة، وعاد كل إلى منزله. وما إن وصلت إلى البيت حتى أصابني دوار ودوخة وتقيؤ مستمر، وبلغ بي الحال أنني لم أستطع الوقوف. فنقلت إلى مشفى الجامعة الأميركية في بيروت حيث أسعفت وأجريت لي عملية غسل معدة، ولم يحدث لمن كانوا معي أي عارض أو أذى. وتبين بعد ذلك أن من كان يحضر الأركيلة ويقدم القهوة المرة سوري من عناصر المكتب الثاني عند السراج، وقد دس لي مادة سامة في القهوة، فألقي القبض عليه واكتفت الدوائر اللبنانية بإخراجه من لبنان.

٢٦

التقارب السعودي ـ العراقي

لعله من المفارقات أن تقف السعودية لأول مرة بعد الاستقلال مع العراق للإطاحة بالنظام السوري اليساري الذي بدأ يتجه بخطى سريعة وواسعة نحو الاتحاد السوفياتي.

تألفت لجنة مشتركة من كل من العراق والسعودية والأردن ولبنان، ترأسها الرئيس كميل شمعون ممثلاً لبنان والسعودية ـ فقد أوكلت السعودية إليه تمثيلها ـ وتوفيق السويدي وغازي الداغستاني عن العراق، وراضي العبدالله عن الأردن؛ واقتصر الدعم المادي على العراق والسعودية. عين نعيم مغبغب من قبل رئيس اللجنة لأمانة السر وأمانة الصندوق، وكانت جميع الاموال توضع باسم نعيم مغبغب وتوزع حسب تقرير اللجنة؛ وقد خصخصت لكل فرد حوكم داخل سورية أو خارجها ولكل متعاون رواتب تعادل ما

كان يدفع في العراق من الرواتب. فرئيس الوزراء يتقاضى نفس الراتب، وكذلك الضابط والنائب، كل حسب رتبته ووظيفته. وقد طلبت من اللجنة تخصيص رواتب ثابتة أيضاً لكل المتضررين الذين نزحوا من سورية تتراوح بين سبعين إلى مائة دينار عراقي. وكنت أستلم رواتب المحكومين والمتضررين في نهاية كل شهر بواسطة الملحق العسكري وأسلمها إلى أصحابها أو أرسلها إليهم بجداول ووثائق نظامية.

٢٧

اكتشاف مؤامرة السراج على الملك سعود

كانت زوجة الملك سعود وتدعى أم خالد هي الزوجة الأثيرة لديه ـ وهي ابنة ماجد إبراهيم من إحدى قرى الحفة في القضاء التابع للاذقية. في هذه الأثناء أصبح المقدم برهان أدهم معاوناً للسراج وكان يتردد كثيراً على منزل المحامي عزيز عباد المقرب من ماجد إبراهيم، والد أم خالد، وهما من المنطقة نفسها.

اتفق كل من عبد الحميد السراج وبرهان أدهم وعزيز عباد ـ قبيل الوحدة مع مصر ـ على أن يوهموا ماجد إبراهيم هذا بأن عبد الحميد السراج، يسانده عدد من الضباط الشرفاء، يعملون ضد المد الشيوعي وضد الاتحاد مع مصر. فسافر ماجد إبراهيم وأخوه أسعد إلى السعودية واجتمعا مع أم خالد وقصا عليها ما سمعا، فقدمتهما إلى الملك سعود الذي أبدى اهتماماً خاصاً بالموضوع وأعلن عن

استعداده لتقديم كل ما قد يطلبه السراج والضباط المتعاونون معه من أجل تغيير الوضع في سورية وإبعاد الخطر الشيوعي. ما يهمني أنا في الأمر أنه في أحد الاجتماعات مع أسد الأشقر وسعيد تقي الدين أخبرت أن هناك مؤامرة تنسج من قبل السراج للإيقاع بالملك سعود وأن من يحوك خيوطها الرئيسة هو المحامي عزيز عباد، وأن هذا الأمر مؤكد تماماً ومصدره هو أقرب الناس لعزيز عباد، وماجد إبراهيم. وأراد القوميون تحذير السفارة السعودية في لبنان ولكنني استمهلتهم لمعرفة رأي العراقيين في الموضوع. قابلت العقيد صالح السامرائي وأخبرته بما سمعت، فأرسل برقية بهذا الخصوص إلى وزارة الدفاع وجاء الرد كما يلي: «حذار أن تتدخلوا في هذا الموضوع، ودعوا الأمور تسير في حالتها الطبيعية».

٢٨

الوحدة بين سورية ومصر

في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨ أعلن رسمياً قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية.

كان الشعب السوري يعاني من ازدواجية في الحكم، فالحكومة الدستورية من رئيس الجمهورية إلى المجلس النيابي إلى الوزارة تتنازعها أهواء مجموعة من الضباط على رأسهم عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية. وكان سفير مصر في سورية، محمود رياض، على اتصال دائم مع تلك المجموعة تمهيداً لقيام وحدة بين البلدين. وكان يساندهم في ذلك أكرم الحوراني وضباطه الفاعلون في الجيش. وتشرذم الجيش وظهرت أجنحة تتصارع فيما بينها متنافسة على السلطة. ووصل التنافس إلى درجة الصراع المسلح، وكانت الوحدة هي السبيل الوحيد للخلاص من هذا الصراع الشرس.

غادر وفد عسكري سوري برئاسة عفيف البزري ـ الذي رفع إلى رتبة فريق ـ يمثل جميع التيارات في الجيش ليجتمع مع ضباط قيادة الثورة، وطالبوا بالوحدة الفورية. اجتمع الوفد مع جمال عبد الناصر الذي استمع إلى مطالب الوفد التي تتمثل بالوحدة الفورية، فاستمهلهم إلى أن يقر المجلس التشريعي والسلطة السورية هذه الوحدة؛ ثم قرئت الفاتحة على هذه النية.

في أوائل آذار/ مارس سنة ١٩٥٨ انعقد المجلس النيابي السوري وأقر الوحدة بالإجماع وتنازل شكري القوتلي عن رئاسة الجمهورية لصالح عبد الناصر.

٢٩

الوضع في لبنان

أصبح التدخل السوري ـ المصري صارخاً في لبنان، فدعمت العناصر المناهضة للرئيس كميل شمعون ودفعت مبالغ طائلة لجماعات المعارضة ممن أسقطهم شمعون في الانتخابات النيابية، وزار كل من صائب سلام وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط وعبدالله اليافي دمشق بغية زعزعة الاستقرار في لبنان، فزودتهم دمشق بالمال والسلاح وغدا لبنان بلداً شبه سائب.

عمت المظاهرات شوارع بيروت الرئيسة، وفي ٣٠ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٨ ألقيت القنابل على السفارة الأردنية وعلى مكتب المعلومات الأميركي في بيروت. وفي منتصف آب/ أغسطس ألقيت قنبلة على القصر الرئاسي الصيفي في بيت الدين، كما فجر خط أنابيب المياه الذي يغذي بيروت وتبع ذلك هجوم بالقنابل على مكاتب الصحف

المناهضة لعبد الناصر، كما جرى تصفية كل من كامل مروة صاحب جريدة «الحياة» وأبو الحن رئيس تحرير جريدة «العمل الكتائبية» وجرت محاولات عدة طالت كل من تجرأ على انتقاد أسلوب جمال عبد الناصر في الحكم، فاغتيل نعيم مغبغب في الشوف، كما جرت محاولات لاغتيال الصحافي أحمد شومان وغيره.

طلب مني العقيد صالح السامرائي مغادرة بيروت، وكانت تصله أخبار من دمشق بأن اسمي قد وضع عليه إشارة X بالخط الأحمر وكان يلي مباشرة اسم غسان جديد ـ الذي تمت تصفيته من قبل مخابرات السراج. رفضت المغادرة في البداية ولكن الملحق العسكري العراقي أصر علي أن أغادر بيروت وأخبرني أن الأمير عبد الإله موجود على متن يخته في إسطنبول وهو يريد أن يراني هناك.

كنت في هذه الأثناء قد تعرفت إلى فتاة من عائلة فلسطينية عريقة هي عائلة آل أبو خضرة الكرام، وكان والدها من وجهاء يافا ووالدتها من آل الحسيني وهي ابنة عم الحاج أمين الحسيني مفتي القدس السابق، وكانت قد تخرجت حديثاً من الجامعة الأميركية في بيروت وحصلت على شهادة الـ BA. لست أدري كيف قبلت الزواج بي وأنا رجل مطارد ومحكوم عليّ بالإعدام، ولهذا قصة طويلة لا تهم القارئ بشيء. كانت أوضاعي المادية ممتازة، وما من شيء أطلبه من العراق إلا ويلبى بالسرعة القصوى. عقدت قراني على الآنسة إنعام أبو خضرة وغادرنا بيروت في جولة على روما وباريس وجنيف، وكانت محطتنا الأخيرة في إسطنبول حيث زرت الأمير عبدالإله على ظهر يخته.

زارني العقيد صالح مهدي السامرائي ليلاً، وكان قد حضر إلى إسطنبول بدعوة من الأمير عبد الإله، ونصحني بعدم العودة إلى بيروت إذ إن الأجواء هناك كانت مشحونة. كان الأمير عبدالإله يعمل مع بعض المسؤولين الأتراك لإيجاد المكان الآمن والهادئ الذي يصلح لزفاف الملك فيصل الثاني على إحدى قريباته الهاشميات التي تعيش في مصر. وقبل حدوث الانقلاب على الحكم الملكي في العراق بأيام أرسل الملك فيصل كتاباً إلى خاله يرجوه فيه الحضور إلى بغداد لأمور هامة. سافر الأمير عبد الإله إلى بغداد، ولم يمض سوى يوم واحد على وصوله حتى حلت الكارثة التي أودت بحياة العائلة المالكة بأكملها. ولم يسلم من الذبح لا الملك الفيصل ولا الأمير عبدالإله ولا حتى والدة الأمير عبد الإله التي كانت تقرأ القرآن، كما قتل نوري السعيد ومثل بجثته أبشع تمثيل.

وأجرى المهداوي محاكمة في بغداد كانت مماثلة لمحاكمة البزري والسراج في دمشق، بل كانت أشد بشاعة وهزلاً، فقد كان الحكم بالإعدام ينفذ هناك سحلاً في شوارع بغداد، ولم يستثن السوريون الذين تعاونوا مع العراق من سهام المهداوي وكلماته البذيئة بحقهم، فكان عندما يؤتى على ذكر أي اسم منهم يكيل له المسبات والشتائم.

تركت إسطنبول إثر هذه الكارثة المفجعة إلى جنيف، وكنت لا أزال أحمل الجنسية العراقية باسم فيليب ضرغام، وقررت أن أستأجر شقة بدلاً من النزول في الفندق؛ وعلى من يسعى لاستئجار شقة في جنيف أن يقرأ صفحة العقارات في صحيفة «تريبون دي جنيف»، وأعجبتني مواصفات شقة لحسن موقعها ولأجرها المعقول؛ فأسرعنا

زوجتي وأنا لتفحصها. استقبلتنا سيدة كبيرة في السن مرحبة بنا وأعدت لنا القهوة ثم طلبت مني جواز سفري، وعندما دققت السيدة بالجواز العراقي انتفضت وطلبت منا الخروج من المنزل فوراً فهي ـ كما قالت ـ لا يمكن أن تؤجر مواطناً من شعب همجي لا يقيم وزناً للأخلاق وللحق.

٣٠

العودة إلى بيروت

أصبح لدي عائلة ورزقت بطفلتين، وقررت أن أقطع علاقتي بالسياسة، فالعهد الملكي في العراق قد تغير والرفيق غسان جديد قد اغتيل والظروف كلها لم تعد مناسبة. آليت أن أبتعد عن السياسة وأن أنزوي في شقة متواضعة في رأس بيروت. أصبحت علاقتي بالحزب السوري القومي شبه مقطوعة، ثم قطعت علاقتي برجال السياسة السوريين الذين كانت تربطني بهم صداقات ومودة.

انتهت ولاية الرئيس شمعون وانتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، فهدأ الوضع في لبنان. واجتمع الرئيس عبد الناصر باللواء فؤاد شهاب في خيمة على الحدود السورية ـ اللبنانية وجرى الاتفاق بينهما على ألاّ تتدخل الجمهورية العربية المتحدة في أي شأن من شؤون لبنان الداخلية إلا عبر المؤسسات الرسمية، من دولة

لدولة. وأعطيت الضمانات للبنان بأن لا يسمح بأي نشاط أو تآمر ضد سورية على أراضيه.

تألق نجم السراج وأصبح الرجل الأول في سورية. وبالتنسيق مع العقيد سعد، مدير المخبرات اللبنانية، ألصقت بي تهم كاذبة وكان ذلك محض اختلاق وحقد أسود قديم علي. واستدعاني إلى وزارة الدفاع المدير العام للوزارة، منير تقي الدين، والمقدم أنطوان سعد بناء على طلب من رئيس الجمهورية.

ـ اللواء فؤاد شهاب:

تعرفت إلى الجنرال فؤاد شهاب وكان قائداً للجيش اللبناني، عندما دخلت قوات البادية السورية إلى لبنان عن طريق حاصبيا واحتلت المالكية وقرية المالكية. كان الجيش اللبناني آنذاك يرابط إلى يسارنا، وبحكم رتبتي كمعاون لآمر قوات البادية ـ العقيد طالب الداغستاني ـ ورئيساً للشعبة الثانية، فقد كنت أتبادل الزيارة مع الكثير من الضباط اللبنانيين وبالأخص مع الرئيس نجيم الذي كان في ذلك الوقت رئيساً للإشارة، وكثيراً ما قابلت اللواء شهاب في مناسبات معينة أو في زيارات خاصة. كان اللواء شهاب يردد على مسامعي دائماً، عندما كنت أطلب منه المساندة، بلهجته الكسروانية: «يا ابني أنا دم الجندي اللبناني غالي علي». وكان اللواء على حق، فخسائرنا في معركتي المالكية وفي معركة الهراوي كانت كبيرة في الأرواح والجرحى، وكان يصعب ضبط الجنود البدو في المراحل الأخيرة من الهجوم إذ إنهم كانوا ينقادون بغريزتهم القتالية فيغلب الطبع على التطبع ويرمون بخوذهم الحديدية مستلين خناجرهم، وبقفزة واحدة ـ ولو عن بعد مائتي متر ـ كانوا ينقضّون باتجاه خنادق العدو ليجري القتال بالسلاح الأبيض. وخسرنا، نتيجة

لهذه الحماسة البدوية، عدداً كبيراً من الشهداء كما أنزلنا بالعدو الكثير من الخسائر والقتلى. وقد أطلق الإسرائيليون على قوات البادية لقب «الفرقة البربرية» نظراً لشراسة قتالهم ولاستبسالهم في سبيل ما يؤمنون به.

طلب مني الرئيس أنطوان سعد، رئيس الشعبة الثانية، مقابلة الجنرال شهاب قبل أن يتبوأ رئاسة الجمهورية وحدد لي الموعد، وكان ذلك مباشرة بعد اغتيال غسان جديد. زرت الجنرال شهاب في مكتبه وكان ودوداً معي للغاية، واستهل حديثه قائلاً: أنا حريص على أن لا تمس بأذى، وأنت تعلم أنك مستهدف من قبل سورية، وطرح علي فكرة مغادرة لبنان مؤقتاً، فأجبته: «سيدي من المستحيل علي في هذا الظرف مغادرة البلاد لأن علي مسؤوليات عائلية وغيرها»، فطلب مني أن أحدد موقع سكني، فأعطيته، عنوان بيت أهلي الذي كان موقعه مقابل ثكنة السيار ـ مركز الدرك غرباً؛ فقال: «سيفتح باب للثكنة مقابل بيتك وتكون هناك حراسة من اثني عشر دركياً مخصصة لحراستك، كلهم من طائفة معينة، وباستطاعتك أن تستعين بهم إذا ما دعت الحاجة لذلك ولم تمض أكثر من ٢٤ ساعة حتى فتح باب الثكنة الغربية وأخذ الحراس أماكنهم وتعرفت إليهم فرداً فرداً وكانوا متيقظين ليلاً ونهاراً، وكنت من ناحيتي أقوم بواجبي نحوهم.

وبعد سقوط الحكم في العراق استدعاني العقيد سعد، مدير المخابرات اللبنانية وبحضور مدير الدفاع منير تقي الدين، وأبلغني على لسان رئيس الجمهورية الرئيس شهاب أنه حريص جداً على حياتي وأنه لا يقبل أن أمس بأذى، وأنه لا يمكنه أن يعادي سورية ومصر من أجلي؛ وأمامي حلول ثلاثة وعلي أن أختار واحداً منها،

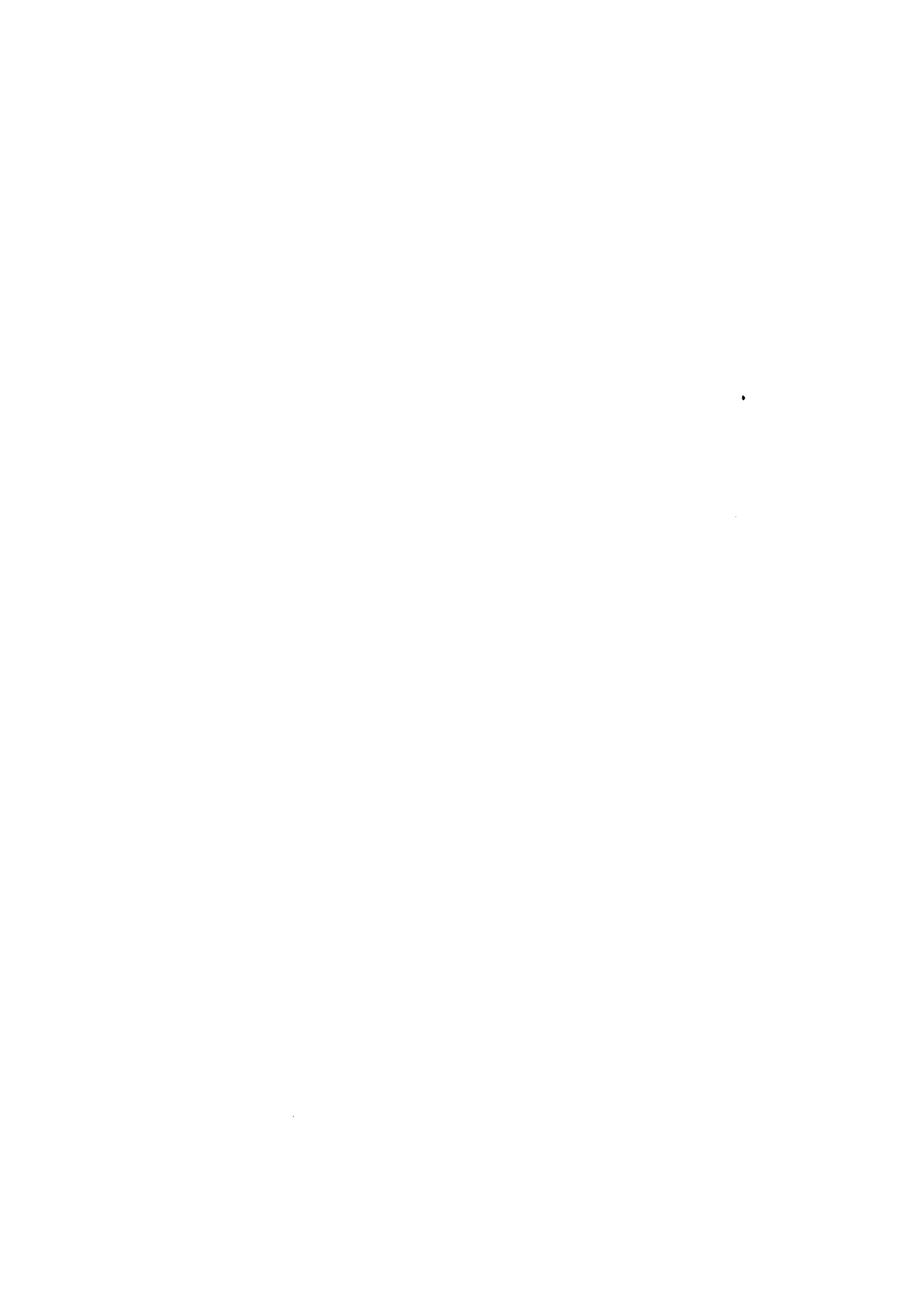
فإما أن أغادر البلاد ـ وهو يعدني بالعودة متى انتفت أسباب الإبعاد؛ أو أن أتخفى ـ وسوف ألاحق وأخرج من البلاد؛ أو أن يتعين لي مكان للإقامة وسوف أكون بمأمن من أي خطر. وأضاف: «إن وجودك بعيداً عن مركز الأحداث سينفي عنك تهمة التآمر ويريحنا من كثرة اتهامات المكتب الثاني السوري من أننا نسهل مهمتك».

اخترت الحل الثالث وحددت إقامتي في بلدة جزين الواقعة شرقي صيدا، تلك البلدة الكريمة التي لاقيت من أهلها كل إعزاز وتكريم. وإنني لأذكر بكل شكر وتقدير أنني خلال إقامتي في هذه البلدة الطيبة ـ وقد تجاوزت السنة ـ ما عرفت، إلا نادراً، سعر الفاكهة هناك؛ فقد كان الأهالي يرسلون إلى منزلي سلالاً معبأة بالكرز والإجاص والتفاح وغيرها.

وتحضرني قصة طريفة لا بد من ذكرها. فقد كان المنزل الذي أسكن فيه مع عائلتي يقع في وسط بستان من التفاح والكرز؛ وذات ليلة شعرت بعد منتصف الليل بحركة غريبة في الحديقة، فأطفأت الضوء وتناولت مسدسي الذي أحتفظ به دوماً معي، وتسللت إلى الشرفة وانتظرت طويلاً. اختفت الحركة ولكني لم أنم كثيراً في تلك الليلة. وحوالى الساعة الثامنة صباحاً رن الهاتف وكان على الخط رئيس الرهبنة المارونية ـ ويدعى الأب ريمون من دير مشموشة وهو شاب في مقتبل العمر ـ وبادرني قائلاً: «أريد أن أشرب معك فنجان قهوة»، رحبت بقدومه، وعند وصوله قال لي: «لقد أزعجناك البارحة»، استغربت قوله فأوضح: «أنت كولونيل ضيفنا، ونحن ملزمون بحراستك. وثق أننا منذ وصولك إلى جزين ما انقطعنا يوماً واحداً عن حراستك، وثمة شباب من البلدة

مكلفون بذلك فإذا ما اشتبهوا بأحد الغرباء فإنه يوقف ويحقق معه، فكن مطمئناً ونم قرير العين».

أقمت في جزين حتى قيام الانفصال بين سورية ومصر؛ وإني لأشكر كل فرد من أهالي هذه البلدة الكريمة، وأخص منهم بالشكر الجزيل، الأب ريمون رئيس الرهبنة المارونية الذي أحاطني بالرعاية والعناية.



٣١

الانفصال

في الساعات الأولى من صباح ١٩٦١/٩/٢٨ أذيع البلاغ رقم واحد من إذاعة دمشق، مفاده أن انقلاباً قد وقع؛ ورددته جميع المحطات المحلية والعالمية.

احتلت مفارز من الجيش السوري القيادة العامة للجيش، حيث كان مقر عبد الحكيم عامر، واحتلت دمشق من قبل قوى البادية بقيادة حيدر الكزبري؛ واعتقل الضباط المصريون كما اعتقل عبد الحميد السراج وأودع سجن المزة. وكان على رأس الانقلاب المقدم عبد الكريم النحلاوي رئيس مكتب المشير عبد الحكيم عامر، بمساعدة كل من موفق عصاصة من سلاح الطيران، وفايز الرفاعي من سلاح المدرعات، وهشام عبد ربه من الشرطة العسكرية وغيرهم.

بعد مداولات مع المشير عامر والفريق جمال فيصل، قائد الجيش الأول، شرح الانقلابيون مبررات حركتهم وكانت مطالبهم ترمي إلى الحفاظ على كيان سورية في إطار الوحدة، ولم يستجب لمطالبهم فأخرج عبد الحكيم عامر من سورية وبصحبته جمال فيصل قائد الجيش الشمالي.

هاج الرئيس عبد الناصر وماج ولم يستسلم للأمر الواقع، فأرسل سرية مظليين مصريين هبطوا في مطار حميمين في اللاذقية، ولكن العقيد محمد منصور ـ آمر منطقة اللاذقية ـ استطاع محاصرتهم وإلقاء القبض عليهم، واقتيد قائدهم إلى دمشق.

في هذه الأثناء سمح لي بالعودة إلى منزلي في بيروت وكانت فرحتي كبيرة، لا بالانفصال بل بتوقيف عبد الحميد السراج وزجه في سجن المزة، وشعرت أنني تخلصت من ٩٠٪ من مشاكلي. وكان لي بين الانقلابيين أصدقاء، منهم أشقاء محمود الرفاعي رفيقي وصديقي في الانقلاب ضد حسني الزعيم، إذ كان أخوه فايز الرفاعي قائداً للمدرعات، وكان منيب الرفاعي رئيساً للشعبة السياسية.

كانت الوحدة حلم كل عربي، وجاء عبد الناصر ليتوج هذا الحلم فأمم قناة السويس وأخرج الإنكليز واستقلت مصر استقلالاً تاماً. ولم يتمتع زعيم عربي في العالم بما تمتع به عبد الناصر من حب وإعجاب من الجماهير العربية. ومع هذا فلا بد من كلمة حق ـ وإن كان هذا لا يرضي محبي هذا الزعيم الكبير ـ كان عبد الناصر هش الثقافة، ضئيل المعرفة بأحوال الدول العربية وتركيبتها الاجتماعية، فوقع في أخطاء مؤسفة. كان بإمكانه لو استعان

بمعاونين مخلصين واسعي الاطلاع أن يكون الزعيم المرتجى الأوحد لجميع الأقطار العربية. ولكن عبد الناصر جعل التاريخ يبدأ عند بداية انقلابه هو، تحدوه إرادة مطلقة لا راد لها، فاحتكر القيادة والرأي ولم يشارك أحداً في قراراته، وأبعد رفاق دربه الواحد تلو الآخر. وأصابه شيء من العظمة والغرور فكان يردد «أريد عسكراً ولا أريد ضباطاً!».

غدا عبد الناصر أسير المخابرات في كل من سورية ومصر، فأطلق يد السراج في سورية فازدادت سلطته كما ازدادت أقبية التعذيب في جميع المناطق السورية؛ أما في مصر فقد ترك لمدير المخابرات هناك، صلاح نصر، حرية التصرف المطلقة، فاعتمد وسائل العذيب الهمجية التي كان يمارسها على المعتقلين السياسيين الأبرياء. لقد جنح عبد الناصر في تثبيت حكمه على المخابرات وأصبح هو نفسه سجين هذه المخابرات. ويحضرني هنا قول أحد المعلقين السياسيين على عبد الناصر بعد الانفصال ـ وأظنه الشيخ طنطاوي ـ راداً على قول عبد الناصر مبرراً الانفصال: «أن فئة قليلة من صغار الضباط لا قيمة لها قد استولت على الحكم ولا بد من تحطيمها وبترها»، فرد عليه الشيخ الطنطاوي: «إن فئة من العلماء والشيوخ طلبوا مقابلة المعتصم الخليفة العباسي، فرفض مقابلتهم في البداية، فأرسلوا من يقول له: إن لم تقابلنا فسوف نوجه عليك سهام السحر. فاستغرب المعتصم، وهو المعتد بقوته وجبروته، هذا السلاح وطلب إحضارهم ثم سألهم: ويلكم، وما سهام السحر؟ فأجابه شيخ منهم: إنه الدعاء الذي يرتفع عند السحر من كل شيخ ورجل وامرأة وطفل إلى السماء بالقول «ربنا أزل عنا هذا الحكم الجائر!». وهذا ما جرى يا سيادة الرئيس في سورية.



٣٢

محاولة الانقلاب الفاشل في لبنان

لم أنعم كثيراً بالهدوء والراحة؛ ففي أواخر عام ١٩٦١ راودت بعض ضباط الجيش اللبناني من السوريين القوميين فكرة الانقلاب على العهد الشهابي، متذرعين بأن المكتب الثاني أصبح أداة قمع وترهيب يحصي على المدنيين والعسكريين أعمالهم وأسرارهم. وكان على رأس هذه المحاولة النقيب فؤاد عوض والنقيب شوقي خيرالله. اجتمع النقيب عوض برئيس الحزب السوري القومي عبدالله سعادة وأقنعه بفكرة المشاركة في الانقلاب، على أن يدعم الانقلابيين بمائتي عنصر. وأعتقد بأن هذه العناصر هي التي كان قد دربها المرحوم غسان جديد. وكانت على سوية عالية من الانضباط والتدريب والجهوزية للقتال. ولست أدري إن كان قادتهم على نفس الدرجة من الكفاءة العسكرية.

تمت المحاولة على يد النقيب عوض وفشلت، ولن أدخل في تفاصيلها، غير أن فشلها - في رأيي - يعود لعدم تمكن المكلفين باعتقال الجنرال شهاب من تنفيذ مهمتهم، ولسبب عدم التنسيق بين الضابط المكلف بهذه المهمة وبين مجموعة القوميين التي تساند هذا الضابط، فقد وصلت هذه متأخرة. وكانت المصفحات في ثكنة صبرا قد استنفرت وتحركت، كما أن الكثير من الضباط المترددين رفضوا مساندة الانقلابيين عندما علموا أن اللواء شهاب لم يعتقل. وأعتقد أن الإعداد لهذا الانقلاب كان هشاً تنفيذه؛ كذلك كان هذا العمل الانقلابي يفتقر إلى عنصر المفاجأة الذي هو سبب كل نجاح. كما أن الانقلاب كان موجهاً ضد الجنرال شهاب، وهو ليس كغيره من الرؤساء المدنيين كبشارة الخوري أو كميل شمعون وشارل الحلو، إذ كان بحق أبا الجيش منذ الاستقلال ويتمتع برصيد كبير وبمحبة وتقدير في نفوس غالبية الضباط؛ وكان ثمة ثغرات كثيرة في التنفيذ. ولم يكن هناك مراقبة دقيقة واتصالات سريعة بين الحزب وعوض. وإذا ما عدت بالذاكرة إلى الانقلاب الذي قمنا به ضد حسني الزعيم سنة ١٩٤٩، أجد أن كلاً من الزعيم واللواء شهاب كان ضابطاً في الجيش وتربى فيه. وكان من أولوياتنا، آنذاك، أن نلقي القبض على حسني الزعيم وكنا على علم دقيق بتحركاته ليلة الانقلاب حتى دخوله الفراش؛ كما كنا قد حيدنا حرسه الخاص حتى لا يحدث شيء قد يخرج الحركة عن مسارها، وهكذا اعتقل الزعيم دون أن نطلق رصاصة واحدة أثناء اعتقاله.

كانت نتيجة الانقلاب الفاشل كبيرة على الحزب السوري القومي، فاعتقل الآلاف من قيادييه وأعضائه، ومنهم من قضى نحبه تحت التعذيب. ولم يسلم من الملاحقات والمضايقات حتى أولئك الذين كانت لهم علاقة مع هذا الحزب في الماضي أو الحاضر، فأوقفوا

وأهينوا وعذبوا، أمثال الدكتور عدنان الأتاسي والدكتور منير العجلاني والشيخ حامد المنصور وصبحي العمري وكثيرين غيرهم.

صارت مسبة رئيس الجمهورية السورية ودولة سورية على كل لسان. وكان التحقيق والتعذيب يجريان في ثكنة الأمير بشير تحت إشراف الملازم سامي الخطيب من المكتب الثاني، وقد أصبح فيما بعد من أقرب الأصدقاء لسورية ولجأ إليها، ثم عاد إلى لبنان وصار قائداً لقوات الردع العربية، ثم نائباً ووزيراً للداخلية.

ولم أسلم من نتائج هذا الانقلاب الفاشل، فقد لوحقت وتخفيت طوال أسبوعين.

كانت المخابرات ترصد بيتي ليلاً ونهاراً، وعندما علمت أن التعذيب قد خف، طلبت من أحد الضباط اللبنانيين الكبار، وكان صديقاً لي، أن يصطحبني لمقابلة الملازم سامي الخطيب. فقابلته وشرحت له وضعي وأنني كنت طوال سنة كاملة في جزين، ولم أقم أثناء ذلك بأي نشاط وأن المقدم أنطوان سعد رئيس المكتب الثاني يعلم بذلك، فتفهم الرجل ولم يتخذ بحقي أي إجراء. غير أنه وفي نفس الليلة دهمت منزلي مفرزة من الأمن العام وألقت القبض علي ونقلتني إلى ثكنة الحلو. وبقيت هناك أسبوعاً كاملاً داخل زنزانة مغلقة. وتدخل حسني البرازي رئيس وزراء سورية السابق وتقي الدين الصلح والشيخ بيار الجميل لدى الجنرال شهاب فأمر بإطلاق سراحي فوراً بشرط أن أغادر البلاد.

٣٣

مغادرة لبنان

غادرت لبنان إلى تركيا وهناك تمكنت من الحصول على جواز سفر أردني لي ولعائلتي، وفي تركيا اتصل بي الأمير حسن الأطرش من لبنان وعرض عليَّ السفر إلى عمان، فتريثت قليلاً ثم قبلت الدعوة التي وجهها إليَّ آنذاك الملحق العسكري الأردني في أنقرة.

قبل وصولي إلى الأردن كان الرئيس شمعون قد أحيط علماً بسفري بواسطة الصديق الوفي إميل البستاني، فاتصل الرئيس شمعون بالملك حسين وكانت تربطهما صداقة وود، فأوصاه بي خيراً.

كنت موضع احترام وتقدير طوال إقامتي في الأردن منذ ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧. لقد رعاني الملك حسين والفريق حابس المجالي قائد

الجيش وأحاطاني بالعناية والتقدير، بل كنت مميزاً في المعاملة حتى عن بعض الضيوف السوريين. بقيت على هذه الحال إلى أن تولى وصفي التل رئاسة الوزارة وعيّن راضي العبدالله مديراً للأمن العام سنة ١٩٦٧، فنقلت ارتباطات الضيوف السوريين من وزارة الدفاع إلى مديرية الأمن العام. عندها بدأت المضايقات والتصفيات للاجئين السوريين؛ وقد استثنيت من مثل هذه المضايقات، واستدعيت من قبل الشريف ناصر بن جميل الذي عيّن قائداً للجيش بدلاً من الفريق المجالي، فقال لي بالحرف الواحد: «أخ محمد أنت من عظام الرقبة ولن يتغير شيء بالنسبة لك وبإمكانك أن تعود إليَّ في أي أمر يعترضك»؛ وللصدق والأمانة أقول إنه لم يتغير عليَّ شيء. غير أن الآخرين أجبروا على إخلاء البيوت الفخمة التي كانت قد وضعت تحت تصرفهم وصودرت سياراتهم وخفضت رواتبهم إلى درجة كبيرة وأصبحت بالكاد تكفيهم للعيش بكرامة.

طال هذا الإجراء الشيخ نوري بن مهيد وأخاه تركي والأمير حسن الأطرش والشيخ هايل سرور وغيرهم. وطلب من بعض اللاجئين الخروج من الأردن بعد أن قطعت رواتبهم. أتاني إلى منزلي ذات يوم أحمد يونس معلا، وهو من عائلة كريمة من طرطوس وكان قد طُلب منه الخروج من الأردن وعنده عائلة كبيرة ومسؤولية، وطلب مني التوسط لدى مدير الأمن العام اللواء راضي العبد الله علّه يعيد النظر ويبقيه وبعض رفاقه. اتصلت براضي وحدد لي موعداً، وكان في السابق يظهر لي الكثير من المودة خاصة عندما كان ملحقاً عسكرياً في لندن وقد زرتها مراراً. طرحت عليه قضية إخراج اللاجئين السوريين من الأردن، وعددهم قليل، وإمكانية بقائهم.. فانتفض الرجل وأجابني: «بالنسبة لنا لقد انتهى اللجوء السياسي»، هكذا بفجاجة خالية من اللباقة الدبلوماسية؛ شعرت أن الأرض قد

مادت من تحتي، وأجبته بحدة: «ليس من عادة السوري أن يركع ليستجدي لقمة العيش، وتذكر أن في سورية الكثير من اللاجئين الأردنيين الذين يلقون الرعاية من سورية»، حاول استرضائي قائلاً: «يا أخي أنت مستثنى من كل هذه الإجراءات»؛ وقررت قبل أن أغادر مكتبه أنه لا بد لي من مغادرة عمان.

لم تمضِ أكثر من ساعات على هذه المقابلة حتى اتصل بي رئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني، وكان على خلاف حاد مع وصفي التل، وطلب مني ـ إذا كان ممكناً ـ الحضور إلى مكتبه في الديوان الملكي. عند وصولي إلى مكتبه بادرني بالقول: «أنت في هذا البلد لك مثل حقوقي وأكثر، ولقد بلغت جلالته عما حدث بينك وبين راضي العبد اللّه، وأرجو أن أسمع القصة منك». استغربت كيف وصله الخبر بهذه السرعة وقصصت عليه ما جرى، وقلت إني لم أطلب منه أي شيء يخصني، وكان طلبي يتعلق بقرار إخراج اللاجئين السوريين وإمكانية إعادة النظر في بقاء بعضهم. وأكد لي التلهوني أن هذا الطلب سوف يعاد النظر فيه وأخبر هؤلاء الأشخاص بأن أوضاعهم ستعاد إلى ما كانت عليه. وفيما أنا في مكتب رئيس الديوان إذ بالملك حسين يدخل باشاً ويسألني: «لماذا لا نراك وما هي أوضاعك؟» فأجبته أن كل شيء على ما يرام «بفضل رعايتك وعنايتك»، وودعتهم شاكراً.

لم يدم الوضع طويلاً، فأخرج هؤلاء اللاجئون من الأردن وبدأ التقارب بين مصر والأردن، وقد زاد في حرجي وصول ثلة من الضباط السوريين الهاربين وكلهم من حزب البعث ومن طائفة محددة (سليم حاطوم وجماعته) فقوبلوا بالحفاوة والتكريم وخصصت لهم مراكز التدريب للعناصر الملتحقة بهم. وعرض عليَّ

التعاون معهم فرفضت متذرعاً بأن لا شيء يجمعني بهم، وكنت قد آليت على نفسي ألا أعمل في السياسة بعد أن حصل الانقلاب الدامي في العراق. ولكنهم فسروا رفضي العمل بدوافع طائفية ولوجود صلاح جديد وحافظ الأسد على رأس القيادات العسكرية والحزبية في سورية. أصبحت محرجاً وأصبح وجودي في الأردن غير مستحب. طرحت الموضوع على المشير حابس المجالي ـ وكان قد أزيح من منصبه كقائد للجيش ولا ينظر بعين الرضا للتقارب الأردني ـ المصري؛ كما طرحت الموضوع نفسه على العقيد إميل جميعان الذي كان يشغل منصب مدير العلاقات العامة في الجيش وقد كان له بحكم عمله علاقات وطيدة مع جميع الملحقين العسكريين وبالأخص البريطانيين.

بعد أيام قليلة اتصل بي العقيد إميل جميعان ودعاني مع عائلتي لحضور عشاء في منزل حابس باشا، قائلاً إن كلاً من سفيري أميركا وبريطانيا، والملحقين العسكريين التابعين لهاتين الدولتين سيحضرون مع عائلاتهم. استدعاني العقيد جميعان على حدة بعد العشاء وكان بصحبته الملحق العسكري البريطاني وكان برتبة عميد فبادرني الملحق العسكري ـ وكان يحسن الفرنسية والعربية ـ قائلاً: «علمت أنك تنوي مغادرة الأردن فإلى أين؟» قلت: «لا أدري»، فطرح عليَّ فكرة الذهاب إلى أبو ظبي كمستشار عسكري للأمير زايد بن نهيان وهو أخو الأمير شخبوط أمير البلاد ويسكن في قرية العين أو رأس العين، فاستمهلته الجواب وكان ذلك عام ١٩٦٧.

سألت عن أبو ظبي فقيل لي إنها صحراء لا عمران فيها، وهي في بداية العمران فتدارست الوضع مع عائلتي وتساءلنا كيف يمكن العيش في هذا المناخ القاسي مع زوجة وثلاث بنات. فإما أن أقبل

العرض وحدي وأتركهم في مكان آخر وإما أن أرفض العرض من الأساس وأتوجه إلى حيث لا أدري. واستشرت بعض المعارف فقيل لي إن البحرين أفضل مكان في الخليج. التقيت الملحق العسكري البريطاني في منزل العقيد جميعان فطلبت منه العمل في البحرين إن أمكن بدلاً من أبو ظبي، فرفض الطلب وألحَّ بالذهاب إلى أبو ظبي، وفعل مثله الصديق إميل جميعان ولكنني رفضت. وقبل خروج الملحق العسكري قال لي: «لقد اخترت لك الأفضل ولكن هذا خيارك».

كنت في ذلك الوقت في حيرة من أمري، إلى أين أذهب وجميع الدول العربية مغلقة في وجهي؟ وبلغ بي اليأس حد التفكير بالدخول إلى سورية وليكن ما يكون. وعلم الفريق حابس المجالي أنني عرضت أثاث بيتي للبيع وأنني مغادر الأردن لا محالة، فاستدعاني إلى ميدان سباق الخيل ـ وكان يرتاده يومياً بعد الظهر فيشرب الأركيلة هناك مع بعض الأصدقاء، وخاصة العقيد جميعان الذي كان يلازمه دائماً ـ وطرح عليَّ فكرة السفر إلى السعودية، ولم تكن السعودية مرتاحة للتقارب الأردني ـ المصري فرحبت بالفكرة. وأردف أن «الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي قادم إلى الأردن بعد يومين وسأدعوه إلى عشاء مختصر جداً وغير رسمي» وسوف يجمعني به. كان العشاء شبه عائلي، وعندما قدمني للأمير عرّفه برغبتي بمغادرة الأردن وأنه اقترح عليَّ السفر إلى السعودية. وأذكر أن الأمير سلطان أجاب: «أخ محمد، حابس باشا أخونا وأبونا واللي يريده يصير».

سافرت إلى السعودية واستقبلت استقبالاً كريماً من سمو الأمير سلطان وسألني عما أريد.. فأجبته بأني أفضل العمل في الخارج

بحجة أن إحدى بناتي بحاجة إلى علاج وأني أريد أن أعتمد في معاشي على عملي. بعد مقابلات عدة كانت تستغرق أكثر من ساعة بعض الأحيان، وكان يسألني عن الانقلابات وكيفية حدوثها، اقترح تعييني مديراً لشركة الطيران السعودية في جنيف إذ لا يمكنه تعييني في السلك الخارجي. ولاقيت من سموه كل رعاية وتكريم.

كان وزير خارجية العراق في العهد الملكي، برهان باش أعيان، أحد مستشاري الأمير سلطان في الوزارة، وكانت صلتي به وثيقة جداً فألحّ عليَّ بالبقاء في السعودية كمستشار عسكري للأمير سلطان، وكان الأمير قد اقترح عليَّ منذ البداية ذلك فرفضت.

ارتأى باش أعيان أنه من باب اللياقة السلام على الملك فيصل، وكان قد استلم المُلك خلفاً لأخيه الملك سعود الذي خلعته العائلة المالكة عن العرش. دخلت الديوان الملكي وكان يعج بالمراجعين وأصحاب الحاجات. حييت رئيس الديوان وبالكاد ردّ السلام فشعرت بالندم على مجيئي، وطلب مني تدوين اسمي بين جملة المراجعين، ودخل على الملك فيصل فلم يغب أكثر من دقائق حتى عاد وانحنى أمامي باحترام قائلاً: «تفضل جلالة الملك بانتظارك!»، وأعتقد أن الأمير سلطان كان قد أعلمه بوجودي هو ورئيس الديوان الملكي آنذاك الأستاذ «رشاد فرعون» وكنت قد زرته سابقاً. دامت المقابلة مع الملك فيصل حوالى الساعة، وهو بحق واسع الاطلاع ودبلوماسي رفيع ملم بشؤون السياسة العربية وعارف بدقائقها، وعند الوداع قال لي: «لماذا العجلة؟ اعتبر أن المملكة وطنك».

كنت في ذلك الوقت قد تعرفت إلى الكثير من الشخصيات الأردنية المنتمية للجبهة الشعبية وحزب البعث، ومنهم محمود

المعايطة عضو القيادة القومية لحزب البعث وذلك في منزل داوود عبد الهادي الرجل الشجاع والصديق الوفي. كان المعايطة يتردد على دمشق بين الحين والآخر بحكم مركزه القيادي في الحزب، وأخبرني أنه قابل رفاقه القياديين هناك ومنهم قائد سلاح الطيران اللواء حافظ الأسد، وقد لمس من الجميع ترحيباً بعودتي، وكان ذلك سنة ١٩٦٧. ذهبت زوجتي إلى دمشق وقابلت اللواء حافظ الأسد، رحمه الله، في منزله المتواضع جداً وبحضور السيدة الفاضلة زوجته التي تربطني بعائلتها الكريمة (بيت مخلوف) صلات ودّ وصداقة. وعرضت زوجتي على اللواء حافظ فكرة عودتنا إلى دمشق فأجاب بكل أريحية وقبول، وطلب من المقدم (برو) رئيس الشعبة السياسية إرسال برقية إلى الحدود لرفع المنع الصادر بحقي. كنت متردداً ضمناً في العودة، فالسجون السورية ولا سيما تدمر، تحوي الكثير من السجناء السياسيين وفيهم من تعاونت أنا معهم سنة ١٩٥٥؛ وأردت مع ذلك التأكد من موقف اللواء صلاح جديد وجماعته من مسألة العودة.

سافرت إلى جنيف، وقبل أن أستلم الشركة السعودية للطيران اشتريت سيارة وقمت برحلة إلى ألمانيا فالدانمرك فالسويد، وهناك علمت بالنكسة التي حلّت بالجيوش العربية سنة ١٩٦٧، وكنت على اتصال دائم مع أهلي ومع محمود المعايطة عضو القيادة القومية للحزب. اتصل بي أخي، المحامي أحمد، وأخبرني أنه قابل اللواء صلاح جديد فرحّب به وأفهمه أن لا مانع لديه من عودتي إلى سورية. وقد أكد هذه المعلومة محمود المعايطة بعد اجتماعه مع صلاح جديد وعبد الكريم الجندي، رئيس الأمن القومي، والعشاوي وزير الداخلية، وأن الجميع أكدوا له أن لا مانع من عودتي. وهكذا تأكدت أن عودتي أصبحت متيسرة، وكانت العودة إلى سورية

حلمي الجميل الذي حلمت به طوال عشرين عاماً من الاغتراب القسري. وبدلاً من العودة إلى سويسرا لاستلام مركزي هناك، اتجهت إلى النمسا فيوغوسلافيا وبلغاريا ثم إلى تركيا. ومن تركيا اتصلت ثانية بمحمود معايطة فأكد لي الترحيب بعودتي وذكر لي أن اثنين من رجال الأمن سوف يكونان بانتظاري في مركز الحدود في كسب لتسهيل دخولي.

٣٤

العودة إلى سورية

وصلت الحدود في الخامس من أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٦٧ وكنت أحمل جواز سفر أردني خاص فختم على الفور. سألت رئيس المركز إذا كان هناك أحد بانتظاري فأجاب بالنفي، ولست أدري لماذا طلبت منه أن يتصل برئيس الشعبة السياسية لإعلامه بوجودي على الحدود. وبعد ساعة من الانتظار رافقني أحد رجال الأمن إلى دمشق، واستقبلني رئيس الشعبة وكان برتبة مقدم وكان يعرفني عندما كان ضابط درك برتبة ملازم، فرحّب بي وقدم الفواكه والمرطبات ورافقني إلى فندق أمية الجديد قائلاً: «هذا أفضل فنادق دمشق».

بتُّ تلك الليلة وأنا في غاية الارتياح، فقد لاقيت من رئيس الشعبة السياسية الكثير من المجاملة والترحيب وقال لي: «أنت من علّمنا

الرجولة»؛ وعلّلت الأمر بأن هذا الضابط اتصل برؤسائه وهم الذين طلبوا منه هذا التكريم. في الصباح جاءني رئيس الشعبة السياسية نفسه وطلب مني مرافقته لمقابلة العقيد عبد الكريم الجندي في مكتبه. ارتديت أحسن ملابسي ورافقته، ثم ودّعني وانصرف، وأدخلت أحد المكاتب وبقيت أنتظر حوالى الساعتين، بعدها دخل عليَّ عنصران طلبا مني مرافقتهما واقتاداني إلى مكان عرفت اسمه فيما بعد.. إنه سجن الحلبوني الرهيب، سلماني لأحد الرقباء فأدخلني إلى غرفة صغيرة ثم رمى لي بطانية وأغلق عليَّ الباب.

كنت أثناء الليل ـ وخاصة بعد منتصفه ـ لا أسمع سوى الصراخ والعويل، وبقيت على هذا الحال أسبوعاً كاملاً لا أعرف شيئاً ولم يقابلني أحد. بدأت أفكر في المأزق الذي أوقعت نفسي فيه وكيف غرّر بي، وهل سأتعرض كغيري للتحقيق والتعذيب؟ كنت أفضل الموت ألف مرة على ذلك. عندما أزلت بعض الدهان الأزرق من على شباك غرفتي رأيت كيف يجلد المساجين بكرابيج الماء حتى تتشقق أجسادهم وهم عراة كما خلقهم ربهم، وبعد الجلد كانوا يرمونهم في بركة الماء والدماء تنزف منهم. وعندما كان ينهكني هذا المنظر غير الإنساني، التفكير بالمصير، كنت أضع حذائي تحت البطانية كمخدة وأفترش الأرض محاولاً النوم.

في اليوم الثامن دخل عليَّ رقيبان وطلبا مني مرافقتهما لمقابلة العقيد عبد الكريم الجندي وفي الطريق قال لي أحدهم، ويبدو أنه كان يعرفني سابقاً، أو لعلها كانت خطة للتأثير في معنويات المعتقل: «أنت لا تعرف عبد الكريم الجندي، وافقه على كل كلمة يقولها فهو حاد الطباع»، وأجبتهما بأن هذا أمر يخصني وحدي.

أدخلت مكتب الجندي ولم يكن فيه أحد، وبعد دقائق دخل رجل ذو شاربين شقراوين ينتعل صندلاً بلباس كاكي أقل من عادي، عرفت أنه عبد الكريم الجندي. بعد السلام قال لي: «نحن ملزمون بتوقيفك بعض الوقت»، فأجبته: «عقيد عبد الكريم أنت لا تعرفني، السجن وحياتي كلها ليست ذات أهمية، المهم هو كرامتي، ويبدو أنه عليَّ أن أدفع ثمن وثوقي بكم!» قاطعني عبد الكريم الجندي قائلاً إنهم يعرفونني جيداً منذ سنة ١٩٤٩ حينما كنت مديراً للشرطة العسكرية، «وقد شجعت الكثير منا للدخول إلى الكلية العسكرية، أما كرامتك فتأكد أنها لن تمس وإذا شعرت بأي شيء من ذلك فإنني سأساعدك على الهرب». طلب مني الانتقال إلى غرفة في منزل كان سابقاً مسكناً لرئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الحسيني ثم حول إلى سجن الحلبوني، وقال إنه سيسمح بجلب الطعام لي من الخارج. وقد برّ عبد الكريم بوعده، وطوال إقامتي التي استمرت أربعة أشهر في سجن الحلبوني لم أتعرض لأي إهانة. ثم نقلت إلى سجن الشيخ حسن وهو من أرهب السجون في سورية، فهو محاط من الجهات الأربع بسور عالٍ فلا يمكن للسجين أن يرى أبعد من ثلاثة أمتار، وليس فيه غرف بل زنزانات فردية وجماعية؛ ولن أسترسل في وصفه لأن الكثيرين زاروه وأظنه كان مخصصاً للسجناء السياسيين.

كان بين المساجين الدكتور جورج حبش، ولكنه كان في زنزانة منفردة، ووضعت أنا في زنزانة جماعية كانت تضم عصام المحايري رئيس الحزب السوري القومي سابقاً، ومحمود الجيوس وزير سابق من جماعة عفلق، والدكتور كيالي من جماعة أكرم الحوراني، وغيرهم. كان طعامنا رديئاً للغاية فهو طعام السجناء، وحياتنا هناك لم تكن ـ فيما أظن ـ للترفيه.

في الشهر الخامس من سنة ١٩٦٨ وفي سجن الشيخ حسن، تدهورت صحتي وأشرفت على الموت نتيجة ألم في الرأس لا ينقطع ليلاً ونهاراً. كان الألم والندم رفيقين لا يغادرانني ويعصرانني بشدة، لقد غرّر بي فأبدلت السجن بسويسرا، وأكثر ما حزّ في نفسي هو أن القرار الذي اتخذ بحبسي سنة كاملة كما قيل لي حصل في بيت صلاح جديد. وكأنها مكافأة وردّ جميل على ما قمت به نحو عائلة أخيه المرحوم غسان ووالدته عندما كانت تزور بيروت، وإخوته سامحهم الله جميعاً. ولست أقول هذا من باب المنّة ـ حاشا اللّه ـ فقد كنت أقوم بواجبي تجاه رفيق وأخ وصديق هو المرحوم غسان، وما أقوله هو من باب التذكير بقرب العلاقة وحميميتها: في أحد الاجتماعات مع رئيس الحزب السوري في لبنان، أسد الأشقر، سحبت مفاتيح سيارة المرسيدس التي كان يستخدمها غسان من عائلته بحجة أنها اشتريت من أموال الحزب وهي ملك للحزب الذي هو بحاجة إليها. ولكني أوضحت للحزب أنني أنا الذي اشترى السيارة لغسان وأعدت مفاتيحها لزوجته.

ذهب صلاح جديد وهو الآن في ذمة اللّه، وما أظنه أفاد أحداً حتى عائلته، وكذلك لم يستفد هو، أي ما عرف أن يعيش ولا ترك غيره يعيش. لقد كانت سورية كلها في عهده سجناً رهيباً، عزلها عن الخارج وترك جماعته في القرى والمدن يعيثون فساداً باسم الحتمية الاشتراكية والقدر الوحدوي. وقد وصل الحال في بعض هؤلاء أن هاجم الأولياء وتطاول على الأموات ومعتقدات الأحياء وأصبح المواطن قلقاً على كرامته ورزقه.

لقد كان صلاح جديد ـ كما قال سعيد تقي الدين في أحدهم ـ «معقداً كقضيب الزعرور»، وأكبر عقده في رأيي اثنتان:

الأولى، رغبته في إقناع مريديه ومحبيه ورفاقه ببعده عن الطائفية، وفي الخوف منها والبعد عنها تكمن جذورها؛

والثانية، سيرة أخيه غسان ـ القومي السوري ـ التي حاول صلاح الابتعاد عنها في كل تفاصيلها. ولقد وقعت أنا ضحية هاتين العقدتين: الطائفية من جهة، والسورية القومية كمدار من مدارات أخيه غسان الحياتية.

أمضيت سنة كاملة في السجن، عرفتني خلالها سجون دمشق كلها: الحلبوني، الشيخ حسن، القلعة، المزّة... ولست أدري ما كان سبب هذا التنقل.

لم يكن توقيت العودة إلى سورية موفقاً ولا سليماً، فلو أنني عدت بعد الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد رحمه اللّه، لما أوقفت. وفي أثناء سجني كان الرئيس الخالد بالذات مستهدفاً، وكانت القيادة تعمل باجتهاد لتحميله وزر النكسة التي حلّت سنة ١٩٦٧. وجاء من يخبرني يوماً وهو من أركان الجبهة الشعبية، أن هناك خطة لخطف أولاد الرئيس الأسد يدبرها أحد الأجهزة الأمنية في دمشق؛ وأعلم الرئيس بذلك في حينه.

في خدمة القضية:
في صيف سنة ١٩٧٨ دعيت والسيد محمد مخلوف من قبل السيد سركيس سوكاناليان لزيارته في قصره، وهو أرمني الجنسية من مواليد إسكندرون وله في سورية أقارب وأصدقاء، واسع الثراء يملك قصراً في مدينة ميامي الأميركية وأسطولاً جوياً تجارياً ويختاً.

قبلنا الدعوة، ووافق السيد محمد مخلوف على الزيارة ولكنه اعتذر في آخر دقيقة. وصلت وزوجتي إلى ميامي حيث حللنا عليه ضيوفاً وأفرد لنا جناحاً في قصره، وكان عنده عدد من الضيوف الأرمن منهم المغني العالمي شارل أزنافور.

ذات يوم على الغداء طرح عليَّ السيد سوكاناليان وبإلحاح أن نرافقهم إلى واشنطن لحضور الاستقبال الذي سيقام للجالية الأرمنية في البيت الأبيض حيث يستقبلهم رئيس الجمهورية الأميركية كارتر ويستبقيهم على العشاء. اعتذرت فوراً وبررت عدم موافقتي بأني غير مدعو وأني سأقوم مع زوجتي برحلة بحرية مدة غيابهم للتعرف إلى ميامي وشواطئها.

في اليوم التالي وأثناء تقديم الفطور قدم لنا النادل بطاقتي سفر إلى واشنطن و«تلكس» من البيت الأبيض فيه دعوة للكولونيل محمد معروف وعقيلته لحضور حفل الاستقبال والعشاء الذي سيقام في البيت الأبيض على شرف المدعوين. ترددت كثيراً في قبول الدعوة، فكيف سيفسر وجودي في البيت الأبيض وبأي صفة أذهب؟ وهنا تدخلت زوجتي سائلة كيف سأفسر للحاضرين عدم ذهابي: هل ستقول لهم إنك خائف؟ وأخذت تعزف على هذا المنوال (وزوجتي جريئة بحق ومغامرة، وأكبر مغامرة في حياتها أنها تزوجتني وأنا ملاحق وعلي حكم بالإعدام).

وصلنا إلى البيت الأبيض مساء؛ وتكلمت سيدة أرمنية ثم تكلم الرئيس كارتر، وبعد انتهاء كلمته أُخبرنا أن الرئيس كارتر وزوجته روزالين سيصافحان المدعوين فرداً فرداً قبل انتقالهم إلى قصر آخر لتناول العشاء. فأسرّيت لزوجتي بأنني لا أريد الذهاب إلى العشاء،

إذ سيكون هناك صور وأحاديث أريد تجنبها.

وقفنا في الصف وأنا وراء زوجتي؛ ولما حان دورنا صافحت زوجتي الرئيس ووقفت أمامه وأخذت تحادثه باللغة الإنكليزية التي تجيدها وهو يرد عليها وأسارير وجهه تنم عن ارتياح لحديثه، ووضع يده اليمنى على قلبه وصافحها بكلتا يديه؛ توقف الصف وسلطت الأضواء عليها ولم تنقطع الكاميرات عن التقاط الصور. استغربت هذا الحديث وانتحيت بها جانباً وسألتها بانفعال عما قالت له، فقالت أعذرني! لقد وجدتها مناسبة لن تتكرر، لقد قلت له بعفوية: «أنا فلسطينية، وقد قرأت أنك محب للسلام وتنادي بحقوق الإنسان، ونحن شعب شرّد عن أرضه منذ أربعين عاماً وقد آن الأوان لنعود إلى بيوتنا»، فأجابها وقد وضع يده على قلبه «إن هذا الموضوع في قلبي وضميري ولن أنسى كلامك أبداً»، فقلت لها بانفعال: «وهل نحن هنا لحل القضية الفلسطينية؟».

لم يعد بإمكاني التهرب من حضور العشاء؛ عند وصولنا إلى مكان العشاء استقبلنا شاب وسألنا «الكولونيل والليدي معروف؟»، وقدم نفسه بأنه سكرتير في وزارة الخارجية ويدعى إدوار دجرجيان وأنه مكلف بمرافقتنا ـ وكان يحسن العربية والفرنسية، أصبح فيما بعد سفيراً للولايات المتحدة في سورية. قبل العشاء قدم لنا رجلاً ـ لم أعد أذكر اسمه ـ سألني بفرنسية ركيكة عن انطباعاتي عن الرئيس، فأجبته بأسلوب ديبلوماسي، وأنا لا أعرف شيئاً عن كارتر، «يبدو واثقاً من نفسه..!»، واعتذرت لعدم معرفتي باللغة الإنكليزية، فقال: «ولكن الليدي الفلسطينية تجيد الإنكليزية بإتقان!»، وقد علمت فيما بعد بأنه رئيس جهاز الـ .F.B.I. لم أتذوق الطعام فقد شغلت تفكيري مسألة ملحة: كيف سأعود إلى سورية؟

عندما عدنا إلى الفندق ليلاً، ما كدنا نرتاح حتى اتصل بنا مستشار من البيت الأبيض طالباً التحدث مع الكولونيل معروف، فناولت زوجتي الهاتف، ثم أخبرتني أنه دعانا للإفطار سوياً في صباح اليوم التالي ـ فقلت لها: «سامحك الله! لعلهم يعتقدون بأن لي دوراً في سورية، فأرجو أن تخبري المستشار بأنني لست من النظام الحاكم في سورية ولكنني محبذ له»، وهذا ما جرى فعلاً. التقينا على الفطور حيث أخذ يعطينا صورة عن الجالية العربية ـ الإسلامية في الولايات المتحدة ولام السفراء العرب على دورهم المحدود، وذكر أنهم مجرد ناقلي رسائل وأن هناك ألف ومائة أستاذ جامعي، وخمسة عشر مليون مسلم غير أنه لا فاعلية كبيرة لهم.

كلفتني الجالية الأرمنية في الولايات المتحدة أثناء وجودي هناك بالاتصال بالمسؤولين السوريين للسماح للجالية بإقامة نصب تذكري في دير الزور لشهداء الأرمن واعدين بجعل هذه المدينة مقصداً لسائر الأرمن في العالم، كما أعربوا عن استعدادهم لبناء مستشفى للأطفال.

أخبرت الرئيس الأسد عن طريق السيد محمد مخلوف بهذه الزيارة وقدمت له الصور التذكارية؛ وكان الرئيس مسروراً جداً من هذا اللقاء. لقد عرفت الرئيس حافظ الأسد عن بعد، وتتبعت أخباره وخطواته ثم قابلته مرة واحدة سنة ١٩٨٧ واستمرت المقابلة لمدة أربع ساعات متواصلة في مكتبه في دمشق.

وأقول بصدق، وأنا الذي قابلت ملوكاً ورؤساء جمهوريات ورؤساء وزراء من أساطين السياسة عربياً وعالمياً، إنه ما علقت في ذهني صورة كصورة الرئيس حافظ الأسد رحمه الله. كان ذا شخصية

مميزة قوية، مؤثرة، ومقنعة. وكان يكره التزمت العقائدي سواء من اليسار أو اليمين، وأرى أن أهم ما اتسمت به الحركة التصحيحية التي قادها داخل الحزب والجيش أنها جاءت منفتحة على الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية في القطر والوطن العربي والعالم أيضاً. وبهذا وضع سورية في موقعها الطبيعي الفاعل الذي يناسب حجم قيادته أولاً، ثم حجمها هي ثانياً على الصعد العربية والإقليمية والدولية، مع عمق العلاقة وترابطها بين القائد والقطر.

رحم اللّه الرئيس القائد حافظ الأسد وسدّد خطى الرئيس الدكتور بشار حافظ الأسد، وجعله خير خلف لخير سلف؛ وجعل سورية تصل على يديه إلى آفاق أرحب وآماد أوسع من التطور والتقدم والخير.



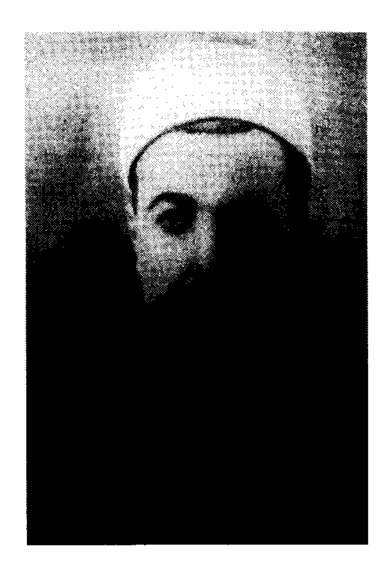
ملحق



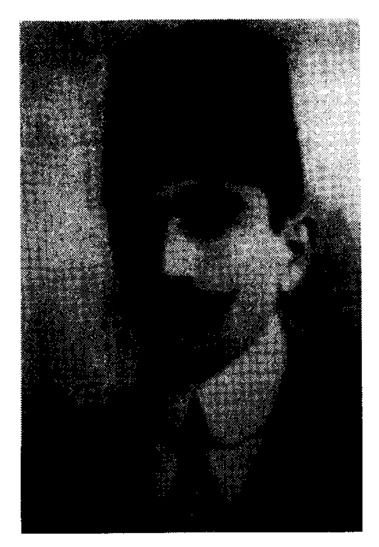
الكتلة الوطنية في محافظة اللاذقية



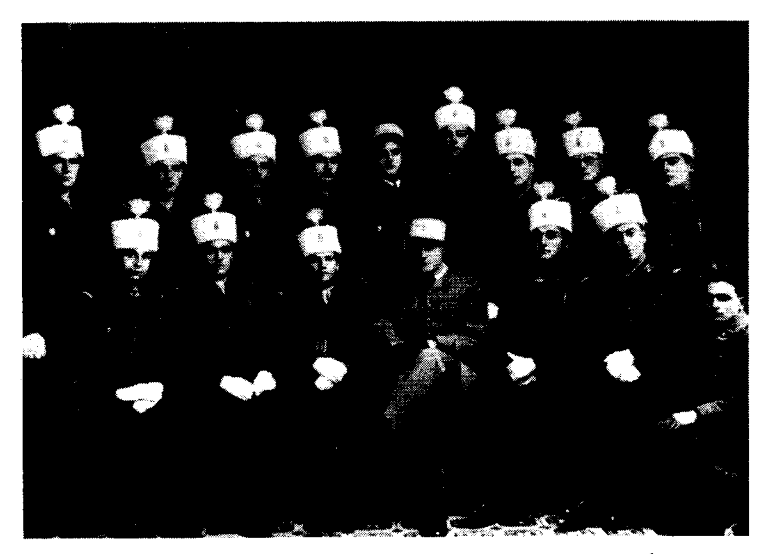
الكتلة الوطنية في اللاذقية (المدينة)



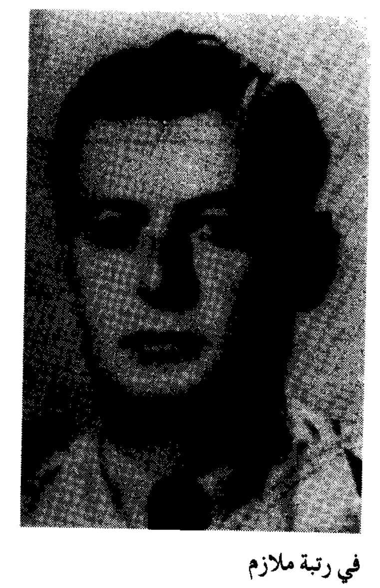
الشيخ علي كامل عضو الكتلة الوطنية



عبد الواحد هارون رئيس الكتلة الوطنية



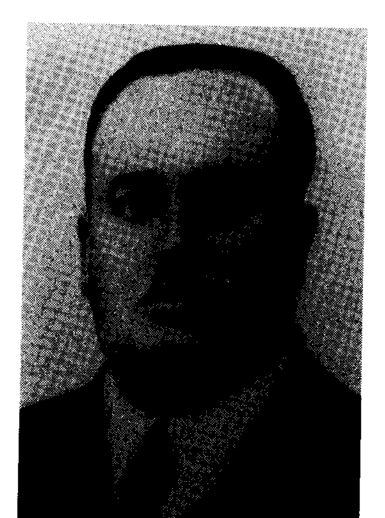
دورتنا في الكلية الحربية



في رتبة ملازم



في تلكلخ



سليمان المرشد



مع اديب الشيشكلي وعبد الله عطفة في قلعة المهيلبة



في الجبهة رئيس المكتب الثاني



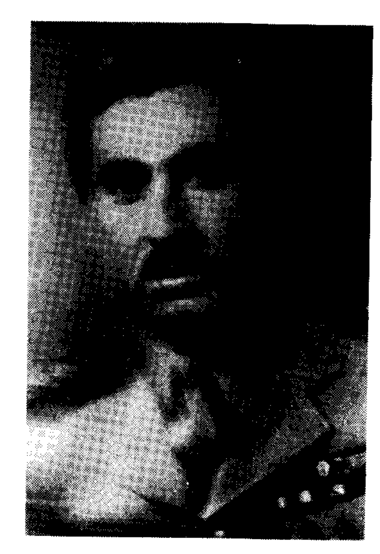
غسان جديد



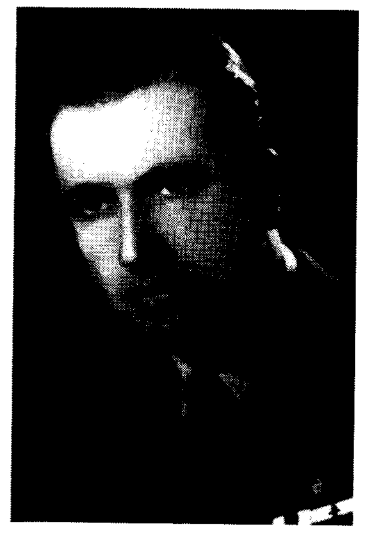
نجيب الريس



عبد الحميد السراج



عصام مريود عضو المجلس الحربي



محمود الرفاعي عضو المجلس الحربي



حسني الزعيم قائد الانقلاب الأول



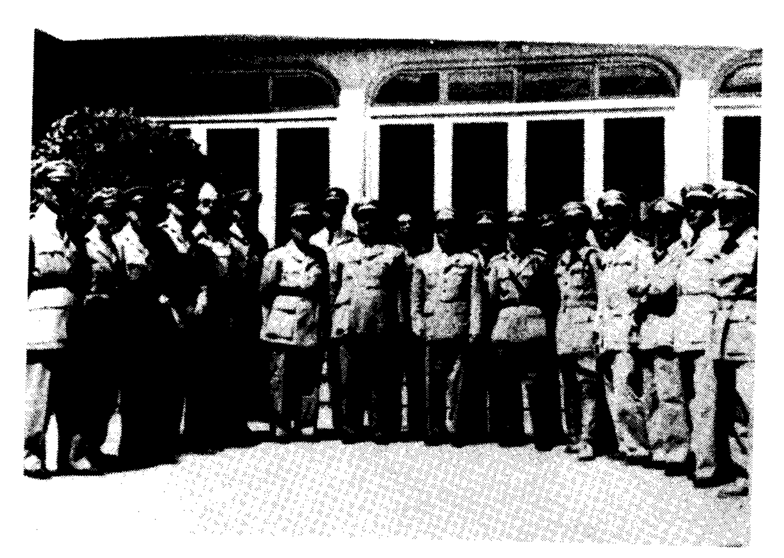
سامي الحناوي قائد الانقلاب الثاني



اديب الشيشكلي قائد الانقلاب الثالث



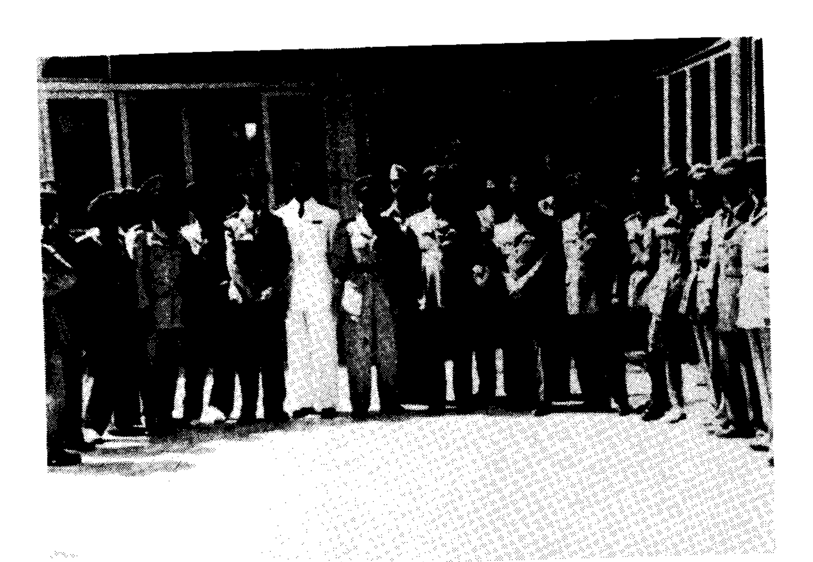
مع احمد عجيل الياور رئيس عشائر شمر



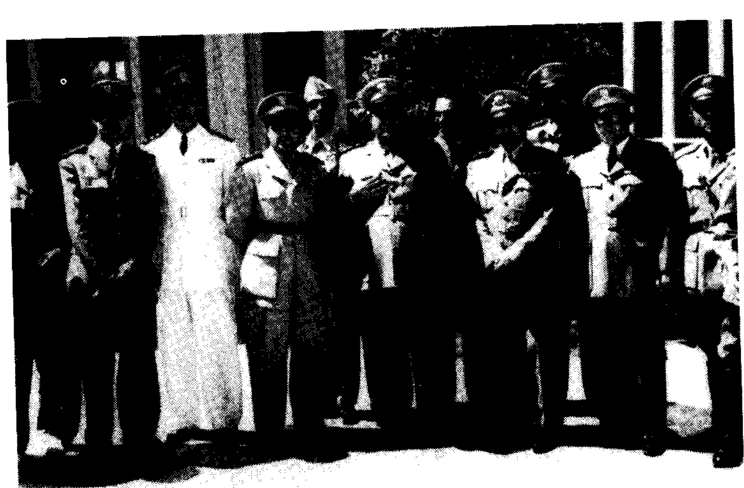
المجلس الحربي مع امار القطعات



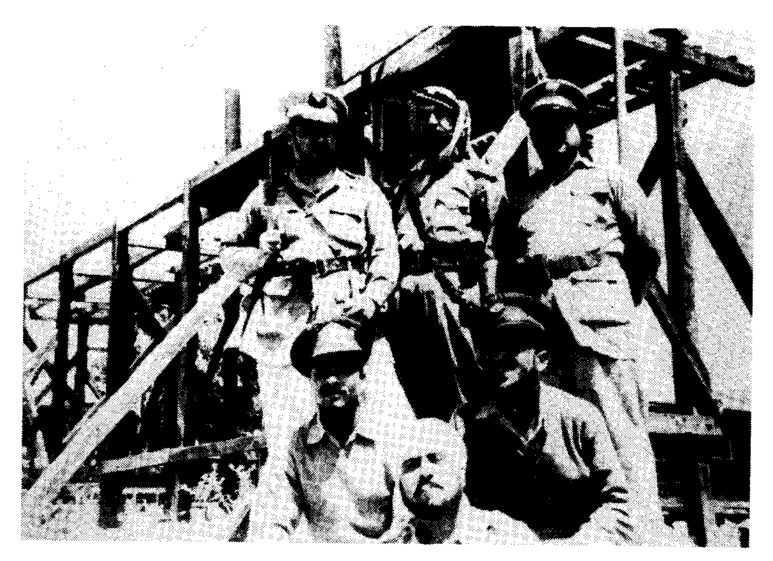
مع ضباط الشرطة العسكرية



ضباط الانقلاب الثاني



المجلس الحربي



احتلالنا للمالكية



في بحيرة طبريا



في احد الاحتفالات في الجيش العراقي



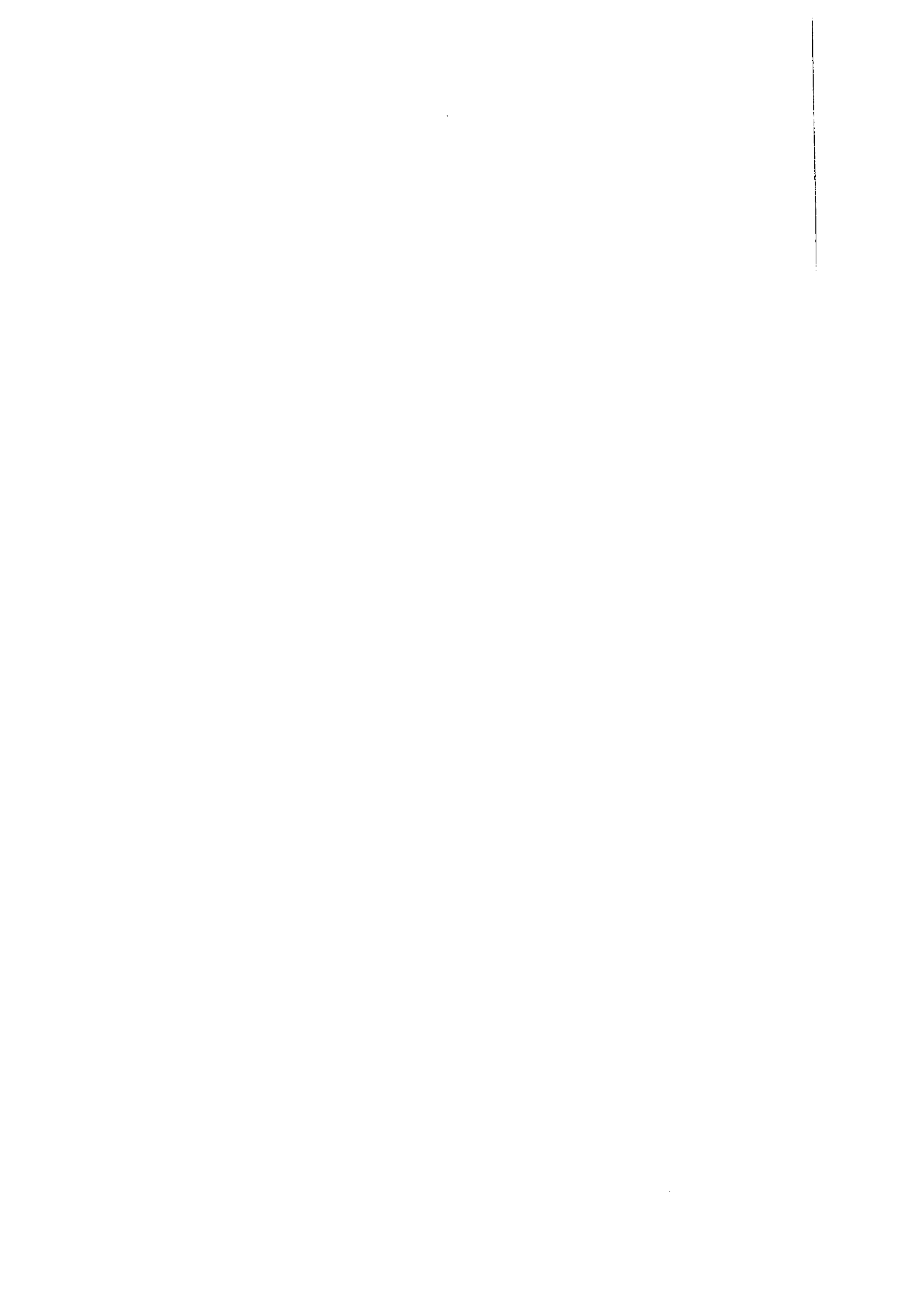
مع الملحق العسكري العراقي صالح مهدي السامرائي



في بغداد مع احمد الشرباتي (وزير الدفاع السابق)



مع الرئيس كارتر في البيت الأبيض



المؤلف في سطور

محمد معروف

مواليد «مَتْور» قضاء جبلة سنة ١٩٢١.

- أنهى دراسته الثانوية في الكلية الوطنية في بانياس سنة ١٩٣٩.
- انتسب إلى الكلية الحربية سنة ١٩٣٩ ورفع إلى رتبة ملازم سنة ١٩٤٢ في دير الزور.
- نقل إلى الفوج الأول في طرابلس وعين آمراً لمنطقة تلكلخ والتحق بالقوى الوطنية سنة ١٩٤٥ بعد معركة مع الفرنسيين حيث حكم عليه بالإعدام.
- اشترك مع قوى البادية في حرب فلسطين كمعاون لقائدها ورئيس للشعبة الثانية.
- اشترك بانقلاب سامي الحناوي ضد حسني الزعيم وعين عضواً في المجلس الحربي الأعلى وآمراً للشرطة العسكرية.

- سرح من الجيش بانقلاب عسكري ودخل سجن المزة سنة ١٩٥٠ لمدة أحد عشر شهراً ثم أبعد إلى لبنان.
- اشترك بالتحضير لانقلاب عسكري في سورية سنة ١٩٥٤ وحكم عليه بالإعدام.
- عاد إلى سورية سنة ١٩٦٨ حيث اعتقل وزج في السجن لسنة كاملة.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

ط

ع

غ

ف

فهرس الأماكن

أ

ب

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

محمد معروف

أيّام عشتها

١٩٤٩ - ١٩٦٩



... وفي معرض تقديمنا هذا، نعلن بالتقدير والشكر، أن صاحب هذا الكتاب قد جمع إلى مزيتي الشجاعة والصدق مزايا عديدة هي:

أولاً: إنه أقدم على عمل كبير تصدى له مختاراً، من دون أن يكون ملزماً بواجب محاسبة أو ملاحقة أو محاكمة.

ثانياً: إنه انبرى بمحض إرادته، فاعترف بإقدامه على عمل خطير، ندران ما يصل به إلى العرش، وغالباً ما يصل به إلى النعش.

ثالثاً: بأنه دون إكراه أو عنف فتح لنا خزائن أسراره، فأتاح لنا أن نقف على ما كابده من مخاطر وتضحيات لم يكن مكلفاً بحملها وبتوقع نتائجها المحسومة.

رابعاً: إنه اعترف بأعماله أمام «القارئ القاضي الحاكم» من دون أن يأمل من ذلك مكافأة أو أجراً ولم يكن مهدداً بتهمة أو عقوبة.

نصري المعلوف




ISBN 9953-21-119-1